# تأثير الاحتلال الأمريكي على أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في العراق


## ناهض زقوت (*)


**المقدمة :**

في التاسع من نيسان/ ابريل عام ١٩٤٨ ارتكبت المنظمات الصهيونية المسلحة مذبحة دير ياسين بالقدس، وكانت إيذانا بسقوط فلسطين بيد الحركة الصهيونية، حتى قال مناحيم بيغن في مذكراته: "لولا مذبحة دير ياسين ما قامت دولة إسرائيل". وفي التاسع من نيسان/ ابريل عام ٢٠٠٣ احتلت القوات الأمريكية عاصمة الرشيد بغداد، حيث توجهت الدبابات الأمريكية وبعض أعوانها باتجاه ساحة التحرير وسط بغداد مستهدفة تمثال الرئيس العراقي صدام حسين وتمكنت من تدميره، إيذانا باحتلال العراق وسقوط حكم الرئيس صدام وحزب البعث.

فهل كان صدفة أم ترتيبات من القدر أم ترتيبات من قوى الاحتلال، بأن تحتل البوابة الشرقية وأن تحتل البوابة الغربية للأمة العربية، في يوم واحد هو التاسع من نيسان/ ابريل مع فارق خمس وخمسين عاما، على أيدي القوات الأمريكية الصهيونية، ليصبح الوطن العربي كله محتلا ومحاصرا وخاضعا للإرادة الأمريكية الصهيونية.

في احتلال فلسطين لعبت الأنظمة العربية دورا كبيرا في تسهيل احتلالها. فالجيوش العربية السبعة لم تدخل فلسطين لمحاربة اليهود والصهيونية ـ كما أعلنت وادعت ـ بل نفذت القرارات الدولية بالوقوف عند خط التقسيم للعام ١٩٤٧ ولم تتجاوزه، وإذا حاولت إحدى الفرق العسكرية تجاوز حدودها المرسومة كانت تأمر بالانسحاب فورا إلى مواقعها المحددة، وتعاقب قيادتها. وفي احتلال العراق لعبت الأنظمة العربية أيضا دورا كبيرا في تسهيل احتلالها. فهذه الأنظمة كانت الأشد في تنفيذ القرارات الدولية التي فرضت على العراق، من حصار اقتصادي خانق أدى إلى انهيار البنى الاقتصادية والاجتماعية في العراق، إلى المساهمة الفعلية في ضرب العراق إلى جانب القوات الأمريكية والمتحالفة معها.

هذه صورة مبسطة عما حدث في فلسطين والعراق، ولكنها تلخص وتقارب القواسم المشتركة بين البلدين العربيين، والأدوار والأدوات التي لعبت من خلف الكواليس أو بصورة علنية ضد هذين البلدين لصالح العدوان الأمريكي الصهيوني. وما يحدث للاجئين الفلسطينيين في العراق من عمليات اضطهاد وتهجير، يعود في جذوره لما حدث لهذين البلدين من احتلال وعدوان.

لجأ الفلسطينيون إلى العراق عقب نكبة العام ١٩٤٨، وكان أغلبهم من منطقة مثلث الكرمل في حيفا. وقد ساهم الجيش العراقي الذي كان متمركزا آنذاك في منطقة جنين، وكان على علاقات طيبة مع ثوار تلك المناطق، في تسهيل مهمة ترحيلهم إلى العراق، بهدف حمايتهم من بطش المنظمات الصهيونية المسلحة، خصوصا بعد تشريدهم من قراهم، ووصولهم إلى منطقة جنين حفاة عراة يبحثون عن كسرة الخبز والمأوى.

عاش اللاجئون الفلسطينيون في العراق، أكثر من نصف قرن، جنبا إلى جنب أخوانهم العراقيين في السراء والضراء، وتقاسموا معهم لقمة العيش في الأوقات العصيبة التي مرت على العراق، وخاضوا حروب العراق دفاعا عن قوميته وعروبته، وقدموا الشهداء والجرحى وساهموا في بناء نهضة العراق، وتمازج الدم العراقي بالدم الفلسطيني بأواصر من العقود الأبدية، ولم يشعر الفلسطيني يوما في العراق بأنه غريب، بل ابن هذا البلد وجزء من كينونته الوطنية والقومية، وأصبح الفلسطيني كالعراقي في كل الحقوق إلا حق التجنس بالجنسية العراقية حفاظا على أمله بالعودة إلى فلسطين.

أما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، بدأ استهداف اللاجئين الفلسطينيين بمختلف ضروب سوء المعاملة والتخويف والتهديد بالقتل والخطف على أيدي المليشيات الطائفية الشيعية (جيش المهدي، ومنظمة بدر)، وتعرض آخرون للتوقيف والاعتقال التعسفي والخطف وغيره من

ضروب الاضطهاد وسوء المعاملة من جانب القوات العراقية والقوات الأمريكية. هذه الممارسات العدوانية دفعت المئات من اللاجئين الفلسطينيين إلى الهروب من العراق طلبا للأمن والسلامة باتجاه البلدان العربية المجاورة للعراق، إلا أن هذه الدول أغلقت حدودها في وجوههم وتركتهم في الصحراء لمصيرهم المجهول.

وما تزال صورة المشهد الفلسطيني في العراق مغيبة إلى حد كبير عن الإعلام، رغم كل عمليات القتل والخطف والتعذيب التي اقترفت وتقترف ضدهم، والحصار المفروض عليهم منذ الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣، وتواجدهم في مخيمات الصحراء على الحدود العراقية والأردنية والسورية، ربما يعزى ذلك إلى ضعف الإعلام العربي عموما، والى ضياع صورة المشهد وسط حالة الفوضى العارمة التي تعم أرجاء العراق، وهذا صحيح، إلا أن السبب الحقيقي لغياب صورة المشهد هو قلة الوثائق والدراسات التاريخية التي تؤرخ للوجود الفلسطيني في العراق. فإذا كان الأمر فيما يتعلق بوجودهم قبل الاحتلال، فما بالك بعد الاحتلال. إذ اكتشفنا انه بعد الاحتلال وما آلت إليه أوضاعهم فلا توجد كتب، وهذا طبيعي لان الأحداث مازالت ساخنة، إنما أخبار ومقالات متفرقة في الصحف والمجلات والمواقع الالكترونية، وهذا ما استفدنا منه في وضع هذه الدراسة، التي نهدف من خلالها إلى إلقاء الضوء على أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في العراق قبل الاحتلال، وما آلت إليه أوضاعهم بعد الاحتلال الأمريكي.

*****

## ترحيل الفلسطينيين إلى العراق

**النكبة وسقوط حيفا:**

بعد سقوط حيفا في ٢٢- ٢٣ نيسان/ ابريل عام ١٩٤٨، عقب انسحاب القوات البريطانية منها، واحتلالها من قبل المنظمات الصهيونية المسلحة، بدأ الطريق مفتوحا لسقوط قرى القضاء. فسقطت القرى الواحدة تلو الأخرى، ما عدا قرى مثلث الكرمل (إجزم، جبع، وعين غزال). وقد انقطعت هذه القرى عن قيادتها المركزية في حيفا بعد سقوطها، مما اضطر المناضلين إلى تشكيل لجنة عسكرية محلية تتولى قيادة المناضلين المتواجدين في هذه القرى بقيادة المحامي "محمود نايف الماضي"، وكان لهذه اللجنة الدور الأكبر في اتصال المناضلين بالجيش العراقي، وساهم بعض أعضائها في عملية ترحيل اللاجئين إلى العراق، وفي تشكيل فوج الكرمل الفلسطيني.(١)

وقررت اللجنة في أول اجتماع لها أن ترسل مجموعة من المسلحين الشباب إلى قيادة الجيش العراقي في جنين لتزويدهم بالذخيرة والمتفجرات والتموين. ومن هنا بدأ أول اتصال وأول علاقة بين أهالي تلك القرى والجيش العراقي. وقدم الجيش العراقي لهم ما طلبوه ودعاهم إلى معاودة الاتصال والتنسيق بعد أن شرح لهم المسلحون الأوضاع التي يعيشونها.(٢)

وخاض المناضلون معارك حامية الوطيس مع المنظمات الصهيونية المسلحة التي كانت تحاول اقتحام القرى، حتى غنموا ذخيرة وتموين ومصفحة واخذوا أسرى في إحدى المعارك، كما استولوا على جهاز لاسلكي، وأرسلوه بدورهم إلى قيادة الجيش العراقي حتى يعلموهم على كيفية استخدامه للاتصال بينهم وبين قيادة الجيش العراقي. واستمر الكر والفر بين المناضلين واليهود. الا أن المنظمات الصهيونية المسلحة عززت مواقعها حول القرى الثلاث، وفرضت حصارا شديدا عليها وهاجمتها بالطائرات وبإلقاء القذائف الحارقة عليها.(٣)

وظل التنسيق مع الجيش العراقي متواصلا طيلة فترة الحصار، وذلك بواسطة المسلحين الذين كانوا يخترقون الحصار ويأتون إلى جنين، أو بواسطة جهاز اللاسلكي الذي كان مركزه قرية عين غزال. وكان الجيش العراقي يزود المناضلين بالعتاد والمتفجرات والألغام والقنابل اليدوية، وبعض المساعدات التموينية، وذلك لتعزيز صمودهم ونضالهم. وبعد توقيع اتفاقية الهدنة الثانية بين العرب واليهود في ١٨ يوليو/ تموز عام ١٩٤٨، لم يتمكن الجيش العراقي من الاستمرار في تقديم الدعم العسكري والمعنوي للمناضلين في القرى الثلاث المحاصرة، وترك الأمر للجنة العسكرية المحلية والمسلحين تقدير الموقف والتصرف على ضوئه.(٤)

وكان الوضع خطيرا جدا، وخاصة بعد سقوط العديد من القرى المجاورة ومنها قريتي جبع وعين غزال بأيدي القوات اليهودية، وأصبح تحديد القرار صعبا جدا، فإما القتال حتى الموت وإما الاستسلام، وكلاهما مر، وكان القرار النهائي للمناضلين هو القتال حتى آخر طلقة، وتحصن المناضلون في جبال قرية إجزم بعد انسحابهم من القرى التي احتلت. وشن المناضلون هجمات ناجحة على القوافل اليهودية وغنموا منها الكثير من المواد التموينية والعتاد، ولكن مع اشتداد الحصار وانقطاع الدعم عنهم، بدأت معنويات المناضلين والسكان بالتراجع وخاصة بعد تزايد هجرة العائلات من القرى المجاورة وتمركزها في قرية إجزم، بالإضافة إلى نفاذ الذخيرة وقلة الأدوية للجرحى وشح المواد الغذائية.(٥)

ومع كل ذلك، عجز اليهود عن اقتحام مواقع الثوار المحصنة في الجبال مما جعلهم يستخدمون الطائرات في قصف مواقعهم، كما صبوا نيران مدفعيتهم على منازل القرية وتجمعات السكان للنيل من معنويات المناضلين، مما اضطرهم إلى الانسحاب باتجاه قرية أم الزينات. فسقطت قرية إجزم في ٢٣ يوليو/ تموز عام ١٩٤٨، أي بعد ثلاثة شهور من سقوط حيفا. وتوجهت القوات اليهودية نحو (بيارة الماضي) حيث يتجمع الأطفال والنساء والشيوخ والمرضى، وأخرجوا جميع العائلات من البيارة مشيا على الأقدام، وهم يحيطون بهم بقوة السلاح وجمعوهم عند البئر الغربي للقرية، وأحضروا حافلات كبيرة (باصات فلسطينية ويهودية)، ونقلوهم فيها إلى قرية اللجون قضاء جنين، ثم أنزلوهم وطلبوا منهم تحت تهديد السلاح بالمشي على الأقدام في اتجاه قرية زلفة حيث يتمركز الجيش العراقي. وعند قرية رمانة التقى الرجال الذين خرجوا من إجزم عبر الطرق الوعرة بأطفالهم ونسائهم.(٦)

في مدينة جنين وقراها تجمع اللاجئون من سكان القرى الثلاث وبعض القرى الأخرى وتلقوا معونات ومساعدات عاجلة من أخوانهم في جنين وأسكنوهم في منازلهم ومدارسهم ومساجدهم وقاسموهم لقمة العيش، وبقي اللاجئون في جنين قسرا لمدة شهرين.

**النكبة واللجوء :**

في تلك الفترة، قام الأمير عبد الإله الوصي على عرش العراق وأخته الملكة عالية ملكة العراق آنذاك، بزيارة لمدينة جنين لتفقد وحدات الجيش العراقي، ورأوا بأعينهم ما آل إليه وضع الفلسطينيين المهجرين من قراهم. وقام "عمر علي" قائد القوات العراقية في جنين بوصف مشاهد البطولة والصمود الذي صمده أبناء هذه القرى أمام المنظمات الصهيونية المسلحة، وتعاونهم مع الجيش العراقي. وأمام هذا المشهد المأساوي أمرت الملكة عالية والأمير عبد الإله بأن يتم نقل هؤلاء اللاجئين إلى العراق ليحلوا ضيوفا على الحكومة العراقية والشعب العراقي. وقد اجتمع الأمير عبد الإله مع الوجهاء والقيادة العسكرية لأهالي القرى، واتفق الطرفان على:

- نقل النساء والأطفال والشيوخ والمرضى والجرحى إلى العراق.
- بقاء الشباب وكل من يقدر على حمل السلاح في جنين.

وتم الاتصال بالحكومة العراقية التي كان يرأسها آنذاك "نوري السعيد" لترتيب عملية نقل اللاجئين. وفي شهر آب/ أغسطس من عام ١٩٤٨، بدأت عملية نقل العائلات اللاجئة من قرى مثلث الكرمل وقرى أخرى، بواسطة آليات الجيش العراقي عبر الأردن إلى العراق واستمر نقلهم على قوافل لغاية مطلع عام ١٩٤٩.(٧)

وقد وصل إلى العراق حوالي (٨٨٦) عائلة، أي ما بين (٣٠٠٠ ـ ٤٠٠٠) لاجئ، علما أن عدد اللاجئين كان أكبر من هذا العدد بكثير، إذ كان عدد سكان قرى مثلث الكرمل (إجزم، وجبع، وعين غزال) وحدهم آنذاك حوالي (٧٢٨٤) مواطنا.(٨) ولكن الكثير من العائلات التي تم ترحيلها إلى بغداد، أخذت بالنزول في الطريق عند قرى جنين ونابلس والأغوار وطولكرم، ثم في إربد وعمان، وبعضهم ذهب إلى درعا وحلب ودمشق، مفضلين البقاء قرب الحدود الفلسطينية، أو عند أقارب لهم في تلك المناطق. لان بغداد كانت بالنسبة لهم مكانا بعيدا ولم يخطر في أذهانهم الهجرة إليها، ولكن ظروفهم المأساوية هي التي أجبرتهم على الموافقة. وقد خرج

غالبيتهم وبنسبة (٨٠%) من قرى مثلث الكرمل (إجزم ٣٣% ، وجبع ٢٩%، وعين غزال ١٨% ). و(١٥%) من القرى الأخرى المحيطة بحيفا (كفر لام، والمزار، وأم الزينات، والطنطورة، وعين حوض، والطيرة)، و(٤%) من يافا، و(١%) من مدينة حيفا.(٩)

وبعد ترحيل النساء والأطفال والشيوخ، قام الجيش العراقي بتشكيل "فوج الكرمل الفلسطيني" المكون من (٨٠٠) مناضل فلسطيني، وهم من الرجال الذين تم استثنائهم بعد ترحيل عائلاتهم إلى بغداد، ليقاتل هذا الفوج تحت أمرة الجيش العراقي. وكان مركزه بالقرب من قرية سيلة الظهر على الطريق الرئيسي بين جنين ونابلس، ووضع هذا الفوج تحت قيادة الرائد "مصطفى عبد القادر"، ويساعده في قيادته النقيب "عدنان معتوق". وكان تسليحه مكونا من السلاح الشخصي الذي خرج به المناضلون من قراهم التي احتلت ولم يضف إليه سوى كميات من الذخيرة والمتفجرات والقنابل اليدوية والألغام ضد الأشخاص والدبابات.(١٠)

وعندما انتهت الحرب وانسحب الجيش العراقي من جنين، حل الجيش الأردني مكانه فانضم عناصر فوج الكرمل إلى الجيش الأردني وأطلق عليه "الكتيبة ١١"، وظلت هذه الكتيبة موجودة حتى قيام الوحدة بين الضفتين في عام ١٩٥٠ حيث عرض على عناصر الفوج الالتحاق بالشرطة المدنية الأردنية أو التسريح، فالتحق عدد منهم في جهاز الشرطة الأردنية، أما الباقون فقد تم تسريحهم من الخدمة. فشدوا الرحال إلى بغداد للالتحاق بعائلاتهم بعد أن استصدروا جوازات سفر أردنية ليتمكنوا من دخول العراق.(١١)

*****

## أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في العراق

**اللاجئون في العراق :**

استقبلت حكومة العراق اللاجئين الفلسطينيين الذين وصلوا إلى بغداد في حالة يرثى لها، بعد أن فقدوا أمانهم واستقرارهم وأرضهم، وتأملوا أن يجدوا لدى حكومة "نوري السعيد" الأمان والاستقرار إلى حين عودتهم إلى ديارهم التي شردوا منها، ولكنهم استبدلوا الخيام بالملاجئ.

لقد وصل إلى العراق ـ كما ذكرنا ـ من (٣٠٠٠ إلى ٤٠٠٠) لاجئ، وبعض التقديرات تصل بهم إلى (٥٠٠٠) لاجئ، ولكننا سنعتبر الرقم (٤٠٠٠) هو المرجح بين التقديرين لتعداد اللاجئين الذين وصلوا إلى العراق، وذلك بناء على تقرير بعثة الأمم المتحدة في ٣٠ حزيران ١٩٤٩ التي زارت العراق، وأشارت إلى أن أعدادهم لم تتجاوز الـ (٤٠٠٠) لاجئ.

وبعد عام ١٩٤٩ قدمت إلى العراق أفواج أخرى من اللاجئين الفلسطينيين قادمين إليه من الأردن وقطاع غزة، وكان الدافع وراء تلك الهجرات البحث عن عمل. وهؤلاء هم الذين شكلوا التجمع الفلسطيني في العراق في أول الأمر. وبعد حرب حزيران عام ١٩٦٧، تدفقت أعداد غفيرة من النازحين الفلسطينيين قادمين من الضفة الغربية وقطاع غزة إلى العراق. ولم يتمكن هؤلاء النازحون الجدد من الحصول على إذن بالإقامة في العراق، حيث استندت السلطات العراقية إلى قرار اتخذه مجلس جامعة الدول العربية بعدم السماح للنازحين الفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة بالإقامة في الأقطار العربية، بهدف وضع حد لحركة النزوح الجماعية والفردية التي حدثت خلال وفي أعقاب حرب حزيران. وهكذا اضطر هؤلاء إلى الإقامة في العراق بطريقة غير شرعية، مما عرضهم للعديد من المشاكل لمخالفتهم القوانين العراقية المتعلقة بشروط الإقامة.(١٢)

وقد حاولت العديد من المؤسسات والاتحادات الفلسطينية ومكتب منظمة التحرير الفلسطينية في بغداد، إيجاد حلول لهذه المشكلة مع الحكومة العراقية، إلا أنها كانت تصطدم دائما بقرار الجامعة العربية (١٣). ولكن بعد سنوات منحتهم الحكومة العراقية اقامات عمل تجدد سنويا، وذلك بخلاف الفلسطينيين من لاجئي عام ١٩٤٨ فهؤلاء حصلوا على اقامات دائمة.

وعلى اثر حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، تدفق إلى العراق أعداد كبيرة من الفلسطينيين الهاربين من الكويت، بسبب المعاملة المجحفة والاضطهاد الكويتي لهم، بحجة دعمهم للعراق في

دخوله للكويت، فقامت بعض الجهات التي تدعمها حكومة الكويت لتصب جام غضبها على الحلقة الأضعف في الصراع، وهم الفلسطينيون، الذين دائما يدفعون ثمن صراعات الآخرين.

وبهذا تواجد على أرض العراق ثلاث فئات من الفلسطينيين، وهم:

**أولا :** اللاجئون الفلسطينيون من عام ١٩٤٨، هؤلاء منحتهم الحكومة العراقية بطاقات هوية تحمل سمة الإقامة الدائمة، كما منحتهم وثيقة سفر تجدد كل خمس سنوات، ولا يحق لحاملها السفر أكثر من مرة في السنة بعد الحصول على تأشيرة خروج وعودة من الدولة التي يرغب في السفر إليها، ويجري ترقين قيد اللاجئ في حال غيابه لفترة تتجاوز ثلاث سنوات خارج العراق. وقد خففت هذه القيود على الفلسطينيين في ما بعد، إذ يستطيع السفر إلى الدولة التي يرغب فيها دون قيود في دخول العراق أو الخروج منه، ولكن العديد من الدول العربية كانت ترفض منح الفلسطينيين حملة الوثيقة العراقية تأشيرة دخول إلى أراضيها.

**ثانيا :** النازحون الفلسطينيون الذين قدموا إلى العراق بعد العام ١٩٦٧، وهؤلاء يحملون وثائق سفر سورية ولبنانية ومصرية، بالإضافة إلى جواز السفر الأردني. فأنهم يقيمون في العراق بصفة (عربي وافد)، ويحصلون من الحكومة العراقية على إقامة عمل تجدد سنويا.

**ثالثا :** الفلسطينيون الذين قدموا إلى العراق بعد حرب الخليج الثانية في العام ١٩٩١ وهم تحديدا فلسطينيو الكويت، وهؤلاء أيضا يحملون وثائق سفر سورية ولبنانية ومصرية، بالإضافة إلى جواز السفر الأردني. فأنهم يقيمون في العراق بصفة (عربي مقيم)، ويحصلون من الحكومة العراقية على إقامة عمل تجدد سنويا.

ورغم كل هذه التقسيمات والتصنيفات القانونية والإدارية، إلا انه لم ينتقص من حقوق الفلسطينيين في العراق، إذ كانت الحكومات العراقية (قبل الاحتلال الأمريكي) تعاملهم جميعا معاملة العراقي في كل الحقوق والواجبات، ما عدا منحهم الجنسية العراقية.

**اللاجئون والمكانة القانونية :**

لقد بني وجود اللاجئين الفلسطينيين في العراق منذ عام ١٩٤٨ على خلل قانوني، لم يشعر به اللاجئون الفلسطينيون إلا بعد احتلال العراق، وانهيار المظلة السياسية والقانونية التي كانت تحميهم. منذ وصول اللاجئين إلى العراق تولت وزارة الدفاع العراقية إدارة شؤونهم ورعايتها، حيث صرفت لهم بطاقات يحصلون بموجبها على مخصصات غذائية كالتي تصرف للجنود العراقيين، إذ وزع عليهم في أول الأمر غذاء مطبوخا وطازجا، ثم بعد فترة وزع عليهم مواد ناشفة مثل العدس والسكر والأرز. وحينما تشكلت وكالة الغوث الدولية (الاونروا) في عام ١٩٤٩، وباشرت عملها الرسمي في أوائل أيار/ مايو ١٩٥٠. كان اللاجئون الفلسطينيون في العراق مشمولين برعايتها، إلا أن (الاونروا) لم تمارس مهامها في العراق إلا لأشهر قليلة.(١٤)

فقد خرج اللاجئون في العراق من مناطق عملياتها بطلب من الحكومة العراقية، وذلك بموجب اتفاقية بين حكومة العراق "نوري السعيد" ووكالة الغوث (الاونروا) عام ١٩٥٨ نصت على أن تقوم الحكومة العراقية برعاية شؤون اللاجئين الفلسطينيين في العراق، مقابل إعفاء العراق من أي التزام مالي أو تبرعات نقدية إلى وكالة الغوث (١٥). وبهذا رفعت (الاونروا) ولايتها عن هؤلاء اللاجئين وأسقطتهم من حساباتها، ولم تدخلهم إطلاقا في تقريرها السنوية أو في برامجها الإعلامية، وبالتالي لا يدخلون في تعداد (الاونروا) للاجئين الفلسطينيين على اعتبار أنهم غير مسجلين لديها، وليسوا ضمن مناطق عملياتها مثل: الأردن وسوريا ولبنان والضفة الغربية وقطاع غزة.

وقد تم هذا الإجراء القانوني دون مشاورة اللاجئين أنفسهم، وكأنهم أصبحوا من أملاك الحكومة العراقية ولها حق التصرف في شؤونهم دون أن يكون لهم رأي أو مشورة، علما أنهم جاءوا إلى العراق كضيوف لحين عودتهم إلى ديارهم، وبهذا الإجراء فقدوا حقهم كلاجئين من الناحية القانونية. وهذا هو (الخطأ الأول) الذي ارتكبته حكومة نوري السعيد بحق اللاجئين الفلسطينيين.

وقد استمر إشراف وزارة الدفاع العراقية على اللاجئين حتى عام ١٩٥٠، حيث انتقلت (ملكية) هؤلاء اللاجئين إلى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية العراقية التي أسست لهم مديرية خاصة لرعايتهم، عرفت باسم "مديرية شؤون اللاجئين الفلسطينيين في العراق" وهي مسؤولة مسؤولية كاملة عن اللاجئين الفلسطينيين من جميع نواحي حياتهم ومعيشتهم وتقدم خدماتها لهم بالمجان، وخاصة اللاجئين المسجلين لديها (١٦)، أما باقي اللاجئين الفلسطينيين غير المسجلين لديها فهي غير مسؤولة عنهم. هذا هو (الخطأ الثاني) الذي ارتكب بحق اللاجئين الفلسطينيين، إذ أصبح للحكومة العراقية حق التصرف في ملكيتها وتقرر من هو اللاجئ ومن هو غير لاجئ، علما أن كل فلسطيني هاجر أو تشرد من وطنه هو لاجئ.

واستكمالا لمأساة تقسيم اللاجئين، وضعت مديرية شؤون اللاجئين الفلسطينيين في العراق، تعريفا للاجئ الذي يحق له اكتساب الامتيازات التي تقدمها المديرية للاجئين. وهذا التعريف ينص على: "أن يكون من منطقة احتلت منذ عام ١٩٤٨، وأن يكون قد دخل العراق وأقام به قبل تاريخ ١٩٥٨/٩/٢٥. وعلى اللاجئ أن يأتي لإثبات الشرط الأول بتأييد من مكتب منظمة التحرير في بغداد. والشرط الثاني يتم التأكد منه عن طريق سجلات مديرية الإقامة". وفيما بعد أضافت مديرية شؤون اللاجئين بندا جديدا، بهدف جمع الشمل فقد أجيز ضم الزوجة إلى زوجها الفلسطيني المسجل قبل عام ١٩٦١، في حين لا يجوز ضم الزوج إلى الزوجة. كما أعطت وزارة الشؤون الاجتماعية لنفسها الحق في أن تمنح صفة اللجوء للفلسطينيين ممن لهم أقرباء لاجئون في العراق قبل ١٩٦١/١/١ ومن الدرجة الرابعة.(١٧) أما اللاجئون الفلسطينيون الآخرون الذين يقيمون في العراق، ويحملون وثائق سفر عربية غير عراقية، فهم غير مسجلين كلاجئين، بل يقيمون في العراق بموجب إقامة سنوية ويتبعون في معاملاتهم مكتب شؤون العرب.

وبهذا قسمت حكومة العراق الفلسطينيين على أراضيها إلى لاجئين وغير لاجئين، وهي بهذا خالفت تعريف اللاجئ الفلسطيني الذي وضعته وكالة الغوث (الاونروا) الذي يعتبر كل من خرج من فلسطين هو لاجئ، بشرط أن يكون مسجل لديها وضمن مناطق عملياتها. يقول التعريف: "اللاجئ الفلسطيني هو الشخص الذي كان مكان إقامته في فلسطين لمدة لا تقل عن عامين سابقين لنشوب النزاع العربي الإسرائيلي عام ١٩٤٨، وهو الشخص الذي فقد جراء ذلك النزاع بيته وسبل معيشته، وأصبح لاجئا ومسجلا لديها في أحد الأقطار التي تمارس فيها الوكالة عملياتها. وقد تم توسيع هذا التعريف ليشمل أبناء وأحفاد اللاجئين، حتى يستفيدوا من خدمات الوكالة المقدمة شريطة أن يكونوا مسجلين لديها، ويقطنون في منطقة عملياتها وبحاجة إلى المساعدة".(١٨) ورغم تحفظنا على هذا التعريف لقصوره وتقسيمه للاجئين أيضا، إلا أنه اشمل في تعريف اللاجئ من الناحية القانونية، ويشكل بالتالي حقوقا لهذا اللاجئ. وهنا يأتي (الخطأ الثالث) الذي ارتكب بحق اللاجئين الفلسطينيين في العراق، إذ جعل تعريف مديرية شؤون اللاجئين، قسما كبيرا من الفلسطينيين غير لاجئين، ولا يتمتعون بحقوق اللاجئين التي تقدمها وكالة الغوث، مما اثر على مكانتهم القانونية بعد احتلال العراق، ويضاف إليهم اللاجئون المسجلون في مديرية اللاجئين، إذ لم تعترف بهم وكالة الغوث ورفضت الإشراف على شؤونهم بعد الاحتلال.

وقد خالفت الحكومة العراقية توجهات وكالة الغوث في صرف مخصصات اللاجئين، حيث تقوم (الاونروا) بتوزيع المؤن على اللاجئين شهريا في الأقطار الواقعة ضمن عملياتها. في حين قامت الحكومة العراقية بعد عام ١٩٥١ بتوزيع مخصصات مالية شهرية على اللاجئين عوضا عن التموين. ويرى الباحث "عصام سخنيني": "أن هذا الأسلوب يحفظ للفلسطيني كرامته، بدلا من الذل والإهانة أمام مراكز التموين، وأيضا يوفر جيشا من الموظفين والخبراء الذين يصرف عليهم بالاستقطاع من نصيب اللاجئ الفلسطيني".(١٩)

وبتولي وزارة العمل والشؤون الاجتماعية العراقية المسؤولية الكاملة عن اللاجئين الفلسطينيين، وتشكيلها لمديرية خاصة ترعى شؤونهم. فقد خصصت الوزارة ميزانية خاصة

بمديرية شؤون اللاجئين تبلغ (١٦٠ ألف) دينار عراقي، ولم تزد هذه الميزانية بين أعوام ١٩٥٥ ـ ١٩٧٣ سوى (٥٠ ألف) دينار فقط، في حين زادت أعداد اللاجئين في هذه الفترة من (٤٠٠٠) إلى (١٤ ألف) لاجئ.(٢٠)

قامت مديرية شؤون اللاجئين في البداية بتوزيع معونات نقدية على اللاجئين دون قانون ينظمها. فكان كل فرد من العائلة الفلسطينية اللاجئة عمره فوق ست سنوات يحصل على ثلاثة دنانير شهريا، في حين يحصل الأطفال دون سن السادسة من العمر على دينار ونصف شهريا. وتنقطع هذه المعونة بمجرد حصول اللاجئ على فرصة عمل. واستمر صرف المخصصات المالية بهذا الشكل، حتى أصدر مجلس قيادة الثورة ـ حزب البعث ـ القرار رقم (١) لسنة ١٩٦٨، الذي ينظم صرف المخصصات النقدية للاجئين الفلسطينيين. وقد استمرت الحكومة العراقية في دفع تلك المخصصات حتى احتلال بغداد، رغم إدخال بعض التعديلات عليها في ظل الحصار الذي فرض على العراق في عام ١٩٩١.(٢١)

*****

## الأوضاع السكنية والنمو السكاني

عاش اللاجئون الفلسطينيون في العراق، بخلاف إخوانهم اللاجئين الآخرين في البلدان العربية الأخرى، الذين عاشوا في بداية أمرهم في الخيام على حدود الدول العربية، إلى أن قامت وكالة الغوث بعد سنوات بإقامة تجمعات سكنية لهم بالتعاون مع الدول العربية المضيفة، وهي ما عرفت فيما بعد بـ "مخيمات اللاجئين".

أما في العراق فقد اختلف الأمر، ذكرنا فيما سبق، أن وزارة الدفاع العراقية هي التي تولت رعايتهم منذ قدومهم حتى عام ١٩٥٠، حيث تم إسكانهم في الأشهر الأولى من لجوئهم في المدارس والكليات الجامعية مثل: دار المعلمين الريفية، ودار المعلمين العالية، وكلية الهندسة، وفي بعض الدور والمؤسسات الأخرى. وحين انقضت العطلة الصيفية، نقل قسم كبير منهم إلى معسكرات الجيش في الشعيبة بالبصرة، وقسم آخر في نوادي الموصل، وآخرون في بعض المدن العراقية كأبو غريب والحويجة، أما القسم الأكبر منهم والمتواجد في بغداد فقد أعيد إسكانهم في بعض النوادي، مثل: نادي الزوراء، ونادي الرشيد، ونادي الرافدين، ونادي العلوية، وغيرها.(٢٢)

وبقي اللاجئون الفلسطينيون على هذه الحال مدة سنتين، إلى أن قامت الحكومة العراقية في عام ١٩٥٢، بإعادة توزيعهم وإسكانهم وفق نظام السكن الجماعي في الملاجئ والبنايات المستملكة للحكومة، كحل مؤقت لمشكلتهم، دون أية مراعاة لمخاطره الأخلاقية والصحية والنفسية والاجتماعية. ولكن هذا الحل المؤقت استمر ٥٩ عاما، دون أي تغيير في نظام السكن. وقد توزع اللاجئون الفلسطينيون في العراق بين ثلاث مدن بشكل رئيسي، وهي: بغداد، والبصرة، والموصل، بالإضافة إلى أعداد قليلة في بعض المدن العراقية الأخرى.(٢٣)

تعتبر مشكلة السكن من أكبر المشكلات التي كانت تواجه اللاجئين الفلسطينيين في العراق، فهو لاجئ لا يملك قوت يومه، فكيف يستطيع توفير سكن لعائلته في ظل الظروف المعيشية الصعبة التي كان يحياها، فهو لم يعش في قصور أو أماكن فخمة، بل في أماكن لا تصلح للحيوانات سكنا، إلا أن اللاجئ الفلسطيني لم يكن أمامه بديلا أخر، فما كان منه إلا الموافقة على هذا النظام من السكن الذي يفتقر إلى أدنى شروط الحياة الإنسانية.

وتنقسم أنظمة سكن اللاجئين الفلسطينيين في العراق إلى ثلاثة أنواع:(٢٤)

**أولا : نظام الملاجئ :**

وهو نوع من السكن الجماعي، فالملجأ هو بيت كبير يضم من ٥٠ ـ ٨٠ غرفة، كان في الأصل مدرسة أو بيتا قديما أو فندق هجره نزلاؤه. وتقوم مديرية شؤون اللاجئين باستئجار الملجأ، وتكدس فيه العائلات اللاجئة الفقيرة بشكل لا إنساني، علما أن الحكومة العراقية تقدم خدمات السكن للاجئين الفلسطينيين في العراق مجانا، حيث لا يدفع اللاجئ أي شيء، من إيجار

سكن أو فواتير كهرباء ومياه، أو خدمات أخرى. وقد بلغ عدد الملاجئ في بغداد حوالي عشرة ملاجئ، توزعت على عدة مناطق وذلك حتى عام ١٩٧٠، وبلغ عدد ساكنيها في أول الأمر (٤٢٦) أسرة، يشكلون (٢٤٩٦) فردا. وهذه الملاجئ هي:

١ـ ملجأ الصفار، في منطقة باب الأغا.
٢ـ ملجأ السباع، في منطقة قرة شعبان.
٣ـ ملجأ المشغل، في شارع المستنصر.
٤ـ ملجأ راحيل شحمون، في منطقة تحت التكية.
٥ـ ملجأ منشي صالح، في منطقة تورات.
٦ـ ملجأ العاقولية، في منطقة عاقولية.
٧ـ ملجأ مأوى الأحداث سابقا، في منطقة الحرية.
٨ـ ملجأ دار الفلسطينيين، في شارع الشيخ عمر.
٩ـ ملجأ معهد المكفوفين سابقا، في منطقة الزعفرانية.
١٠ـ ملجأ دار رعاية الأحداث، في منطقة الزعفرانية.

وفي البصرة والموصل لم تختلف أوضاع اللاجئين السكنية، فقد سكنوا في ملاجئ، مثل: ملجأ سنجار (١٥عائلة)، وملجأ الشيخ فتحي في الموصل. أما في البصرة فقد سكنوا في حي السيف، وفي بناية المستشفى الأهلي القديم.

يصف الباحث "عصام سخنيني" الأوضاع المعيشية للاجئين في الملاجئ والتي كان شاهدا عليها، بقوله:

١ـ الملجأ يضم (٢٤) أسرة كحد أدنى، و(٦١) أسرة كحد أعلى.
٢ـ أكوام القاذورات تتكدس على أبواب الملاجئ، حيث تتحول في حر بغداد اللافح إلى موطن للمرض، بالإضافة إلى المياه القذرة المتراكمة تعيق عابر السبيل، وهي لا تجد لها مصبا سوى الشارع العام ومدخل الملجأ نفسه، لعدم توفر الحفر الامتصاصية أو شبكات المجاري.
٣ـ داخل الجدران المتهدمة والسقوف المهترئة تنحشر الأسر اللاجئة بواقع غرفة واحدة لكل أسرة مكونة من ستة أفراد، وإذا زاد الرقم عن هذا يفرد لها قانونا غرفتان، غير أن الواقع في اغلب الأحيان لا يتمشى مع القانون، مما يضطر الأسرة في معظم الحالات إلى أن تقسم الغرفة الواحدة التي لا تتجاوز مساحتها اثني عشر مترا مربعا إلى قسمين بواسطة بطانية أو ملاءة.
٤ـ معظم هذه الملاجئ آيل للسقوط ، فهي بنايات قديمة جدا، لم يلحقها الهدم لان اللاجئين يعمرونها فقط.
٥ـ المنافع الصحية غير متوفرة، فالملجأ الذي يتسع أحيانا لأكثر من ثلاثين أسرة لا يتوفر فيه أكثر من دورتي مياه أو ثلاثة إن كان سكانه من المحظوظين.
٦ـ ممرات الملجأ والتي هي مظلمة رطبة ضيقة تصبح ملاعب للأطفال تعج بهم وتزدحم بصرخاتهم.
٧ـ نتيجة للحر الخانق في بغداد يضطر العراقيون للنوم فوق أسطح منازلهم. والملجأ ذو السطح الواحد يحوى الأسر كلها في الصيف ليلا، والمأساة تتجلى عندما يقسم السطح ببطانية تعبث بها الريح ينام على جانب منها النساء، وعلى الجانب الآخر يستلقي الرجال".(٢٥)

هل كانت توجد مأساة في القرن العشرين أفظع من هذه المأساة. ولكي نستكمل المشهد المأساوي نقدم شهادة مسؤول عراقي زار هذه الملاجئ.

بعد حرب عام ١٩٦٧ قام الوزير "احمد الحبوبي" وزير العمل والشؤون الاجتماعية بزيارة لمواقع سكنى اللاجئين الفلسطينيين في العراق، وقدم شهادته لمجلس الوزراء العراقي، قال فيها: "قمت بزيارة للملاجئ التي يسكنها أخواننا الفلسطينيين فهالني ما رأيت ولا أبالغ لو شبهتها بقبور يسكنها أحياء، فهي لا تختلف عنها من قريب أو بعيد فليس للشمس مكان فيها أو منفذ إليها، كما أن الهواء النقي مطرود منها. بناؤها قديم متآكل يتهدد أرواح ساكنيها فيعيشون في قلق دائم وخوف مقيم. أن الغرفة الواحدة التي مساحتها (٣م) تسكنها عائلة يتراوح أفرادها بين ٧

ـ ١٢ نسمة، وهي محل للطبخ ولغسيل الملابس والصحون والاستحمام والنوم والأكل، وهي بنفس الوقت ساحة للعب الأطفال. وليس هناك حاجزا أو فاصلا بين عائلة وأخرى، وفي هذا ما فيه من خطورة ومحاذير ومشاكل تنجم من اختلاط الفتيات بالفتيان، فضلا عما يتهدد الصحة من احتمال انتشار الأمراض والأوبئة خاصة، وأن النظافة في هكذا أماكن معدومة، وأن المشكلة اكبر من أن توصف وكما يقول المثل (ليس السامع كمن رأى). أن الإنسان في هذه الأماكن يفقد آدميته وتستحيل حياته إلى ما يشبه حياة الحيوان، أقول ذلك وكلي ألم وأنا موقن أن مجلسكم الموقر (يقصد مجلس الوزراء العراقي في عهد عبد الرحمن عارف) سيولي هذه المشكلة العناية اللازمة لإنقاذ هؤلاء المساكين من الحالة المزرية التي يعيشونها. وقد دب اليأس في نفوسهم وباتوا في ريب حتى من الأمل في إنقاذهم مما هم فيه فاستسلموا لليأس، ولا أكتمكم مدى المرارة التي رافقتني وأنا ارقب نظرات الأطفال والنساء والشيوخ، وقد شحبت وجوههم وغاضت نضارتها، بعتب محض ولسان حالهم يقول (أهكذا يعيش العائدون)".(٢٦)

**ثانيا : نظام الدور المجمدة :**

هذا هو النوع الثاني من نظام سكنى اللاجئين، فهي أصغر حجما من الملاجئ، ولكنها أيضا سكن جماعي. كانت في أغلبها أملاك حكومية، وما يعرف بالدور المجمدة، وبعضها قامت مديرية شؤون اللاجئين باستئجارها من أصحابها العراقيين. وقد بلغ عدد الدور في بغداد (١٠٥) دار، وبلغ عدد ساكنيها (٥٧١) أسرة، يشكلون (٣٤٤٣) فردا.

وهذه الدور هي:

١ـ الدور المجمدة، وهي الدور التي كان يسكنها ويملكها اليهود الذين هاجروا من العراق إلى فلسطين بعد قيام إسرائيل. وعددها (٥٥) دارا، منها (٢٦) دارا في مركز بغداد، و(٢٨) دارا في الكرادة الشرقية، وواحدة في منطقة الاعظمية.

٢ـ دار أوقاف بغداد، في منطقة عيواضية.

٣ـ دار أمانة العاصمة، في منطقة رأس القرية.

٤ـ دور أهلية، وعددها (٤٨) دارا، في مناطق: الكرادة الشرقية، والقادسية، وبغداد الجديدة، والسلام، والحرية.

**ثالثا : نظام المساكن الشعبية :**

وهي عبارة عن مجموعة من المساكن الشعبية، وتتوفر فيها الخدمات وهي أفضل أنواع السكن وأكرم مما سبقها بالنسبة للفلسطينيين، وتعود في أصلها إلى أملاك حكومية. وبلغ عدد هذه الدور (٣٠٠) دار، وبلغ عدد ساكنيها (٤٦٩) أسرة، يشكلون (٣٠٠٥) أفراد. وتتركز هذه الدور بشكل أساسي في حيين من أحياء بغداد، وهما: السلام، والحرية (٢٦٧) دارا. بالإضافة إلى دور في مناطق: تل محمد، والزعفرانية، ومشتل السلام (٣٣) دارا.

وقد عاش اللاجئون الفلسطينيون في هذه المساكن والملاجئ في وضع اقتصادي متدن رغم مساعدات الحكومة العراقية لهم، إذ أن أعباء الحياة أكبر من تلك المخصصات، وكان أغلبهم يشتغلون عمالا وحرفيين، وأن كان بينهم عدد من الموظفين (مدرسين، أو موظفين حكوميين)، وكذلك أصحاب محلات تجارية ومطاعم.

وإذا حسبنا أعداد اللاجئين الذين سكنوا هذه الدور والملاجئ حتى منتصف السبعينيات نجد أنهم (٨٩٤٤) لاجئا، وهؤلاء ليسوا كل اللاجئين. يقول الباحث "جميل مصعب": "من خلال مسوح بالعينة لوحظ أن أكثرية اللاجئين الفلسطينيين في العراق (٨٤%) تفضل السكن في التجمعات الفلسطينية، على الرغم من عدم ملائمة هذه التجمعات والأبنية فيها واكتظاظها بالسكن. أما الباقون (١٦%) فيفضلون السكن بعيدا عن تلك التجمعات. ويشار إلى أن هناك (٨٤,٣%) من اللاجئين يشغلون مساكن على نفقة الحكومة العراقية، في حين يشغل (١٣,٣%) من اللاجئين

مساكن على نفقاتهم الخاصة، وهم من أصحاب الدخل المتوسط. أما النسبة الباقية (٢,٤%) فتملك دورا خاصة بها، وهذه الفئة من أصحاب الدخل المرتفع".(٢٧)

إن أزمة السكن هي أكبر مشكلة، كما ذكرنا، يواجهها اللاجئون الفلسطينيون في العراق ، وقد حاولت معظم الحكومات العراقية إيجاد حلول لها. يقول الباحث "عصام سخنيني": "إن أزمة السكن في العراق بل مأساتها، دفعت المهتمين من فلسطينيين وعراقيين إلى دراستها أكثر من مرة، وسكان الملاجئ يحفظون عن ظهر قلب جميع المشاريع التي قدمت بتواريخها وأرقامها وبنودها المفصلة لحل مشكلتهم، كما أن ذاكرتهم لا تنسى عدد الزيارات التي قام بها المسؤولين لملاجئهم ولا الوعود المتتالية التي قطعوها على أنفسهم للتخفيف من بلوى هؤلاء السكان، غير أن تلك الوعود جميعا والدراسات ومحاولات تحسين شروط السكن كانت دائما تصل إلى طريق مسدود".(٢٨) وقد بدأت أولى المحاولات التي قامت بها الحكومات العراقية لمعالجة أزمة سكن اللاجئين الفلسطينيين منذ عام ١٩٦٥، واستمرت حتى عام ١٩٧٠، وتوقفت في أوائل الثمانينيات. وفي عهد الرئيس صدام حسين حصل الفلسطينيون على امتيازات كبيرة في مجال السكن، إذ أصبح بإمكان اللاجئ الفلسطيني تملك قطعة ارض وبناء بيت، وكذلك تملك بيت. كما أقيمت لهم عمارات سكنية في بغداد والموصل.(٢٩)

وبناء على قرار مجلس قيادة الثورة العراقية رقم (٣٦٦) لسنة ١٩٦٩ قامت الحكومة العراقية بتنفيذ مجموعة من المشاريع الناجحة لتحسين أوضاع اللاجئين الفلسطينيين السكنية مثل: مشروع البلديات، ومشروع حي الكرامة في الموصل، ومشروع حي الصحة بالدورة. وسنتناول مشروع البلديات بشيء من التفصيل لارتباطه بالأحداث التي أعقبت الغزو الأمريكي للعراق، حيث تجمع في هذا المكان اغلب اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في بغداد.

**مشروع البلديات :**

أقيم هذا المشروع وهو أكبر المشاريع في حي البلديات ضمن منطقة الرصافة والقريب من منطقة بغداد الجديدة، وإلى الشرق من بغداد، وعلى بعد ٢كم من مدينة الثورة (الصدر حاليا) معقل جيش المهدي، وعلى بعد ١كم من منطقتي الكمالية والعبيدي ذات الأغلبية الشيعية، وعلى بعد ٥٠٠م من منطقة الفضيلية ذات النفوذ الشيعي الكبير والمسلح. وعلى مساحة نصف كيلو متر مربع من الأرض تنتصب (١٦) عمارة سكنية، مكونة ما يعرف بالمجمع السكني للفلسطينيين ويعد من اكبر تجمعات اللاجئين الفلسطينيين في العراق. وقد بوشر في تنفيذه في عام ١٩٧٢. ليستوعب من حيث السكن (٧٦٨) عائلة، وهي عدد الشقق التي يضمها المجمع، ولكنه ضم (١٧٥٠) عائلة موزعة على هذه الشقق، نتيجة للضائقة السكنية وارتفاع قيمة الإيجارات في بغداد، فهذه الشقق يقيم فيها اللاجئ الفلسطيني مجانا، إذ تتولى الإشراف عليها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية العراقية ودفع كل الالتزامات المالية من إيجار وخدمات الكهرباء والمياه أو أية خدمات أخرى. وتتكون هذه العمارات من ثلاث طوابق وأربع مداخل، يحوى كل مدخل على (١٢) شقة، أي أن كل عمارة تحتوي على (٤٨) شقة، وفي كل شقة عائلتين أو ثلاثة متفرعة من عائلة واحدة. والشقق على نوعين: نوع كبير ويضم غرفتين وصالة ومطبخ ومرافق صحية وحمام. ونوع صغير يضم غرفة نوم واحدة وصالة ومطبخ ومرافق وحمام.(٣٠)

وقد كان من المقرر بناء المزيد من العمارات السكنية، إلا أن المشروع توقف العمل به منذ عام ١٩٨٢، ويعود ذلك إلى الأوضاع الاقتصادية ـ السياسية التي كان يشهدها العراق في هذا الوقت، ونقصد الحرب العراقية ـ الإيرانية.

**التعداد والنمو السكاني :**

أما بالنسبة لمعدلات النمو السكاني بين اللاجئين الفلسطينيين في العراق منذ تواجدهم عام ١٩٤٨ وحتى احتلال بغداد، لا توجد أية دراسة دقيقة تحصي تعدادهم إذ لم يخضع اللاجئون لأية دراسة ديمغرافية، ولم يتوفر للباحثين أية إحصاءات دقيقة عن تعدادهم، فالمواليد الجدد

والوفيات وحالات الزواج والطلاق وحركة الهجرة وتركيب السكان العمري والجنسي، لم تكن موجودة، وان وجدت فإنها غير دقيقة.

وكان المصدر الوحيد للباحثين هو مديرية شؤون اللاجئين العراقية، ولكن حتى إحصائيات هذه المديرية كانت غير دقيقة لأنها لم تجر أي إحصاء سنوي متكرر لتعداد اللاجئين فيما عدا سنتي ١٩٦٤ و١٩٦٩، كما لم تسجل التغيرات التي تطرأ على اللاجئين، وكذلك لم تكن تحتفظ بسجلات تتعلق بحركة السكان ونموهم، وكل ما يوجد من أرقام وإحصائيات هي من تقديرات الباحثين أو مؤسسات إحصائية قامت بعمل إحصاء بناء على معدلات النمو السكاني المقدر بـ (٣,٥%). ويعود هذا الأمر إلى الانتشار الكبير للاجئين الفلسطينيين في اغلب المدن العراقية وعدم تمركزهم في مكان واحد حتى يسهل تعدادهم.(٣١)

نحاول هنا أن نقدم صورة تقريبية لمعدلات النمو السكاني للاجئين في العراق، كما رصدها الباحثون ومؤسسات الإحصاء الفلسطينية والعراقية. ذكرنا فيما سبق، أن عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين دخلوا إلى العراق في عام ١٩٤٨ بلغوا (٤٠٠٠) للاجئ. وقد تزايدت أعدادهم بتواتر قريب من معدلات الزيادة السكانية في العراق، ففي عام ١٩٦٤ بلغ عددهم (١٠,٩٦٤) لاجئا، وفي عام ١٩٦٩ بلغ عددهم (١٣,٧٤٣) لاجئا، منهم ( ١٣,٢٠٨) في بغداد، و(٣٣٥) في الموصل، و(٢٠٠) في البصرة.(٣٢)

وهذا هو التعداد الوحيد الذي قدمته مديرية شؤون اللاجئين. وهذا التعداد لا يشمل الفلسطينيين الذين دخلوا إلى العراق بعد العام ١٩٥٨، كما لا يشمل أيضا الذين دخلوا العراق بعد عام ١٩٦٧. وفي عام ١٩٧٦ قدر مكتب الإحصاء المركزي في منظمة التحرير تعدادهم بـ (١٩,١٨٤) لاجئا. وقدرت هيئة الإحصاء بوزارة التخطيط العراقية تعدادهم في عام ١٩٨٦ بـ (٢٧,٠٠٠) لاجئ. وفي عام ٢٠٠٠ قدر تعدادهم وفق تقديرات هيئة الإحصاء في وزارة التخطيط العراقية ومكتب الإحصاء الفلسطيني في دمشق بـ (٣٥,٠٠٠) لاجئ. وقد جاء في تقرير المفوض العام لوكالة الغوث (الاونروا) لسنة ٢٠٠٠ أن مجموع اللاجئين الفلسطينيين المسجلين في سجلات وكالة الغوث هو (٣,٧٣٧,٤٩٤) لاجئا. وهناك نحو (٦٠,٠٠٠) لاجئ في مصر، ونحو (٤٠,٠٠٠) لاجئ في العراق، وهؤلاء خارج إطار عمليات الوكالة. وإذا أخذنا في الاعتبار مجموع الفلسطينيين بصورة عامة في سنة ٢٠٠٠ والبالغ عددهم نحو (٨,٠٠٠,٠٠٠) فلسطيني، فان نسبة اللاجئين في العراق لا تتجاوز نسبة (٠,٦%).(٣٣)

ونعتقد أن هذه الإحصائيات هي تقديرات، قد ترتقي إلى الحقيقة، وقد تهبط إلى مصاف الأرقام المبالغ فيها. وكان المطلوب هو إجراء تعداد حقيقي لهؤلاء اللاجئين المسجلين في مديرية شؤون اللاجئين بالإضافة إلى اللاجئين الذين دخلوا إلى العراق بعد عام ١٩٥٨، وبعد العام ١٩٦٧، وبعد العام ١٩٩٠، حتى تتضح الصورة الحقيقية لأعدادهم.

وقد لاحظ الباحثون أن معدلات الخصوبة بين اللاجئين الفلسطينيين في العراق انخفضت في فترة التسعينيات عنها في فترة السبعينيات، من (٧) إلى (٤) مواليد، يقول الباحث "نبيل السهلي": "من المؤشرات الديمغرافية بين اللاجئين في العراق، أن معدلات الخصوبة الكلية للمرأة تراجعت من سبعة مواليد في عقد السبعينيات إلى أربعة مواليد في عقد التسعينيات، الأمر الذي أدى إلى تراجع معدلات النمو السكاني لتصل إلى (٣,٥%) سنويا سنة ٢٠٠٠، في مقابل أكثر من (٥%) في السبعينات. وعلى الرغم من ذلك فقد بقيت أعباء الإعالة للعامل الفلسطيني كبيرة في العراق، إذ بقيت في حدود أربعة أفراد في عقد التسعينات أي أن كل فرد يعيل، بالإضافة إلى نفسه، أربعة أفراد من خارج قوة العمل. وذلك بسبب التركيب السكاني وفتوة المجتمع من جهة، وضعف النشاط الاقتصادي للمرأة الفلسطينية في العراق من جهة أخرى. وقد وصل حجم الأسرة الفلسطينية في بداية التسعينيات بالعراق إلى سبعة أفراد".(٣٤)

ويعود في رأينا هذا الانخفاض في معدلات الخصوبة، إلى الأوضاع الاقتصادية ـ السياسية التي كان العراق يعيشها في فترة التسعينيات، من حصار اقتصادي خانق، اثر على الأوضاع المعيشية والاقتصادية لدى الفلسطينيين. إذ يرتبط معدل الخصوبة لدى الأسرة في

الأحوال العادية ـ فما بالك بالأزمات ـ بمسألتين: **الأولى**، معدل دخل الأسرة، هنا أصبح على الأسرة أن تخفف من زيادة نسلها حتى تستطيع توفير لقمة العيش لهم في ظل الأوضاع الصعبة التي يعيشونها. و**الثانية**، زيادة الوعي وارتفاع نسبة التعليم، حيث ترى الأسرة الجديدة انه كلما كان عدد أفرادها اقل، كلما كانت معيشتهم أفضل ويستطيعوا أن يوفروا لهم كل متطلبات الحياة.

*****

## الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية

إن اللاجئين الفلسطينيين في العراق، عانوا كثيرا من جراء التهجير وفقدان ملكياتهم في قراهم، وعاشوا ظروفا خاصة في العراق، في مناطق سكنية متفرقة، ليست مخيمات وليست أحياء سكنية، بل كانت تجمعات سكنية تضم لاجئين. هذه الظروف ساعدت اللاجئين في الإبقاء على بعض عاداتهم وتقاليدهم المستمدة من القرية، كذلك حافظت تلك التجمعات على الذاكرة الجماعية للاقتلاع، وذكريات الوطن المغتصب. كما حافظ هذا التجمع طوال تواجده في العراق على ميراثه الثقافي والاجتماعي والاقتصادي، وبقي مرتبطا وبشدة بقطبيته المركزية وهي التحرير والعودة.

وكان اللاجئون الفلسطينيون يحيون في كل عام ذكرى شهداء الجيش العراقي في حرب فلسطين تخليدا لبطولتهم ونضالهم من اجل فلسطين، ومن خلالها يؤكدون على هويتهم الوطنية والحضارية. وقد روى لي أحد الطلبة الفلسطينيين الذين درسوا في إحدى الجامعات العراقية، عن النشاطات الطلابية للفلسطينيين في الجامعات العراقية، خاصة في المناسبات الوطنية الفلسطينية، حتى تصل بالطالب أن يحتار إلى أي نشاط يذهب، وفي أي جامعة يشارك، وذلك لكثرة النشاطات والفعاليات التي كان ينظمها الطلاب الفلسطينيين بمشاركة الطلاب العراقيين.

لقد كان الخطاب السياسي العراقي خطاب موال للقضية الفلسطينية دون حدود وداعم للشعب الفلسطيني في جميع مراحل نضاله، مما جعل الفلسطينيين يعيشون في ظل هذه المناصرة الوطنية والقومية، منفتحين على فلسطين ومحافظين على ذاكرتهم. والحكومة العراقية قدمت للاجئين الفلسطينيين في العراق حقوقا لم ينالها أمثالهم من اللاجئين في البلدان العربية الأخرى، سواء في التعليم أو في العمل، أو في حقوق أخرى. وأصدرت قرارات تؤيد تلك الحقوق حتى يعيش الفلسطيني بكرامته.

**الأوضاع التعليمية والدراسية :**

منحت الحكومة العراقية اللاجئين الفلسطينيين حقوقا تساوي حقوق العراقيين تماما، لا فرق بينهم. فقد كان الطالب الفلسطيني يتعلم مجانا في كل مراحل التعليم: الابتدائية والإعدادية والثانوية والجامعية، وتوفر له مخصصات دراسية وزي مدرسي مجانا، وفي المرحلة الجامعية كان الطالب الفلسطيني تخصص له مصروفات دراسية بقيمة (٥٠) دينارا، مع توفير الكتب الجامعية، وتأمين المسكن له مجانا، ويتم التنسيق له في الجامعة كالعراقي، ولم تكن أية كلية جامعية ممنوعة عليه، بل يحق له دخول أية كلية حسب درجاته التعليمية. وهذا ينطبق على كل الطلبة الفلسطينيين القادمين للدراسة في جامعات العراق، من الضفة الغربية وقطاع غزة، والأردن، ودول الخليج، وغيرها. وكانت الحكومة العراقية تخصص سنويا عشرين منحة دراسية للطلبة اللاجئين المقيمين في العراق للدراسة في الجامعات العراقية، وكان يتم اختيار الطلبة عن طريق لجنة تعليمية تتكون من ممثلين عن وزارة التربية والتعليم ومديرية شؤون اللاجئين ومكتب منظمة التحرير.(٣٥)

وقد استفاد الآلاف من الطلبة الفلسطينيين من هذه المنح، ومن مجانية التعليم، وحصلت أعداد كبيرة من الشباب والشابات على الشهادات الجامعية الأولى وعلى شهادات الدراسة العليا بشكل اقل. وهذا ما أدى إلى انحسار الأمية وتراجعها إلى أدنى مستوياتها بين اللاجئين الفلسطينيين في العراق.

ورغم عدم التزام أبناء اللاجئين الفلسطينيين بخدمة العلم العراقي، إلا انه كان يحق لهم دخول الكليات العسكرية العراقية وتلقي تعليمها، والخدمة الطوعية في الجيش العراقي، ومن الامتيازات التي حصل عليها اللاجئون في العراق بأنهم كانوا يعاملون كالعراقي من حيث الارتقاء في المراتب العسكرية تصل إلى أعلى الرتب وكذلك في الامتيازات التي يحصل عليها الضباط العراقيين، مثل الحصول على قطعة ارض لبناء منزل من خلال جمعية بناء المساكن للضباط، وهي جمعية عراقية تساعد الضباط على بناء مساكن، وكثير من الضباط الفلسطينيين حصلوا على هذه الامتيازات، وأقام اغلبهم في حي الضباط في منطقة الغزالية، سواء في بيوت تم بناؤها على حسابهم من خلال الجمعية، أو في بيوت استأجروها.(٣٦)

**أوضاع العمل والتشغيل :**

تركت الحكومة العراقية للاجئ الفلسطيني حرية العمل في أي مجال يختاره دون قيود أو شروط، هذا بالنسبة للمهن الخاصة أو في المؤسسات الخاصة. أما في المؤسسات الحكومية والدوائر الرسمية، فقد ظل الموظفون الفلسطينيون لفترة طويلة يعاملون معاملة الأجانب من حيث الخدمات التقاعدية رغم معاملتهم كالعراقي في باقي الإجراءات الإدارية. وذلك بناء على القرار رقم (١١٥) الصادر عن مجلس الوزراء العراقي في ١١ مايو/ أيار ١٩٦٤ المتعلق بوضع اللاجئين الفلسطينيين في الوظائف الحكومية، إذ نص على: "أن يعامل اللاجئ الفلسطيني معاملة الموظف العراقي من حيث نوال الراتب والعلاوات السنوية ومخصصات غلاء المعيشة والإجازات، بتطبيق قوانين وأنظمة عليهم باستثناء ما يلي: "عدم اعتبار خدماتهم تقاعدية، لأنه في حالة اعتبارها لهذا الغرض، قد تدفع اللاجئ إلى التشبث بالبقاء وعدم العودة هو وأفراد أسرته في حالة استرداد الجزء السليب، على أن يمنحوا عند انتهاء خدماتهم ما يعادل راتب شهر واحد عن كل سنة بمعدل آخر راتب عند ترك الخدمة. وتحتسب رواتبهم على ملاك المستخدمين الأجانب".(٣٧)

وبقي هذا القرار ساري المفعول حتى عام ١٩٦٩. حيث عدل في ظل حكومة حزب البعث، بإصدار القرار رقم (٣٣٦) بشأن الوضع الوظيفي للفلسطينيين. فقد جاء القرار صادرا عن مجلس قيادة الثورة بتاريخ ١٧ آب/ أغسطس ١٩٦٩، ونص على ما يلي: "مساواة الفلسطينيين بالعراقيين عند التعيين والترفيع والتقاعد، على أن يبقى التعيين مشروطا بالإنهاء في حالة عودة الفلسطينيين إلى ديارهم ... مساواة الفلسطينيين (الموظفين) بالعراقيين في حصولهم على الإجازات الدراسية، وعند استلافهم من مصرف الرهون حسب الشروط المرعية، كما أجاز القرار بالسماح للاجئ الفلسطيني بالانتساب إلى الجمعيات التعاونية والاستهلاكية كأن يكونوا موظفين أو مستخدمين، ولا يسمح لهم بالترشيح إلى مجلس الإدارة". وفي عام ١٩٧١ صدر قرار عن مجلس قيادة الثورة يعزز القرار السابق حول الموظفين الفلسطينيين في الوظائف الحكومية، وكان هذا القرار بناء على اقتراح من الاتحاد العام لنقابة العمال العراقية حيث سمح القرار بالتدرج الوظيفي للفلسطينيين. وأعلي درجة وصلها الفلسطيني هي مدير عام في الوظيفة الحكومية، وعميد في القوات المسلحة العراقية.(٣٨)

**الأوضاع الاقتصادية :**

لقد كانت الأوضاع الاقتصادية اللاجئين في العراق متدنية حيث أن معظم سكان الملاجئ والدور الحكومية المستأجرة يعانون من هبوط في مستوى الدخل وتدني في مستوى المعيشة. كونهم أتوا من مجتمع زراعي وسكنوا في المدن الرئيسية كبغداد والموصل والبصرة، فلم يكن أمامهم إلا العمل في المهن الخفيفة التي لا تحتاج إلى مهارات خاصة: كباعة جوالين، عمال متاجر، عمال بناء، عمال مقاهي ومطاعم، سائقين، وغيرها. وهذا لا يمنع أن هناك منهم من عمل في البنوك، وموظفين في الدوائر الحكومية، ومدرسين، وأطباء، ومحامين، ومهندسين.

إن الحكومات العراقية منحت الفلسطينيين مساحة واسعة في مجالات العمل وحريتهم في اختيار الأعمال المناسبة لهم، وقد أشارت نتائج مسح القوى العاملة الذي أجراه المكتب المركزي للإحصاء الفلسطيني في دمشق بالتعاون مع الجهاز المركزي للإحصاء العراقي في عام ١٩٨٩،

أن معدل مساهمة الرجال في قوة العمل بلغت (٤٤,٦%)، في حين بلغت نسبة النساء (٧,٩%) يساهمن في النشاط الاقتصادي. وبلغت نسبة البطالة بين الفلسطينيين في العراق (١٠,١%) من مجموع القوى العاملة وهي نسبة منخفضة جدا، إذا ما قورنت بمثيلاتها في الدول العربية الأخرى.(٣٩)

وفي ظل الحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق، تقاسم الفلسطينيون مع أخوانهم العراقيين لقمة العيش، حيث حصلوا على بطاقة تموينية كالعراقي، وكذلك كل عربي مقيم على أرض العراق، فلم تميز حكومة العراق في لقمة العيش بين عراقي وعربي آخر فالكل سواء. وقد تأثر الفلسطينيون في العراق بالحصار مثل أخوانهم العراقيين تماما، إذ أن التنمية البشرية ضمن الفلسطينيين والعراقيين أخذت في التدهور بسبب تدني مستويات المعيشة، وتراجع خدمات الصحة والتعليم وكافة مناحي الحياة. فقد وصل عدد الأطفال العراقيين الذين ماتوا نتيجة فقدان الأدوية وسوء التغذية إلى أكثر من مليون ونصف المليون طفل، ومن المؤكد أن من بينهم أطفال فلسطينيين.

ونتيجة للأوضاع الاقتصادية التي يعيشها اللاجئون الفلسطينيون وأشقاؤهم العراقيون انتشرت ظاهرة تشغيل الأولاد بينهم، رغم تقديم الحكومة العراقية لهم حصص تموينية، إلا أنها لم تغط المتطلبات الغذائية للأسرة الفلسطينية والعراقية. وقد أشارت معطيات التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة ٢٠٠٠، إلى أن (٣% ـ ١١%) من إجمالي الأولاد بين ١٠ و١٤عاما من العمر في العراق، كانوا يعملون في سوق العمل العراقية، الأمر الذي يؤدي إلى انعكاسات اجتماعية خطيرة على الأسرتين والمجتمعين الفلسطيني والعراقي في الوقت نفسه.(٤٠)

وانعكاسا للحصار الاقتصادي انخفض دخل الأسرة الفلسطينية (وكذلك العراقية) إلى (٥٠) دولار في السنة،(٤١) لانهيار الوضع الاقتصادي وانخفاض قيمة العملة العراقية، حتى أصبح الدولار يساوي (١٥٠٠) دينار عراقية، وكان الموظف يتقاضى حوالي ثلاثة دولارات شهريا، أي (٤٥٠٠) دينار عراقي، لا تشتري سلة غذاء حسب قول احد الفلسطينيين العائدين من العراق.(٤٢)

**الأوضاع السياسية والتنظيمية :**

إن الغالبية العظمى من اللاجئين الفلسطينيين الذين هاجروا إلى العراق كانوا من الفلاحين البسطاء، الذين لم يعرفوا الأحزاب السياسية ولم ينخرطوا فيها، لذلك لم يحملوا معهم إلى العراق أية أفكار حزبية أو سياسية، إذ لم يحملوا معهم غير هويتهم الوطنية وإيمانهم بحقهم في العودة إلى ديارهم التي شردوا منها. وبعد عقدين من الزمن، تطورت الجماعة الفلسطينية في العراق وانخرطت في المجتمع العراقي بكل مؤسساته السياسية والإدارية والتنظيمية، وكانوا شهودا على كل التطورات السياسية التي شهدها العراق وتفاعلوا مع أحداثها وتأثروا بها، وأحيانا كانوا مشاركين فيها. وعندما ظهرت منظمة التحرير الفلسطينية انخرط اللاجئون الفلسطينيون في العراق في مؤسساتها التنظيمية والسياسية والنقابية والعسكرية والثقافية. وقد ساهم الموقف العراقي حكومة وشعبا من القضية الفلسطينية بشكل كبير في حرية ممارسة الفلسطينيون لكل الأشكال النقابية والسياسية.

وكان لتأسيس منظمة التحرير الفلسطينية في عام ١٩٦٤ تأثيره الكبير على اللاجئين الفلسطينيين في العراق، ومارست المنظمة عملها في العراق منذ عام تأسيسها، إذ تم افتتاح مكتب للمنظمة في بغداد في نفس عام التأسيس. وقد آمن الفلسطينيون في العراق بأن منظمة التحرير ومكتبها في بغداد هما المسؤولان عن رعاية شؤونهم، ما دامت المنظمة تمثل الكيان السياسي والوطني للفلسطينيين جميعا دون استثناء. وانطبع مثل هذا التصور في أذهان المواطنين العراقيين، فكثيرا ما كان يلجأ المواطن العراقي إلى مكتب المنظمة لحل مشكلة له مع احد الفلسطينيين ويرتضي الاثنان بالمكتب حكما.(٤٣)

وقد عمل مكتب المنظمة في بغداد بشكل فاعل ونشط ، حينما عمل منفردا في تبني قضايا الفلسطينيين وتحمل مسؤولياته تجاه القضايا الحياتية والسياسية للاجئ الفلسطيني. غير انه

بعد تعدد مكاتب المنظمات الفلسطينية الأخرى، توزع الفلسطينيون بين هذه المكاتب، الأمر الذي افقد مكتب المنظمة كثيرا من مبادراته وقدرته على التحرك.

أما عن موقف الحكومة العراقية من علاقة اللاجئين الفلسطينيين بمكتب المنظمة، فقد مرت بمراحل متعددة ومختلفة، إذ كان الموقف السياسي العراقي من تحركات منظمة التحرير على الساحتين العربية والدولية ينعكس تلقائيا على مكتبها في بغداد، لهذا تراوحت العلاقة بفترات ايجابية وأخرى سلبية. وكلما كثرت التسهيلات التي تمنحها الحكومة العراقية لمكتب المنظمة، ازدادت فاعليته في تبنيه لقضايا اللاجئين ومشكلاتهم في العراق، ومبادرته إلى إيجاد الحلول المناسبة لها.

ومنذ أوائل عام ١٩٧٠، أنشأت الحكومة العراقية ما عرف باسم (المكتب القومي لفلسطين)، ومنعت أي اتصال لمكتب منظمة التحرير وسائر فصائل المقاومة بأية جهة مسؤولة في الحكومة إلا عن طريق هذا المكتب، وهذا الحصر السياسي والإداري أعاق من إمكانية تحرك مكتب المنظمة وعطل كثيرا من مبادراته الايجابية.(٤٤)

في الجانب المتعلق بالعمل التنظيمي، فان الغالبية العظمى من فصائل منظمة التحرير تملك مقرات مركزية، وتتمتع نسبيا بحرية العمل السياسي والتنظيمي بين صفوف اللاجئين الفلسطينيين في العراق، وتحديدا: حركة فتح، والجبهة الشعبية، والجبهة الديمقراطية، وجبهة النضال الشعبي، وجبهة التحرير الفلسطينية، وجبهة التحرير العربية. بينما حظر نشاط فصيلين من فصائل المنظمة (لارتباطهما بالنظام السوري) وهما: الجبهة الشعبية ـ القيادة العامة، ومنظمة الصاعقة.(٤٥)

وشارك اللاجئون الفلسطينيون في العراق مثل غيرهم من اللاجئين في البلدان العربية بدفع ضريبة التحرير وقدرها (٣%) من الراتب، إذ كان كل موظف فلسطيني يستقطع منه هذا المبلغ شهريا لصالح الصندوق القومي الفلسطيني في العراق، ويشار إلى أن المنظمات الفلسطينية العاملة في العراق، كانت تقوم بجمع التبرعات لصالح العمل الفدائي، بطريقة عشوائية، وكل حسب مجهوداته، مما كان يؤثر على نصيب المنظمات الصغيرة لصالح المنظمات الكبيرة، والخوف من جمع التبرعات لغير صالح الهدف المعلن، أو محاولة سرقة أموال التبرعات. لهذا أصدرت الحكومة العراقية في عام ١٩٦٨ قرارا بمنع جمع التبرعات من قبل المنظمات الفلسطينية، وحصرتها في مؤسسة أقامتها لهذا الغرض، عرفت باسم "اللجنة العليا لجمع التبرعات للمجاهدين الفلسطينيين"، ومن خلالها كانت المنظمات الفلسطينية تتلقى التبرعات.(٤٦)

وعلى المستوى النضالي، يؤكد الفلسطينيون دائما استعدادهم للدفاع عن العراق وشعبها، الذي استضافهم في أيام رخائه وفي أيام شدته. لهذا التحق الكثير من الجنود والضباط الفلسطينيين الذين كانوا في قوات القادسية بالجيش العراقي وبالجيش الشعبي الذي أسسه الرئيس صدام حسين خلال حربه مع إيران، وحاربوا في معارك العراق واستشهد بعضهم دفاعا عن عروبة العراق وشعبها. كما التحق الفلسطينيون بجيش القدس الذي أسسه أيضا الرئيس صدام خلال انتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠. وقد قدم اللاجئون الفلسطينيون في العراق أكثر من (٢٠٠) شهيد خلال مسيرة منظمة التحرير الفلسطينية النضالية، واستشهد غالبيتهم في معاركها مع الجيش الإسرائيلي في الأردن وفي لبنان. بالإضافة إلى (٦٥) شهيدا سقطوا دفاعا عن عروبة العراق في حروبه المختلفة.(٤٧)

**الأوضاع الثقافية والنقابية :**

تواجد على أرض العراق عدد كبير من الكتاب والأدباء والإعلاميين والصحفيين والموسيقيين الفلسطينيين، أمثال: جبرا إبراهيم جبرا، وسلافة حجاوي، وخالد علي مصطفى، وأديب ناصر، وعبد الوهاب الكيالي، وبرهان الدين العبوشي، وحسن الكاشف، وحسن أبو الهيجاء، وجميل قشطة، وروحي الخماش، وعباس على مصطفى، ومحمود عبد الله اليعقوبي، ومحمد أبو زمق، وشفيقة مطر، وخيري منصور، ومحمد الأسعد، ونصيف عواد، وهدى حمودة،

وفيصل زكي، وذياب نبهان، والرياضي مروان غالب، وغيرهم الكثير. وقام الكتاب والصحفيون الفلسطينيون بتأسيس فرعا لاتحاد الكتاب والصحفيين الفلسطينيين في العراق.

ولم يكن اتحاد الكتاب والصحفيين وحيدا في العراق، إذ شهدت الساحة العراقية طفرة كبيرة في تكوين الاتحادات والمؤسسات الشعبية الفلسطينية التي شكلت رافدا من روافد العمل الشعبي الفلسطيني في منظمة التحرير، فقد كان عملها بالدرجة الأولى سياسيا، وفي الدرجة الثانية مهنيا، فهي ليست مؤسسات مستقلة بل هي فروع من مؤسسات واتحادات الثورة الفلسطينية المركزية، وتسير ضمن خطها السياسي العام.(٤٨)

*****

## أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في العراق بعد الاحتلال

**الأوضاع السياسية والأمنية :**

أصبح التاسع من نيسان/ ابريل عام ٢٠٠٣ يوما قاسيا في تاريخ الأمة العربية، يضاف إلى أيام نكباتها المتواصلة بدأ من نكبة فلسطين عام ١٩٤٨. في هذا اليوم وطئت أقدام الغزاة من الأمريكيين وأعوانهم ساحة التحرير في بغداد، ليصبح العراق محتلا باسم الشرعية الدولية والمباركة العربية.

منذ الأيام الأولى للاحتلال بدأ الهجوم على عروبة العراق، باستهداف العرب المقيمين فيه، وخصوصا اللاجئين الفلسطينيين، إذ تعرضوا لعمليات اضطهاد كبيرة وواسعة شملت الوجود الفلسطيني على مساحة العراق كله. وقد احتلت بغداد النصيب الأكبر من عمليات الاضطهاد والتشريد، نظرا للتواجد الكبير فيها للاجئين الفلسطينيين.

لقد أصبح استهداف اللاجئين الفلسطينيين في العراق من أولويات بعض الأحزاب والمليشيات المرتبطة بالمحتل والتي تقود البلاد والحكومة، والمتنفذة ضمن أجهزة الأمن التابعة لوزارة الداخلية العراقية. وقد بدأت تداعيات الصراع الطائفي والتدهور في الأوضاع الأمنية مع مجيء حكومة (إبراهيم الجعفري ـ ٢٠٠٥)، حيث انعكس ذلك بشكل كبير على الوجود الفلسطيني في العراق، وخصوصا في مناطق التوتر الطائفي، مع أنهم ليسوا طرفا في الصراعات الطائفية العراقية، واعتبروا أنفسهم دائما ضيوفا على الشعب العراقي، ولكن تأبت بعض الأطراف الطائفية والعنصرية إلا أن تقحمهم في معمعة الصراع بشكل فاضح وسافر، وأمام أنظار الجهات العراقية الرسمية، يقول الكاتب "محمد مشير" تعليقا على حكومة الجعفري: "لقد اثبت "إبراهيم الجعفري" خلال فترة حكمه عدم كفاءته في خلق مناخ من التصالح والتودد بين شرائح ومكونات الشعب العراقي، نتيجة سياساته الطائفية تجاه كل ما هو غير دعوي (يقصد حزب الدعوة الذي يرأسه الجعفري)، وقد تجسد ذلك بوضوح في لجان الاعتقال الخاصة بوزارة الداخلية، والانحياز الفاضح إلى جانب التيار الصدري (يرأسه مقتدى الصدر) الأقرب إليه سياسيا وفكريا ومذهبيا في مواقفه الهدامة". (٤٩)

ومثلت فترة حكومة (إبراهيم الجعفري) ومن بعدها حكومة (نوري المالكي) من أسوء الفترات التي مرت على الفلسطينيين في العراق. وهذا لا يعني انه قبل فترة حكمها كان اللاجئون الفلسطينيون يعيشون في بحبوحة من العيش، فقد تم استهدافهم منذ الأيام الأولى لاحتلال الأمريكي، الا أن فترة الجعفري كانت الأشد دموية. وكانت أبرز التهم التي تلصق باللاجئين الفلسطينيين في العراق، هي انتماؤهم إلى النظام السابق، والبعض الآخر يصفهم بالصداميين والبعثيين والوهابيين والتكفيريين، وأية تهمة من هذه التهم كانت تكفي لقتل أي فلسطيني في أية منطقة عراقية يتواجد فيها في ظل العراق الجديد.(٥٠)

والسؤال الذي يطرح نفسه، هل كان مطلوبا من اللاجئين الفلسطينيين أن يعادوا صدام حسين؟، هل أساء النظام العراقي البعثي للفلسطينيين؟، ألم يتعامل معهم كمواطنين أسوة بالعراقيين دون تمييز؟، ألم يوفر لهم صدام حسين وحزب البعث المأوى والعمل والأمان وأغلب سبل الحياة الضرورية؟. في ضوء تلك الممارسات الايجابية أيعقل أن يعادي اللاجئ الفلسطيني

صدام حسين وحزب البعث؟ أم يجب أن يبادلهم الاحترام والتقدير. وتصف إحدى اللاجئات الفلسطينيات أوضاع الفلسطينيين في العراق قبل الاحتلال الأمريكي، قائلة: "عندما ولدت تفتحت عيناي على بلد احتضن الفلسطيني وعلمه، وفتح أمامه كافة أبواب الرقي والحضارة، ولم يغلق في وجهة باب علم ولا مال ولا جاه ولا منصب، وساوى بين العراقي والفلسطيني. وعن أوضاعهم بعد الاحتلال تقول: اليوم جحيم لا يطاق والفرار منه كالفرار من الرمضاء إلى النار".(٥١)

ورغم كل الكرم الذي قدمه حزب البعث والرئيس صدام حسين، لا يمكن اعتبار اللاجئين الفلسطينيين محسوبين على جهة معينة أو مرتبطين بحزب سياسي أو تنظيمي ما، أو حتى بأي حكومة من الحكومات العراقية المتعاقبة منذ عام ١٩٤٨ وحتى عام ٢٠٠٣. وإذا ما وجد بعض الأفراد يتعاطفون أو متعاطفين مع حزب سياسي ما أو تكتل حزبي ما أو حكومة معينة، فهو من قبيل الغريزة البشرية في التآلف والتقارب، والانسجام في الميول الفكرية والأيديولوجية، وقد يكون أحيانا بحسب المصالح الشخصية أو المادية الدنيوية. وبهذا لا يمكن اعتبار كل اللاجئين الفلسطينيين في العراق هم أعضاء في حزب البعث، وأن كانوا مؤيدين للرئيس صدام حسين لاعتبارات سياسية واقتصادية واجتماعية، ويكفيه انه لم يقف في يوم من الأيام في موقف المعادي للقضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني.

لقد جاء الاحتلال الأمريكي ليفرق بين المرء وزوجه، وبين الأخ وأخيه، ويزرع بذور الفتنة والتمييز الطائفي والعنصري بين أبناء العراق وأبناء العروبة ناشرا بينهم النعرات الطائفية والمذهبية، التي لم تكن معروفة في العراق، باسم الديمقراطية والحرية. وكان اللاجئون الفلسطينيون كبش فداء للديمقراطية الأمريكية وأعوانها، القائمة على القتل والتدمير والتشريد، فقد ذهب السند والحليف القوي للاجئين الفلسطينيين، فأصبح وضعهم كورقة التوت في مهب الريح، تتقاذفهم ميليشيات الحقد الصفوي الشيعي وتبث سمومها على أجسادهم الطاهرة، دون وازع من ضمير أو دين أو أخلاق، ودون رادع من أسيادهم في إيران حتى وصل حالهم إلى أسوء من حال أخيهم اللاجئ في قطاع غزة والضفة الغربية في ظل الاحتلال الإسرائيلي. فكل يوم تقريبا يصحو اللاجئون الفلسطينيون في العراق على جريمة جديدة ترتكب بحق أحد أبنائهم أو إحدى عائلاتهم، تتمثل في: الخطف، والقتل، والاعتقال، والتعذيب والتمثيل بالجثث، والحرمان من التجول والخروج من المنزل، والحصار الدائم حول تجمعاتهم، ومداهمة بيوتهم وبث الرعب والفزع والقلق ليل نهار، حتى أصبحت حياتهم هي الجحيم بعينه. فلم يعد يهمهم تحسين أوضاعهم السكنية أو المساعدات وحجم المعونات المقدمة لهم، بل كل ما يحتاجونه هو النجاة بأطفالهم من ميليشيات الحقد والإجرام التي تستهدف وجودهم.

وقد ربطت مديرة قسم الشرق الأوسط في منظمة (هيومن رايتس ووتش) "سارة ليا ويتسن" بين ممارسات الجماعات الشيعية والحكومة العراقية في اضطهاد الفلسطينيين، قائلة: "منذ سقوط حكم صدام حسين، بات اللاجئون الفلسطينيون في العراق هدفا لعنف واضطهاد متزايدين، الجماعات المسلحة الشيعية قتلت عشرات اللاجئين الفلسطينيين، وتزيد الحكومة العراقية من صعوبة الإقامة القانونية في العراق عبر فرض شروط كثيرة على التسجيل".(٥٢)

والسؤال الذي يطرح نفسه، لماذا يتم استهداف اللاجئين الفلسطينيين في العراق خصوصا؟. قبل أن نوضح الأسباب التي دفعت الطائفيين وعملاء المحتل إلى استهداف الوجود الفلسطيني في العراق، نشير إلى مسألة في غاية الأهمية وهي: لماذا هذا التضخيم الإعلامي والعراقيون يصيبهم أكثر مما يصيب الفلسطينيين؟، هذا ما طرحته بعض الأقلام الطائفية والعنصرية في محاولة منها للتقليل من شأن عمليات الاضطهاد والقتل التي يواجهها اللاجئ الفلسطيني في العراق، على اعتبار أن ما يعانيه هو نتاج وضع عام يواجهه كل العراق.(٥٣)

قد يكون صحيحا أن الوضع الأمني في العراق يطال كل من يتواجد على أرض العراق. ولكن طرح الموضوع بهذه الصورة فيه ظلم كبير للفلسطينيين لأنه ينفي ما يتعرض له اللاجئون

الفلسطينيون من ظلم واضطهاد بصورة خاصة ومقصودة، ويعتبرها ضمن حالة شاملة. إن خلط الأوراق يتنافى مع حقيقة الواقع المأساوي الذي يعيشه الفلسطينيون في العراق.

إن اللاجئين الفلسطينيين أقلية لاجئة، لا يتجاوز عددهم الـ (٣٤) ألف شخص ويتمركزون في تجمعات محددة، فإذا ما اعتقل فلسطيني بتهمة ما (ودائما بتهم إرهابية) يظهر تأثيرها سريعا في الرأي العام العراقي، وتؤثر على مجريات حياة كل الفلسطينيين في المنطقة التي تم فيها الاعتقال. هذا بخلاف إذا ما أذيع عن اعتقال احد العراقيين في منطقة معينة، فقد اعتاده الناس والمنطقة واسعة وفيها آلاف مؤلفة من العراقيين.

واللاجئون الفلسطينيون أيضا لا يملكون بدائل أخرى كالعراقيين، فهم لاجئون لا يستطيعون العودة إلى وطنهم أو مغادرة العراق والالتجاء إلى دول أخرى. في حين أن العراقي إذا ما تعرض للظلم أو الاضطهاد له الحق في مغادرة العراق واللجوء إلى دول الجوار، كما حدث مع آلاف العراقيين الذين لجئوا إلى سورية والأردن ودول الخليج. أما الفلسطيني حينما حاول الخروج لجأ إلى الصحراء فلم تقبله دول الجوار العربي.

والعراقيون أيضا إذا فقد احدهم الأمن والأمان في منطقته، له بدائل عدة في الانتقال إلى محافظة أخرى أو مدينة أو قرية أو منطقة أكثر أمنا وأمانا، أو اللجوء إلى عشيرته أو أقربائه لحمايته، أو الاستعانة بفئته الطائفية أو تنظيمه السياسي لكي يحميه، أما الفلسطيني فانه لا يملك هذه البدائل. يروي أحد الفلسطينيين انه في يوم ٦ مايو/ أيار ٢٠٠٧، كان يستأجر سيارة أجرة ذاهبا لقضاء عمل ما في بغداد، ولدى مرورهم بمنطقة الوزيرية شاهد نقطة تفتيش تستوقف السيارات هناك، فأتت سيارة فيها معدات تصوير فاستوقفها الجندي وسأل صاحب السيارة، من أين انتم؟ فقال له: نحن من قناة البغدادية، فما كان من الجندي إلا إنزاله من السيارة وأخذ يشبعه ضربا وشتما ويقول له وهابيون تكفيريون إرهابيون، حيث ظن الجندي أنها قناة بغداد السنية فلم يميز بين بغداد والبغدادية، وأخذ صاحب السيارة يصيح لماذا تضربني وأنا شيعي أنا من الناصرية سأفعل بك كذا وكذا، وبدأ الاتصال على عشيرته وهدد بنسف نقطة التفتيش، وتدخل ضابط كبير وبدأ بتهدئته وأمر الجندي بالاعتذار له. يقول هذا الفلسطيني ما هو الحال لو عرفوا باني فلسطيني بينهم ..... نترك لكم الجواب.(٥٤)

إذن ثمة تباين في الصورة وفي الحالة الشاملة، فالفلسطيني ليس كالعراقي في أرض العراق بعد الاحتلال. بل أن اللاجئ الفلسطيني يستهدف بصورة خاصة لعدة أسباب:

١- استهداف رمزيته الوطنية والنضالية والجهادية في مقاومة الاحتلال الصهيوني في الأراضي المحتلة، فهذه المقاومة الباسلة للشعب الفلسطيني - بالرغم من إمكانياته المتواضعة في العدة والتسليح مقابل عدة الاحتلال وتسليحه - تذكر أبناء الأمة العربية بان الاحتلال يجب مقاومته وعدم الخضوع له والاستسلام لإرادته وذلك بامتلاك الإرادة الوطنية الصلبة. وهذا النموذج الفلسطيني المقاوم يقض مضاجع الاحتلال الأمريكي وعملائه في العراق، لأنه يشحذ همم الشعب العراقي والمقاومة العراقية الباسلة في تلقين الاحتلال وعملائه درسا قاسيا، بان أبناء الأمة العربية مازالوا قادرين على مقاومة المحتل بإمكانياتهم البسيطة والمتواضعة.

٢- يرى بعض العنصريين والطائفيين أن الوجود الفلسطيني في العراق، المتمسك بعروبته وانتمائه الإسلامي ومحافظته على مذهبيته السنية، سيكون ثقلا ديمغرافيا، يضاف إلى العراقيين الذين تحاك عليهم المؤامرات (أهل السنة) ويراد إبعادهم عن الساحة السياسية العراقية، وهؤلاء مع الفلسطينيين يشكلون العائق الأكبر في طريق المشروع الأمريكي الصهيوني في المنطقة.

٣- الضغط على اللاجئين الفلسطينيين في العراق، بهدف تركيعهم وإذلالهم والانتقام منهم وسلبهم كل حقوقهم، ليتنازلوا ويرضخوا للأمر الواقع، وهو التوطين وعدم المطالبة بحق العودة.

٤- ضرب عروبة العراق ، من خلال ضرب الوجود العربي فيه.

٥- الانتقام من اللاجئين الفلسطينيين لمساندتهم ووقوفهم إلى جانب الرئيس صدام حسين ونظامه السياسي، من خلال توجيه الاتهامات لهم، بأنهم كانوا يتمتعون بامتيازات حرم منها العراقيون،

وبأنهم يشكلون طابورا خامسا للنظام السابق. كل هذه الاتهامات وغيرها في معرض تبرير عمليات الانتقام والعدوان ضدهم.

ويؤكد على ذلك الكاتب والمفكر "عبد الله الحوراني" أن اضطهاد الفلسطينيين في العراق يعود إلى مواقفهم العروبية والقومية ودعمهم للرئيس صدام حسين ورفضهم للاحتلال الأمريكي، يقول: "إن اللاجئين الفلسطينيين في العراق يعاقبون على عروبتهم ووطنيتهم، يعاقبون على موقفهم المتفق والمتساوق مع النظام القومي نظام الرئيس صدام حسين ونظام حزب البعث في العراق، الذين كانوا يعتبرون أن القضية الفلسطينية هي قضيتهم القومية، وكانوا يعاملون أبناء فلسطين المتواجدين في العراق كمعاملة العراقي من حيث جميع الاحتياجات، وبالتالي هذا الحكم العميل الذي جاء إلى العراق الآن، الحكم الطائفي والمذهبي الذي يقسم العراق، الحكم الذي يخضع للاحتلال، يريد أن يعاقب هؤلاء الفلسطينيين على موقفهم القومي من جهة، ويريد أن يضغط على الشعب الفلسطيني وعلى القيادة الفلسطينية من اجل أن تقبل بالحلول الصهيونية من جهة أخرى".(٥٥)

أما "د. زكريا الأغا" رئيس دائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير الفلسطينية، فله رأي آخر في دوافع اضطهاد اللاجئين الفلسطينيين في العراق، حيث قال في المهرجان الذي نظمه التجمع الشعبي الفلسطيني للدفاع عن حق العودة يوم ٢٠٠٦/١١/٦: "أن استهداف أبناء شعبنا الفلسطيني في العراق وإقحامهم في حالة الفوضى والفلتان، يأتي في إطار المخطط الإسرائيلي الأمريكي للضغط والتضييق على اللاجئين الفلسطينيين للقبول بما يطرحه الإسرائيليون والأمريكيون في أروقة الأمم المتحدة من مشاريع التوطين كحلول بديلة لما أقرته الشرعية الدولية من حلول عادلة وشاملة لهم، عبر عودتهم إلى ديارهم وممتلكاتهم التي طردوا منها عام ٤٨. وأضاف: إن أمريكا وإسرائيل ترى في اللاجئين الفلسطينيين في العراق مناخا مناسبا ومدخلا للضغط عليهم للقبول بالتوطين في بلد آخر بديلا عن موطنهم الأصلي فلسطين كحل لمعاناتهم، ومن ثم يمتد مخططهم الآثم من العراق إلى باقي الأقطار العربية".(٥٦)

**الأوضاع الاجتماعية والقانونية :**

منذ الخمسينيات والوضع القانوني للاجئين الفلسطينيين في العراق مختل، كما ذكرنا سابقا، إذ لم تسجلهم وكالة الغوث (الاونروا) كلاجئين، إنما كفلسطينيين مقيمين في العراق تشرف عليهم الحكومة العراقية. وهذا لم يؤثر على اللاجئين كثيرا في ظل دعم الحكومات العراقية المتعاقبة لهم، وتوفيرها المسكن والتعليم والخدمات العامة لهم. ولكن بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، فقد اللاجئون الفلسطينيون وضعهم القانوني، إذ سقط النظام الرسمي للدولة العراقية، فظهر الخلل القانوني جلي وواضح، فهذه الأقلية لم تعد في رعاية وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، ولا تحت إشراف مديرية شؤون اللاجئين، وقد اعتبرهم مجلس الحكم الذي شكله الحاكم الأمريكي "بول بريمر" من الرعايا العرب، الذين يتوجب عليهم التسجيل في مراكز الشرطة القريبة من محل سكناهم، ويتبعون إداريا وقانونيا إلى (وزارة الهجرة والمهجرين). وقد أوجدت الحكومة العراقية حلولا لكل العرب المقيمين في العراق، من خلال إصدار هويات تثبت إقامتهم السنوية، باستثناء اللاجئين الفلسطينيين حيث فرضت عليهم وزارة الداخلية شروطا كثيرة للتسجيل ومرغمة إياهم على التجديد المستمر لتصاريح إقامتهم المحددة زمنيا، فعليهم أن يجددوا إقامتهم كل شهرين أو ثلاثة أشهر،(٥٧) مع أن معظمهم من مواليد العراق، بالإضافة إلى تعرضهم للمضايقات بدلا من معاملتهم المعاملة التي يستحقونها كونهم لاجئين تعترف الحكومة العراقية بهم رسميا.

في ظل الحكومات العراقية السابقة على الاحتلال، كانت إجراءات إقامة اللاجئين الفلسطينيين في العراق، سهلة وميسرة دون أية عوائق أو إجراءات تعقيدية. ففي عهد الرئيس "عبد الكريم قاسم" صدر القرار رقم (٢٦) لعام ١٩٦١ بمنح وثائق سفر للفلسطينيين مكتوب عليها "وثائق سفر اللاجئين الفلسطينيين"، ونظم القرار آلية المنح وانتهاء الصلاحية والتمديد. وفي عهد الرئيس "عبد السلام عارف" صدر القرار رقم (٤١) لعام ١٩٦٥ يعدل فيه القرار رقم

(٢٦) لعام ١٩٦١، بشطب كلمة اللاجئين من وثائق السفر، بدعوى أنها تمس من كرامة صاحبها، وأن الفلسطينيين "عائدون وليسوا لاجئين" ويكتفى بـ "وثائق سفر الفلسطينيين". وفي عهد الرئيس "صدام حسين" صدرت لهم وثائق سفر زرقاء اللون، كتب عليها "الجمهورية العراقية: وثيقة سفر فلسطينية"، بدلا من جوازات السفر العراقية الخضراء، بالإضافة إلى هوية شخصية للمعاملات اليومية.(٥٨)

بعد الاحتلال، جاءت لجنة تابعة للمفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، وأجرت إحصائيات دقيقة للعائلات الفلسطينية، خصوصا في بغداد، ومنحتهم بطاقات بيضاء صغيرة لأجل المراجعة عليها. وبعد عام تقريبا تم تسليم هذه البطاقات إلى مديرية الإقامة التابعة لوزارة الداخلية العراقية وإعطاء الفلسطينيين إقامة لمدة ستة أشهر، مما أثار الاستهجان والاستغراب لدي كل الفلسطينيين في العراق، مما يعني بداية تحديد إقامتهم.(٥٩)

وبدأت وزارة الداخلية، تعامل اللاجئين الفلسطينيين بوصفهم أجانب غير مقيمين، وتطالبهم بالحصول على تصاريح إقامة وتجديدها من خلال مديرية الإقامة. رغم أن القوانين الدولية تلزم سلطة الاحتلال والحكومة التابعة لها بمراعاة حقوق اللاجئين، فهم أشخاص لا يستطيعون العودة إلى وطنهم ولا يجوز تعريضهم إلى احتمال الترحيل في أي لحظة. ولكن المسألة كانت مقصود بهدف إذلال اللاجئين الفلسطينيين ودفعهم للرحيل من العراق، ولا علاقة لها بأمن العراق كما ادعت الحكومة العراقية.

وتعبر الإجراءات التعسفية التي اتخذتها حكومات العراق بعد الاحتلال بحق اللاجئين الفلسطينيين، على عدم اعترافها بهم كلاجئين أو كضيوف، ومن هذه الإجراءات(٦٠):

**١ـ إلغاء الإقامة الدائمة :** ألغت الحكومة العراقية المؤقتة والانتقالية الإقامة الدائمة للاجئين الفلسطينيين في العراق، واستبدلت ذلك بقرار المراجعة الدورية المستمرة الشهرية تارة، وكل شهرين أو ثلاثة أشهر تارة أخرى، وأخيرا أصبحت كل ستة أشهر. يقول أحد الفلسطينيين: "عندما كنا في بغداد لم نكن نعاني مشاكل بشأن إقامتنا، كانت لدينا بطاقة إقامة في السابق، ولكن بعد صدام، لم يعودوا يقبلون بنا كمقيمين، وصار علينا تجديد إقامتنا كل شهرين، علينا أن نذهب إلى مديرية الإقامة في بغداد، في مقر وزارة الداخلية، وعلينا أن نحضر الأسرة كلها في كل مرة من كبيرها حتى الطفل الذي عمره يوم واحد. وتتفاوت مواقف الموظفين تجاهنا حسب أمزجتهم، فهم يقولون لنا أحيانا أن نراجعهم ثانية بعد أن نكون قد انتظرنا هناك، لا يكلف تجديد الإقامة مالا، ولكنه يكلف (٧) دولارات لكل شخص عن كل يوم تأخير".

**٢ـ وقف إصدار وثيقة السفر :** منذ الاحتلال وحتى شهر تموز/ يوليو ٢٠٠٦، تم إقرار رزنامة من الشروط والمطالب لكل من يتقدم بطلب إصدار وثيقة سفر جديدة، وهي شروط تعسفية وتعجيزية. وهذا رغم إعلان الحكومة العراقية استثناء الفلسطينيين المقيمين في العراق منذ عام ١٩٤٨ من التعليمات الجديدة، كما جاء على لسان السفير "دليل القسوس" القائم بأعمال السفارة الفلسطينية في بغداد، الذي قال: "انه التقى عددا من المسؤولين في دائرة الإقامة وشؤون الأجانب التابعة لوزارة الداخلية العراقية، وابلغوه أن التعليمات الجديدة التي تم اعتمادها لإقامة الرعايا العرب لا تنطبق على الفلسطينيين المقيمين في العراق منذ عام ١٩٤٨، وإنما تنطبق على الفلسطينيين الذين دخلوا البلاد قبيل الحرب في عام ٢٠٠٣ أو بعدها".(٦١)

وهذا كلام مخالف للحقيقة والواقع الذي يعيشه الفلسطينيون في العراق، فلم يدخل إلى العراق قبيل الاحتلال أو بعده أي فلسطيني لان الأوضاع السياسية والاقتصادية لم تكن مشجعة للفلسطينيين لكي يذهبوا للعراق. والإجراءات التي فرضتها الحكومة العراقية ضد الفلسطينيين لم تتغير، وما نقله السفير على لسانهم لم يكن إلا مادة للاستهلاك الإعلامي. حيث لم يحصل على وثيقة السفر إلا عددا محدودا جدا من الفلسطينيين بعد دفعهم رشاوي باهضة للقائمين على إجراءات التسجيل والإقامة.

**٣ـ عدم إصدار بطاقة الهوية وشهادة الميلاد :** إن كل المواليد من الفلسطينيين الذين ولدوا في العراق بعد العام ٢٠٠٣، لم تصدر لهم بطاقات هوية أو شهادات ميلاد. كما انه لا يتم إصدار

بطاقة هوية بدل فاقد أو تالف للفلسطينيين، وهناك أعداد كبيرة من اللاجئين الفلسطينيين لا يحملون أية أوراق ثبوتية.

ويعتبر العديد من اللاجئين الفلسطينيين أن الذهاب إلى وزارة الداخلية فيه مخاطرة كبيرة، بسبب موقفها المعادي للوجود الفلسطيني في العراق، وممارساتها القمعية وعمليات الاعتقال والتعذيب بحق الفلسطينيين، والقتل أحيانا. وقد استنكف الكثير من الفلسطينيين عن الذهاب لتجديد تصاريح إقامتهم، ليس بسبب الخوف من الاعتقال فحسب، بل مما أصبحت تقوم به مديرية الإقامة من إجراءات جديدة. فقد استحدثت قسما جديدا أطلقت عليه اسم "قسم الإبعاد والإخراج"، حيث قام هذا القسم بأولى إجراءاته بمصادرة هوية ووثيقة سفر (٢٤٥) رب أسرة، وإصدار أوامر ترحيل بحقهم إلى الحدود، ويمنح ورقة للمغادرة دون عودة، فهم لم يرتكبوا أي ذنب سوى أنهم فلسطينيون. وهنا لا يرضى رب الأسرة أن يترك أسرته في العراق وحيدة. فقرر الكثيرون منهم اخذ عائلاتهم معهم، لتهيم على وجهها في صحراء الحدود العربية. يذكر احد الفلسطينيين "بان هناك من صدر بحقه حكم الإبعاد والتسفير عن العراق، لأنه ارتكب مخالفة مرورية في زمن صدام حسين".(٦٢)

بهذه العقلية الاقصائية تعامل السلطات العراقية الفلسطينيين في محاولة منها لدفعهم إلى الخروج من العراق. ولا يقتصر التمييز والعنصرية وسوء المعاملة على وزارة الداخلية وأقسامها فقط. فقد أظهرت وزارة الهجرة والمهجرين، وهي التي تقدم خدمات هامة للأجانب القاطنين في العراق وللأشخاص المشردين داخليا عداء سافرا تجاه اللاجئين الفلسطينيين. ففي أكتوبر/ تشرين الأول عام ٢٠٠٥ عقدت "سهيلة عبد جعفر" (وزيرة الهجرة والمهجرين) مؤتمرا صحفيا صرحت فيه بأنها طالبت مجلس الوزراء ووزارة الداخلية بإعادة اللاجئين الفلسطينيين في العراق إلى الأراضي الفلسطينية، حيث قالت: "يجب أن تبادر وزارة الداخلية إلى طرد الفلسطينيين الذين لجؤوا إلى العراق ولا يحملون جنسية عراقية ، إلى أراضيهم في غزة بعد أن انسحبت إسرائيل منها"، وبررت مطالبتها بطرد الفلسطينيين من العراق "بتورطهم في الهجمات الإرهابية خلال العامين الماضيين"(٦٣). وهذا الاتهام لم يسنده أي دليل، إنما هو جزء من الحملة الإعلامية الجائرة ضد الفلسطينيين في العراق.

إن القانون الدولي يمنح اللاجئين الفلسطينيين في العراق الحماية من قبل دولة الاحتلال والحكومة القائمة، كما تتحمل الأمم المتحدة المسؤولية أيضا، وذلك بشرعنتها احتلال العراق(٦٤)، ووفقا لقواعد القانون الدولي تتحمل مسؤولية ما يحدث للاجئين الفلسطينيين. ولكن ما حدث معهم هو عكس القانون الدولي. فدولة الاحتلال لم تقدم لهم الحماية اللازمة، ورفضت الحكومات العراقية التي شكلها الاحتلال رعايتهم وحمايتهم، فأصبحوا لا يخضعون لأي ولاية سواء من منظمة دولية، أو حكومة عربية أو غير عربية، بل يعيشون في مهب الريح دون سند أو نصير عربي أو دولي. لهذا لم يعد ثمة أي وصف قانوني واضح للوجود الفلسطيني في العراق بعد الاحتلال. وبذلك أصبح اللاجئ الفلسطيني في العراق كالطفل الضائع التائه الذي لا يستطيع العودة إلى بيته، لما هو فيه من الحيرة والغموض مما يمارس بحقه، فعمليا لم يعد الفلسطيني في العراق يستطيع أن يعرف نفسه قانونيا، هل هو لاجئ؟ هل هو وافد؟ هل هو مهجر؟ هل هو لاجئ سياسي؟ هل هو مقيم؟ هل هو بدون جنسية، هل هو عربي؟. لقد وصل به الحال ليسال نفسه من هو الفلسطيني؟.

ورغم تصريح إياد علاوي (رئيس وزراء) أول حكومة عراقية انتقالية في عام ٢٠٠٤ شكلها الاحتلال الأمريكي، في المذكرة التي أرسلها للسفارة الفلسطينية في بغداد بأن الفلسطينيين في العراق سوف يعاملون بناء على نص القرار (٢٠٢) وهذا القرار أصدره الرئيس صدام حسين في عام ٢٠٠١، وبموجبه يعاملون كالعراقيين في كل الحقوق(٦٥). إلا أن هذا التصريح لم يكن إلا مادة إعلامية، ولم يطبق على ارض الواقع. إذ شهدت أماكن تجمعات اللاجئين الفلسطينيين العديد من الانتهاكات سواء ضد الأفراد أو ضد المجموعة الفلسطينية عامة. وقد أكدت "منظمة هيومن رايتس ووتش" على عدم قيام الحكومات العراقية بعد عام ٢٠٠٣ على

حماية اللاجئين الفلسطينيين، بل كانت هي نفسها إحدى الأدوات المضطهدة والمنتهكة لحقوقهم، تقول: "ولا تفعل الحكومات العراقية المتعاقبة منذ عام ٢٠٠٣ شيئا يذكر لحماية اللاجئين الفلسطينيين، بل هي كثيرا ما تظهر عداوة صريحة تجاههم مدعية أنهم متورطون في الإرهاب وفي دعم المقاومة. كما أن العاملين في وزارة الداخلية يعتقلون اللاجئين الفلسطينيين على نحو تعسفي ويضربونهم ويعذبونهم، بل أنهم تسببوا في الاختفاء القسري لعدد منهم".(٦٦)

وتصاعدت عمليات الاضطهاد للاجئين الفلسطينيين في العراق، وبدأت وسائل الإعلام بنشر التقارير عن الفظائع التي ترتكب بحقهم، وعن حالات التشريد لهم من بيوتهم. تقدمت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة (عام ٢٠٠٣)، للإشراف عليهم ومراعاة حقوقهم الإنسانية، بعد أن رفضت وكالة الغوث (الاونروا) رعاية شؤونهم على اعتبار أنهم غير مسجلين لديها، والحكومة العراقية الجديدة هي المسؤولة عن رعايتهم بناء على الاتفاق السابق في عام ١٩٥٨. وأول عمل قامت به المفوضية العليا لشؤون اللاجئين هو إحصاء تعدادهم في العراق، وكانت نتائج التعداد كالتالي(٦٧):

ـ الفلسطينيون المقيمون من حملة وثائق سفر عراقية: عدد العائلات (٤٣٥٩) يشكلون (١٨,٥٤٠) فردا.

- الفلسطينيون من حملة الجوازات الأردنية: عدد العائلات (٦٥٨)، يشكلون (٢٧٦٨) فردا.
- الفلسطينيون من حملة وثائق سفر مصرية: عدد العائلات (٢٤٠)، يشكلون (١٠٩٧) فردا.
- فلسطينيات يحملن وثائق سفر عراقية متزوجات من مواطنين عرب: عدد العائلات (٣٤٧)، يشكلون (١١١٥) فردا.

وبلغ مجموع الفلسطينيين في العراق حسب إحصائيات المفوضية، كالتالي: عدد العائلات (٥٦٠٤)، يشكلون (٢٣٥٢٠) فردا. ورغم تأكيد المتحدث باسم المفوضية هذا التعداد إلا انه أشار إلى أعداد أخرى غير مسجلة لدى المفوضية حيث قال: "انه يوجد حوالي (٢٣ ألف) لاجئ فلسطيني مسجلين لديها يقيمون في بغداد، كما توجد مجموعة صغيرة غير مسجلة تقيم في البصرة والموصل. وقد قدرت المفوضية تعداد اللاجئين الفلسطينيين في العراق بنحو (٣٤ ألف) لاجئ". وهذا الإحصاء لغاية ٢٠٠٣/٧/٢٦، وبعدها غادرت المفوضية العراق، عقب التفجيرات التي دمرت مقر الأمم المتحدة في بغداد (في ٢٠٠٣/٨/١٩)، وبقي تعامل المفوضية مع اللاجئين الفلسطينيين من خلال إيصال المساعدات الإنسانية إلى المخيم الذي أقيم في نادي حيفا، ثم التكفل بإسكانهم بالتعاون مع وزارة الهجرة والمهجرين العراقية، بالإضافة إلى متابعة ورعاية العائلات الفلسطينية التي لجأت إلى الحدود العربية هروبا من الموت وطلبا للأمن والحماية.

وقد رصد الباحث الحقوقي "هيثم مناع" في تقريره، الذي سجله خلال الزيارة التي قام بها للعراق عقب الاحتلال بشهرين ليطلع على الأوضاع السياسية والأمنية بعد الاحتلال، أماكن توزيع اللاجئين الفلسطينيين في العراق، وهي كالتالي(٦٨):

**أولا : بغداد :** تضم ٨٧% من اللاجئين الفلسطينيين، في مناطق:

ـ حي البلديات: إلى الشرق من بغداد، وهو اكبر تجمع فلسطيني (١٦عمارة سكنية) حوالي (١٦٠٠) عائلة يتوزعون على نحو (١٠ آلاف) لاجئ.

ـ حي بغداد الجديدة: إلى الشرق من بغداد، ويضم ست ملاجئ متوسطة الحجم كانت أبنيتها عبارة عن مؤسسات حكومية. عدد سكانها (٨٠٠) لاجئ.

ـ حي الأمين: يضم ثلاثة ملاجئ (٤٥ شقة)، عدد سكانها (٣٠٠) لاجئ.

ـ حي الزعفرانية: إلى الجنوب الشرقي من بغداد، يضم ثلاثة ملاجئ، وثمان بيوت حكومية شعبية، تسكنها حوالي (٨٠) عائلة، يتوزعون على نحو (٨٠٠) لاجئ.

ـ حي الحرية: يضم ثلاثة ملاجئ، و(١٢٩) بيتا حكوميا، عدد سكانها (١٣٠٠) لاجئ.

ـ حي السلام: إلى الغرب من بغداد، يضم ثلاثة ملاجئ متوسطة الحجم، وبيوت حكومية وأخرى مؤجرة عددها (٦٨ بيتا)، عدد سكانها (٦٠٠) لاجئ.

ـ حي الصحة / الدورة: إلى الجنوب من بغداد، يضم شققا سكنية حكومية، عدد سكانها (٧٠٠) لاجئ.
ـ حي تل محمد: إلى الشرق من بغداد، يضم (٢٤) بيتا حكوميا شعبيا.
ـ حي باب المعظم: في عادلة فاتون، يضم عددا من الشقق السكنية، عدد سكانها (٢٠٠) لاجئ.
ـ حي التأميم: ويضم ثلاثة بنايات للفلسطينيين، عدد سكانها (٤٥) عائلة لاجئة.
ـ بيوت متنوعة ومتناثرة في أحياء: الغزالية (غرب بغداد)، والبتاوين (وسط بغداد)، وفي حي الجهاد، وأبو شير، وغيرها، ويقيم فيها الفلسطينيون الذين قدموا من الكويت بعد العام ١٩٩١ بواقع (١٥٠) عائلة، يتوزعون على نحو (٦٨) بيتا.

**ثانيا : البصرة :** وتضم ٤% من اللاجئين الفلسطينيين، ويقطنون في أحياء: الزبير، والمربد، والعشار، والموفقية، ويبلغ تعدادهم ما يقارب (٤٠٠) لاجئ.

**ثالثا : الوصل :** وتضم ٣% من اللاجئين، ويقطنون في حي الكرامة الشعبي، ويبلغ تعدادهم ما يقارب (٣٠٠) لاجئ.

**رابعا : مدن عراقية أخرى :** تتوزع بعض العائلات اللاجئة الفلسطينية في مدن: تكريت، والعمارة، والحلة، بقصد العمل والإقامة.

**الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية :**

تتمثل هذه الأوضاع في النواحي التعليمية والصحية والحياتية والمعيشية التي يعاني منها اللاجئون الفلسطينيون في العراق. فالفلسطينيون ـ كما ذكرنا ـ يتعرضون للمضايقات في جميع مجالات الحياة، في الطرقات وفي العمل وفي زيارة المستشفيات وفي الدوائر الرسمية وفي الأسواق وفي أداء فريضة الحج وحتى أماكن سكناهم.

**الحالة التعليمية**، كان أبناء اللاجئين الفلسطينيين في العراق قبل الاحتلال يعاملون كأبناء العراقيين في المدارس والجامعات. ولكن بعد الاحتلال اختلف الوضع كليا، إذ لم يعد الطالب الفلسطيني مثل الطالب العراقي. فقد كان من أولى القرارات التي أصدرها مجلس الحكم العراقي، في العام الدراسي الذي تلى الاحتلال، بأن يدفع الطلاب العرب بما فيهم الفلسطينيون الأقساط الدراسية السنوية. علما بأن معظم هؤلاء الطلاب حصلوا على منح دراسية من قيادة حزب البعث العراقية، وبعد سجال طويل بين الطلاب والوزارة، وسفر نسبة كبيرة من الطلاب عائدين إلى بلادهم، قام الخيرون من أبناء العراق في عرض المشكلة على مجلس الحكم واتخذ القرار بإلغاء القرار السابق.(٦٩)

ونتيجة للأوضاع الأمنية المتدهورة واستهداف الفلسطينيين، أصبح الطلاب لا يستطيعون الذهاب إلى مدارسهم أو جامعاتهم . ففي أواخر مارس/ آذار ٢٠٠٦، تعرض احد الطلبة الفلسطينيين في المرحلة الإعدادية لتهديد شفوي من قبل طلاب معه، كما وضعوا له تهديدا مكتوبا في احد الكتب العائدة له، ولكنه لم يبال للأمر. وفي اليوم التالي أوقفه ثلاثة أشخاص قرب المدرسة، وقالوا له: لماذا لا تستجيب لما وصلك من تهديد؟ وضربوه. وتم الاتصال كذلك بوالدته وإبلاغها وبشكل تهديدي أيضا بان لا يباشر ابنها الدوام في تلك المدرسة، وأصبح الطالب وأهله في حيرة من أمرهم، خصوصا وأن ابنهم سيفقد عامه الدراسي الذي على وشك الانتهاء.(٧٠)

كما تعرض العديد من الطلبة للقتل أو الاعتقال أثناء تواجدهم داخل كلياتهم أو أثناء عودتهم منها، فقد تم اعتقال الطالب الفلسطيني "محمد عباس نمر"، يوم ٤ يونيو/ حزيران ٢٠٠٤، أثناء تواجده في كليته/ الجامعة الإسلامية بالاعظمية على أيدي الحرس الوطني العراقي، دون معرفة أسباب الاعتقال ونقل إلى جهة مجهولة . ومازال من يومها مفقودا لا يعرف أحدا مصيره. أما الطالب الجامعي "عبد الفتاح رافع فرحات" (٢٢ عاما)، من سكان منطقة بغداد الجديدة، فقد قتل أثناء عودته من جامعته في الأول من مايو / أيار ٢٠٠٥ على أيدي مليشيات طائفية مسلحة.(٧١) وثمة العديد من طلبة الثانوية والكليات، بل حتى طلاب الابتدائية والإعدادية جلسوا في بيوتهم خوفا من استهدافهم بالقتل أو الاعتقال، أو لتردي الأحوال المعيشية لذويهم مما دفعهم للتخفيف عن كاهل أسرهم بتوفير مصاريف الدراسة إلى المعيشة، بالإضافة إلى عدم

التجانس في الكثير من الحالات بين الطلبة الفلسطينيين وإدارات المدارس أو الجامعات. كل هذا أدى إلى تزايدت نسبة التاركين لمقاعد الدراسة عن معدلاتها الأساسية، حيث ارتفعت إلى ٥٨% من نسبة الأطفال والشباب الذين تتوجب أعمارهم الالتزام بالدراسة.(٧٢)

ورغم كل التصريحات الإعلامية التي تطلقها الحكومة العراقية حول حماية اللاجئين الفلسطينيين وتسهيل حق إقامتهم، إلا أنها على أرض الواقع مازالت تمارس الإجراءات التي تحدد من حريتهم ومن حقوقهم الإنسانية ومن حقهم في التعليم. ففي مايو/ يونيو ٢٠٠٨ وعلى أبواب الامتحانات النهائية، أصدرت وزارة التربية والتعليم العراقية قرارا بمنع الطلبة اللاجئين الفلسطينيين في العراق من أداء الامتحانات ما لم يثبت انه من لاجئي عام ١٩٤٨. وقد حدثت حالات كثيرة بان تم إخراج الطلاب في المراحل الابتدائية والإعدادية والثانوية، وكذلك طلاب الجامعات والكليات من قاعات الامتحان، حتى يأتون بكتاب من وزارة الهجرة والمهجرين يثبت أنهم طلاب من لاجئي عام ١٩٤٨.(٧٣) والطالبة "إسراء أحمد دعاس"، مثال على ذلك، فقد أخرجت من قاعة الامتحان، وذهبت إلى وزارة الهجرة والمهجرين لتستخرج ملف العائلة الذي يثبت أنهم من لاجئي ٤٨ فلم تستطع استخراجه لروتين المعاملات، واحد الموظفين قال لها بان الملف غير موجود.(٧٤) فكيف بهذه الطالبة أن تؤدي الامتحان النهائي؟. ولماذا لم تصدر وزارة التربية والتعليم قرارها هذا في بداية العام الدراسي حتى يكون لدى الطلاب فرصة لتحضير الأوراق الضرورية؟. إن هذا الإجراء التعسفي في نظرنا مقصود لفرض المزيد من الإجراءات التعسفية ضد من تبقى من اللاجئين الفلسطينيين في العراق لدفعهم للخروج من العراق.

**الحالة الصحية**، بلغت نسبة الأطفال ما دون سن الـ ١٥ سنة من عدد اللاجئين الفلسطينيين بالعراق إلى ٦٠%. وتبين بعد اطلاع المنظمات الإنسانية على حالتهم الصحية أن الغالبية منهم يعانون من أمراض فقر الدم والضعف العام والإرهاق النفسي، وتتفشى بينهم أمراض كالروماتيزم والسرطان وغيرها من الأمراض الخطيرة. وللحالة الاقتصادية والأمنية السيئة التي يشهدها العراق بعد الاحتلال، لم يعد لدى ذويهم القدرة على علاجهم سواء بالداخل أو بالخارج. أما الحالة الصحية لما هم فوق سن الـ ١٥ عاما، تبين أن العديد منهم مصاب بأمراض مزمنة كالقلب وارتفاع ضغط الدم والسكري وغيرها من الأمراض.(٧٥)

وقد طرأ على الفلسطينيين بعد الاحتلال حالة جديدة لم يعرفوها من قبل وهي عدم قدرتهم على الوصول إلى المستشفيات للعلاج، أو تعرضهم للخطف من داخل المستشفيات، وذلك لسيطرة المليشيات المسلحة على المستشفيات. فقد ذكرت "الرابطة العراقية" أن مستشفى الزهراء في الحبيبية قد تحول إلى معتقل للتعذيب والتصفية الجسدية والإبادة الجماعية، حيث نقلت المليشيات أنصار(مقتدى الصدر) أعمالها الإجرامية من الحسينيات إلى هذا المستشفى، وهذا العمل الإجرامي يتم بعلم مدير المستشفى ووزير الصحة.(٧٦) وهذا دليل على تعاون بين الحكومة والمليشيات الطائفية في اضطهاد الفلسطينيين وقتلهم.

ومثال على ذلك، أم سلطان، لاجئة فلسطينية كبيرة في السن تسكن مجمع البلديات، تعرضت لحادث بداخل شقتها حيث انفجرت اسطوانة الغاز، ما أدى إلى إصابتها بحروق بالغة تحتاج لعناية طبية مركزة ومستمرة، فلم تتمكن من الذهاب إلى المستشفى لتلقي العلاج، ولم ترض لأولادها الوصول إلى أي مستشفى لأنها أصبحت مرتعا للمليشيات، وخوفا على حياتهم من الخطر الذي ينتظرهم رغم حاجتها الشديدة للعلاج، كل تلك العوائق أدت لمضاعفة حالتها المرضية، وتوفيت يوم ١١ يناير ٢٠٠٧. واللاجئ الفلسطيني "عمار خالد محمود الحاج فايز" (٢١ عاما)، فقد تم اختطافه من أحد المستشفيات التي نقل إليها للعلاج من إصابته خلال هجوم المسلحين على مجمع البلديات، ثم وجد مقتولا بعد ذلك.(٧٧)

**الحالة الاقتصادية**، لقد أدى العنف المتواصل وعدم قدرة اللاجئين الفلسطينيين في العراق على التحرك خشية من الظروف الأمنية، وفرض الحصار المتواصل على أماكن سكناهم من قبل المليشيات المسلحة، وانعدام فرص التوظيف بالنسبة لهم، بالإضافة إلى تعرض العديد منهم للطرد من وظائفهم الحكومية والأهلية بسبب الهوية الفلسطينية، إلى سقوط معظم العائلات

الفلسطينية في براثن الفقر والجوع. حيث بلغت نسبة البطالة بين اللاجئين الفلسطينيين أكثر من ٨٠% لترتفع إلى أعلى معدلاتها منذ التواجد الفلسطيني في العراق، مما ينذر بكارثة إنسانية كبيرة بهذا الخصوص.(٧٨)

وتصف اللاجئة الفلسطينية "أم خالد" من سكان مجمع البلديات، الأوضاع المعيشية والاقتصادية لهم، قائلة: "إن رمضان هذا العام (٢٠٠٧) مختلف عن العام الماضي، فصعوبات الحياة تتزايد يوما بعد يوم في ظل تدهور الأوضاع الأمنية والزيادات الرهيبة في أسعار المواد الغذائية، وأن أسرتها نادرا ما تأكل اللحوم لأنها غالية الثمن للغاية، حيث وصل سعر الكيلو جرام من اللحم البقري إلى ثمانية دولارات، ولم يكن لدينا أرز طوال الشهور الأربعة الماضية، وقد ارتفع سعره لأكثر من الضعف خلال شهر رمضان. ومع انهيار نظام التوزيع العام للحصص التموينية في العراق تحت الضغوط، تقول: نحن لا نحصل بانتظام على الحصص التموينية، وعندما نحصل عليها فان البنود الأساسية (تقصد مواد غذائية) لا تكون موجودة. وعن محاولاتها للتغلب على أوضاعها المعيشية القاسية، تقول: " أقوم في بعض الأحيان بحياكة ملابس الجيران، ولكن ذلك غير كافي لتغطية احتياجاتنا".(٧٩)

إن حالة اللاجئة "أم خالد" تعبر عن حالة الـ (١٥ ألف) لاجئ فلسطيني الذين مازالوا مقيمين في العراق، يعانون شظف العيش، ورغم مساعدة المفوضية العليا لشؤون اللاجئين لهم لتجاوز محنتهم المعيشية والاقتصادية، من خلال مساعدتهم على دفع الإيجارات، وتوفير الخدمات الطبية والصحية والعلاج وضمان التعليم لأطفالهم، وإيجاد وظائف لهم، إلا أن أوضاعهم الاقتصادية مازالت بالغة الصعوبة وحالات الفقر والجوع بدت واضحة عليهم.

**فريضة الحج**، وأكثر ما يعانيه اللاجئون الفلسطينيون هو عدم تمكنهم من أداء شعائرهم الدينية، فمنذ عام ٢٠٠٣ وحتى عام ٢٠٠٨ والفلسطينيون يمنعون من أداء مناسك الحج.

قبل احتلال العراق، كان يذهب لأداء مناسك الحج ما بين (١٦٠ ـ ٢٥٠) حاج سنويا لان العدد الكلي لهم في العراق لا يتجاوز الـ ٣٥ ألف نسمة، وكانت الحكومة العراقية ترتب وتنسق إجراءات الحجاج الفلسطينيين من خلال اللجنة العليا لحج العراقيين وبالتنسيق مع السلطات السعودية.(٨٠)

وبعد الاحتلال، اختلفت الأمور واختلط الحابل بالنابل وانقلبت الموازين وحاولت جهات طائفية عنصرية إلغاء الوجود الفلسطيني وبالتالي إلغاء كل ما يرتبط بهم، في محاولة للتضييق عليهم لدفعهم للرحيل عن العراق. حتى وصل بهم الحال إلى أن يحرموا من أبسط حقوقهم الشرعية والدينية، وهي الحج إلى بيت الله، فقد تخلت عنهم الحكومة العراقية، ومنعت السعودية دخولهم تحت مبررات أمنية، كأن ما يزيد على المائة من كبار السن والنساء يؤثرون على أمن واستقرار السعودية، في حين أن عدد الحجاج العراقيين تجاوز الـ (٣٥ ألف) حاج سنويا.(٨١)

*****

## ممارسات وأفعال عدوانية

إن الممارسات والأفعال العدوانية، وحالات الاضطهاد والعنف التي تقوم بها القوات الأمريكية والشرطة العراقية والمليشيات الطائفية المسلحة ضد اللاجئين الفلسطينيين تعبر عن حقد دفين وسياسة منظمة لكسر إرادة الفلسطينيين والحط من كرامتهم وإذلالهم.(٨٢) ورغم تعدد أدوات اضطهاد اللاجئين الفلسطينيين، والتي سنذكرها لاحقا، إلا أنها اتفقت في أساليب الاضطهاد والعنف، وهي كالتالي:

**تهجير اللاجئين من أماكن سكناهم ومن بيوتهم :**

بعد الاحتلال مباشرة، بدأت ظاهرة خطيرة أقلقت اللاجئين الفلسطينيين الذين تربوا وترعرعوا في العراق، إذ بدؤوا يتعرضون لمضايقات شديدة وهجمات عنيفة على منازلهم وتوالي التهديدات الشفوية والمكتوبة ضدهم تطالبهم بالإخلاء والرحيل عن منازلهم لأنها ليست ملكهم. فاضطرت مئات العائلات للخروج من أماكن سكناهم ومنازلهم، بسبب هذه التهديدات الطائفية والعنصرية التي تلقوها، بمختلف الطرق والوسائل، منها:

- كتابة قصاصة من الورق ووضع عيار ناري مع قطرات من الدم في ظرف وإرسالها إلى احد الفلسطينيين، مكتوب فيها ألفاظ تشير إلى انه معرض للقتل وعليه الخروج خلال شهر.
- إلقاء رسالة داخل المنزل فيها تهديد لهذه العائلة.
- إطلاق النار بشكل عشوائي عند منتصف الليل باتجاه المجمعات الفلسطينية لإرهابهم ودفعهم للهروب.
- اقتحام المنازل والشقق السكنية وبث الذعر والرعب بين ساكنيها، والتهديد لهم بالقتل أن لم يرحلوا.
- توزيع منشورات في المناطق التي يتواجد فيها الفلسطينيون تحمل تهديدا لهم، وتطالبهم بالخروج من منازلهم خلال فترة معينة، وإلا مصيرهم الموت.
- بث رسائل تهديد على هواتف الفلسطينيين النقالة، تأمرهم بمغادرة العراق فورا وإلا قتلوا.(٨٣)

وقد كانت هذه الممارسات من مالكي المنازل وأعوانهم، ومعظمهم من الشيعة لاستعادة منازلهم التي كانت مؤجرة للفلسطينيين شبه مجانا من قبل الحكومة العراقية قبل نيسان/ ابريل عام ٢٠٠٣. وقد استغل هؤلاء غياب مؤسسات الدولة وغياب القانون وسيادة الفوضى، لينفذوا مخططاتهم الحاقدة على الفلسطينيين. فإذا كان الهدف هو الحصول على منازلهم التي يدعون بان الفلسطينيين استولوا عليها، فلماذا طال الإخلاء القسري والتهديد بالقتل لأصحاب المنازل الخاصة التي بناها الفلسطينيون من أموالهم الخاصة؟، وكذلك للمنازل الحكومية التي يسكنها الفلسطينيون، أو للعمارات السكنية التي منحتها الحكومة العراقية للفلسطينيين. تقول منظمة هيومن رايتس ووتش: "كثيرا ما تكون مسألة السكن هي الذريعة المستخدمة لتبرير أعمال العنف والمضايقات التي يتكابدها اللاجئون، فكثير من أصحاب المساكن الذين أجبرتهم الحكومة السابقة على تأجير عقاراتهم للفلسطينيين بإيجارات منخفضة بدأوا يستغلون انهيار النظام وغياب سلطة القانون لطرد المستأجرين الفلسطينيين من منازلهم. وفي بعض الحالات الأخرى وقعت حوادث التهديد والعنف من جانب أفراد ليس لهم فيما يبدو أي حق شرعي في العقارات المعينة".(٨٤)

**اقتحام وقصف المجمعات والمنازل السكنية :**

تعرضت المجمعات الفلسطينية في بغداد، منذ الأيام الأولى للاحتلال الأمريكي للعراق، للقصف بالهاونات والرشاشات الثقيلة، والاقتحامات والاعتداءات على ساكنيها. فقد تعرضت المجمعات السكنية في أحياء البلديات والدورة والحرية والسلام والزعفرانية وغيرها للقصف والاقتحامات وسقوط قتلى وجرحى. ولكن يعتبر مجمع اللاجئين الفلسطينيين في حي البلديات من أكثر المجمعات الفلسطينية تعرضا للقصف بالهاونات والرشاشات، حيث يسكنه نحو ٤٠% من الفلسطينيين. مما أدى إلى سقوط عشرات الشهداء والجرحى، وتدمير الكثير من الشقق السكنية، بالإضافة إلى بث الرعب والخوف في نفوس الأطفال والنساء، ويعقب كل عمليات القصف والاقتحام اعتقالات للشباب وأحيانا للنساء. وقد قدرت المنظمات الإنسانية ومنظمات حقوق الإنسان أن المجمعات الفلسطينية تعرضت لمئات الاعتداءات حتى أواخر عام ٢٠٠٧.(٨٥)

ومع تدهور الأوضاع الأمنية، أصبح اللاجئ الفلسطيني، كبش فداء في كل ما يحدث ويجري من أحداث عنف طائفي، وتوجه له تهم شتى اقلها مصيره فيها القتل، سواء من القوات الأمريكية أو من المليشيات المسلحة أو من القوات العراقية. وقد دأبت هذه القوات على مداهمة واقتحام المجمعات الفلسطينيين وقصفها بالهاون باستمرار حتى أصبح لا يمر يوم على الفلسطينيين دون أن يتعرضوا لمثل هذه الممارسات العدوانية.(٨٦)

**الاختطاف والقتل على الهوية :**

إن عمليات الاغتيال والخطف والخنق والتعذيب المفضي إلى الموت، تلك هي بعض الجرائم التي تمارسها المليشيات الشيعية الصفوية بأبناء اللاجئين الفلسطينيين في العراق، وابرز أدوات القتل هي مليشيات جيش المهدي ومليشيات فيلق بدر وتشكيلاته المنضوية في وزارة الداخلية العراقية، بما يؤكد ضلوع أجهزة الحكم الرسمية المتعاونة مع المحتل الأمريكي ، في

اضطهاد اللاجئين الفلسطينيين وقتلهم بدوافع عنصرية حاقدة على كل ما هو عروبي وإسلامي. بالإضافة إلى قيام المليشيات المسلحة وقوات الأمن العراقية باختطاف الفلسطينيين وتعذيبهم. حتى وصل عدد الذين قتلوا في العراق من الفلسطينيين إلى أكثر من (٦٠٠) فلسطيني، حسب إحصاءات دولية، منذ الاحتلال الأمريكي ولغاية عام ٢٠٠٧.(٨٧) وأغلب الذين قتلوا هم من مواليد العراق، حيث بلغت نسبتهم نحو ٩٠%، ومن بينهم أساتذة جامعات ومهنيون ورجال أعمال وطلاب وموظفي حكومة وعمال ونساء، بمعنى انه لم يسلم من عمليات القتل أي فلسطيني مهما كانت منزلته أو مكانته الاجتماعية فالكل مستهدف ومهدد بالقتل على الهوية.

تقول "سارة ليا ويتسن" من (منظمة هيومن رايتس): "تشير الأدلة إلى تورط قوات الأمن العراقية في جرائم القتل والتعذيب، ولم تقم الحكومة العراقية بمحاسبتها. وطالبت الحكومة العراقية بالكف عن حماية قوات الأمن المسؤولة عن جرائم الاختطاف والتعذيب والقتل".(٨٨)

لقد اكتشفت الاتجاهات العراقية المعادية للعروبة في ظل العراق الجديد وجود الفلسطينيين بينهم .. بعد سبع وخمسين سنة من وجودهم بينهم .. وعاشوا مع العراقيين السنوات الحلوة والسنوات المرة، وتزاوجوا منهم واندمجوا في مجتمعهم حتى أصبح الغريب لا يفرق بين الفلسطيني والعراقي، وبعد كل هذه السنوات أصبح هؤلاء الفلسطينيون إرهابيون وعليهم أن يخفوا فلسطينيتهم وإلا تعرضوا للقتل أو الاختطاف.

إن الهوية واللهجة الفلسطينية باتت محل خطر كبير للاجئين الفلسطينيين في العراق، حيث تم الاعتقال والخطف للعديد منهم بعد التحدث بها أمام بعض العراقيين، ومنهم اللاجئ الفلسطيني "فادي شريف" الذي لم يخطر في باله بعد السنوات الطويلة التي عاشها في بغداد، أن يكون هدفا من مسلحين اقتحموا المقهى الذي يرتاده بالقرب من بيته في حي الصحة جنوب بغداد، بعد أن صاح قائد المجموعة المسلحة في الحضور قائلا: المسألة ليست سني وشيعي بل نريد فلسطينيا، ولم يكن فادي يحمل أية هوية تدل على شخصيته، إلا انه ما أن تبادل الحديث مع هؤلاء المسلحين حتى اكتشفوا لهجته فاختطفوه، ليعثر على جثته بعد أيام مقتولا.(٨٩)

هذا هو المصير الذي يواجهه الفلسطيني، ويعود ذلك إلى الحملات الإعلامية المنظمة التي تقوم بها عدة جهات إعلامية عراقية، حيث صورت للشعب العراقي بأن الفلسطيني مرتبط جذريا بما يسمى الإرهاب، وهذا أدى إلى زيادة الاحتقان ضد الفلسطينيين.

**الاعتقال والتعذيب في السجون العراقية والأمريكية :**

وإذا كان القتل هو الأسلوب الأبرز الذي تمارسه المليشيات الطائفية المسلحة، فان الاعتقال كان أداة القوات الأمريكية والعراقية، حيث اعتقل المئات من اللاجئين الفلسطينيين بعد حملات منظمة على المجمعات السكنية ومنازل الفلسطينيين في أنحاء بغداد، ولم يسلم من الاعتقال شاب أو شيخ أو امرأة الكل يتم اعتقاله مادام فلسطينيا. وتم الإفراج عن بعضهم بعد أن قضوا شهورا وأحيانا سنوات في المعتقلات الأمريكية أو العراقية، ومازال العديد من الفلسطينيين في المعتقلات منذ عام ٢٠٠٣.(٩٠) يقول "دليل القسوس" القائم بأعمال السفير الفلسطيني في بغداد، عن المحاولات التي قام بها للإفراج عن المعتقلين الفلسطينيين: "أجريت اتصالات مع بعض الجماعات المسلحة لزيارة المعتقلين، حيث أنني لا أستطيع الذهاب لرؤيتهم منفردا إلا بحماية القوات الأمريكية وقد طلبتها فلم أحصل على جواب، إن الاتهامات الموجهة للفلسطينيين في العراق بضلوعهم بهجمات إرهابية ضد العراقيين، مفبركة تحاول جهات بثها لتهجيرهم من العراق. وقد أبلغني وزير الداخلية العراقي (بيان جبر صولاغ)، أن المعتقلين من الفلسطينيين لدى الحكومة العراقية في الحجز الاحترازي، وهم غير متهمين بأي جرائم. كما أن جلال طالباني (رئيس العراق) وعده شخصيا بعد اتصال الرئيس الفلسطيني محمود عباس بتأمين حياة الفلسطينيين في العراق".(٩١)

كل هذه الوعود والتبريرات لم تكن أكثر من مادة إعلامية، فمازال المعتقلون الفلسطينيون يعانون في المعتقلات العراقية والأمريكية منذ ما يزيد عن سبع سنوات دون أمل بالإفراج عنهم. وكذلك لم تتوقف حملات الاعتقال والتعذيب للفلسطينيين، فلا يمر يوم عليهم إلا

ويشهدوا عمليات مداهمة لمجمعاتهم واعتقال شبابهم أو شيوخهم أو نسائهم، منهم من يفرج عنه، ومنهم من يجدوه ملقي في الشارع وعليه آثار التعذيب الشديد، ومنهم من يجدوه في الطب العدلي ولكنهم لا يتمكنون من أخذ جثته فيتم دفنه في مقابر الجثث المجهولة (في مناطق النجف وكربلاء).

لقد بدأت حملات الاعتقال للفلسطينيين منذ الأيام الأولى للاحتلال، حيث افتتحت القوات الأمريكية ممارساتها العدوانية ضد اللاجئين الفلسطينيين في العراق بمداهمة مبني السفارة الفلسطينية في بغداد بعد تحطيم أبوابها والعبث بمحتوياتها، ثم قامت باعتقال "نجاح عبد الرحمن" السفير الفلسطيني في بغداد مع الملحق التجاري بالسفارة وعدد من الدبلوماسيين والموظفين، واستمر اعتقالهم لأكثر من عام في معتقل أم قصر، كما اعتقلت القوات الأمريكية "محمد عباس (أبو العباس)" الأمين العام لجبهة التحرير الفلسطينية، وتعرض للضرب والتعذيب، وبقي في المعتقل حتى قتل في ٩ ابريل/ نيسان ٢٠٠٤. وقد عمدت القوات الأمريكية إلى اعتقال النساء الفلسطينيات بهدف الضغط على الرجال، إما لتسليم أنفسهم أو لإرغامهم على الإدلاء باعترافات، ولو كانت كاذبة، خشية التعرض لنسائهم. وهذا الفعل نفسه مارسته الشرطة العراقية مع الفلسطينيين.(٩٢)

إن الذي قرأ عن عمليات التعذيب ليس كمن سمع، والذي سمع عنها ليس كمن رأى، والذي رأى ليس كمن دخل المعتقلات الأمريكية أو العراقية، فليس علينا ببعيد ما حدث من انتهاكات لحقوق الإنسان وللصفة البشرية في معتقل أبو غريب الخاضع للسيطرة الأمريكية. ناهيك عما يحدث للمعتقلين في معتقلات وزارة الداخلية العراقية، حيث يخضع المعتقلون الفلسطينيون في المعتقلات العراقية أو حينما يتم اختطافهم على أيدي المليشيات الصفوية المسلحة التابعة لوزارة الداخلية العراقية لممارسات من التعذيب لا يعبر ممارسوها عن كونهم من البشر.

وقد رصدت رابطة اللاجئين الفلسطينيين في أوربا ـ مفوضية العراق ـ المراحل التي يسلكها عناصر الأمن في تعذيب الفلسطينيين، تقول الرابطة: بعد الإطلاع على الجثث تبين أن الخاطفين يسلكون المراحل التالية بالتعذيب:

- توثيق اليدين والقدمين،
- الجلد بالسياط وكي الجسد بقطع حديدية حارة،
- سكب مادة البنزين على اليد وإضرام النار فيها،
- كي الظهر بواسطة مكواة حارة،
- سكب مادة حامض الكبريتيك على الوجه والبطن،
- تثقيب القدمين بواسطة المثقاب،
- فقأ العينين ووضع التراب فيهما،
- إحراق الجبين وأنحاء مختلفة من الجسد بأعقاب السجائر،
- سكب مادة حامض الكبريتيك في فتحة الإخراج،
- إطلاق رصاصة في الجبين أو خنق الضحية.(٩٣)

بالإضافة إلى ذلك، تستخدم المليشيات الصفوية المسلحة وسائل أخري أكثر بشاعة في تعذيب الفلسطينيين وقتلهم، حيث تستخدم الدرل (المنشار الكهربائي) لتفريم الجسد، وتشويه الجثث، وقص الأذن والرؤوس وإرسالها إلى ذوي القتلى، أو إلقائها في الشوارع.(٩٤)

تحدث عبد الله عمر (اسم مستعار) إلى منظمة "هيومن رايتس"، وهو من سكان قرية بمنطقة المدائن ببغداد، عن ممارسات التعذيب التي تعرض لها أثناء اعتقاله، ويصف كيف اعتقله عناصر الأمن العراقيين بعد منتصف الليل يوم ٢٧ مارس/ آذار ٢٠٠٥، يقول: "جاء عناصر الأمن إلى القرية يحملون قائمة بأسماء من يريدون اعتقالهم، ولم يكن اسمه معهم، ولكنهم اعتقلوه بعد أن شاهدوا أوراقه الثبوتية بأنه فلسطيني. ويضيف، أنهم احتجزوه ٦٨ يوما في قاعدة الكوت العسكرية جنوب بغداد، حيث ظل مقيد اليدين ومعصوب العينين على الدوام باستثناء أوقات الوجبات والذهاب إلى المرحاض، ومن بين ١٢٠ محتجزا في القاعدة كان هدفا خاصا لسوء

المعاملة. قال، كانوا يعاملونني بأسوأ من غيري لأنني فلسطيني، وكلما كانوا يدخلون الغرفة يسألون: أين الفلسطيني؟ ثم يضربونني، وقال أنهم كانوا يضربوه مرات كثيرة على أسفل قدميه وعلى ظهره، كما عذبوه بوضع الكهرباء على قضيبه عدة مرات.(٩٥)

**٥ـ دفع آلاف اللاجئين إلى مغادرة العراق نحو الحدود العربية أو إلى البلدان الأجنبية :**

يبدو أن قدر الشعب الفلسطيني في التاريخ السياسي المعاصر، هو الشتات والتهجير وتذوق ألوان المآسي وشظف العيش، فأكثر من عشرة ملايين لاجئ فلسطيني يعيشون بعيدا عن ديارهم وأراضيهم التي هجروا وشردوا منها على مراحل، وبطرق وأساليب وأشكال متعددة، منذ نكبة عام ١٩٤٨ وما تبعها من نكبات إلى يومنا الحاضر، والمشهد مازال يتكرر هنا وهناك بصور متشابهة أو بصورة مكررة مع اختلاف الأداة، بل نستطيع أن نجزم بتعاون كل الأدوات الدولية والإقليمية على تهجير الشعب الفلسطيني واضطهاده في أي مكان حل فيه، بهدف إخضاعه وكسر إرادته، ليتنازل عن حقه في العودة إلى أرضه المهجر منها.

وإذا كانت بدايات نكبة الفلسطينيين وتواصلها في القرن العشرين، فقد افتتح القرن الحادي والعشرين بنكبة جديدة، على أيد عربية، بل تدعي الإسلام والحرص على القضية الفلسطينية. وعاد الجيل الثاني والثالث من أجيال النكبة إلى ما بدأ به الجيل الأول، الاضطهاد والتهجير والتشرد إلى الصحراء والمنافي، ينتظرهم مستقبل مجهول. يقول أحد الفلسطينيين الهاربين: "كل ما نريده هو السكن في خيمة لكي نرى في الصباح أولادنا فوق الأرض لا تحتها ... نحن نعاني من الحصار في الداخل والخارج، نتمنى العيش في الصحراء، ولو كان بإمكاننا الحصول على جواز سفر لما بقي فلسطيني في العراق".(٩٦)

وقد كان نتيجة لعمليات القتل والاضطهاد والتهجير، أن فر اللاجئون الفلسطينيون نحو الداخل العراقي أولا، نحو مجمع الفلسطينيين في البلديات، وكانت هي الخطوة الأولى التي اتخذها اللاجئون الفلسطينيون بعد تهجيرهم من بيوتهم ومنازلهم في مناطق الحرية والزعفرانية والطوبجي والسلام وشارع فلسطين والغزالية والعبيدي والكمالية وحي أور، وغيرها. بالانتقال للعيش في حي البلديات عند أخوانهم في المنطقة، اعتقادا منهم بأنها أقل خطرا وأكثر أمنا لكثرة عددهم بالنسبة للمجمعات الأخرى. وقد ذكر تقرير صادر عن سفارة فلسطين في بغداد، أن الفترة ما بين ٤/٩ ـ ٢٠٠٣/٥/٧، تعرضت نحو (٣٤٤) عائلة فلسطينية في بغداد تضم (١٦١٢) فردا، للطرد أو لمغادرة منازلها قسرا. وقامت جمعية الهلال الأحمر العراقية وغيرها من المنظمات الإنسانية بتأمين إقامة مؤقتة لكثير من العائلات في مركز مؤقت في نادي حيفا الرياضي في حي البلديات. وكان هذا النادي يوفر في ٢٠٠٣/٥/٧ إقامة مؤقتة لحوالي (١٠٧) عائلات تضم (٥٠٠) فرد، وذلك في خيام قدمتها جمعية الهلال الأحمر العراقية، ونصبت في ملعب كرة القدم بالنادي. وبحلول نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٣ بلغ عدد الفلسطينيين المشردين المقيمين في نادي حيفا نحو (١٥٠٠) شخص يسكنون في (٤٠٠) خيمة.(١٠٢) وبهذا تحول نادي حيفا الرياضي إلى مأوى للاجئين (أطلقوا عليه مخيم العودة)، وكلما حدث تهديد في منطقة تخرج العائلات متوجهة نحو البلديات، حيث بلغ عدد العائلات التي انتقلت إلى البلديات نحو (٧٠٠) عائلة، فأقيمت مخيمات جديدة في المدارس وفي الساحات المقابلة للمجمع السكني في البلديات.(٩٧)

ويقدم الدكتور "هيثم مناع" في تقريره (٩٨) عن زيارته لمجمعات اللاجئين الفلسطينيين في العراق، توزيعات لبعض العائلات المهجرة من منازلها في أماكن سكناها الجديدة، وقد بلغ عددهم (١٣٦٧) فردا، بتاريخ ١١ يونيو/ حزيران ٢٠٠٣، ويتوزعون كالتالي(١٠٤):

- مخيم العودة في النادي الفلسطيني/ البلديات: (٢٤٠) عائلة، تضم (١١١٧) فردا.
- المدرسة/ البلديات: (١٨) عائلة، تضم (٨٥) فردا.
- المشغل/ البلديات: (١٨) عائلة، تضم (٧٣) فردا.
- الجمعية/ البلديات: عائلة واحدة، تضم (٧) أفراد.
- مجلس الشعب/ البلديات: عائلة واحدة، تضم (٣) أفراد.
- معسكر القدس/ حي السلام: (١٧) عائلة، تضم (٨٢) فردا.

وقد تولت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة رعاية اللاجئين الفلسطينيين في العراق، بالإضافة لمنظمات إنسانية أخرى، حيث قدمت المعونات الغذائية والطبية للفلسطينيين المقيمين في الخيام في نادي حيفا، كما أنها ساهمت في إيجاد مساكن لأعداد كبيرة منهم، إذ قامت المفوضية باستئجار شقق سكنية لهم ودفعت إيجارها. ولكن حتى هذه الأماكن الجديدة لم تسلم من بطش المليشيات الطائفية الصفوية المسلحة، كما حدث مع ساكني الشقق في حيي النضال والأمين، إذ تم الاعتداء عليهم وطردهم من شققهم المستأجرة.(٩٩)

ومع تزايد عمليات البطش والاضطهاد والتي طالت أيضا مجمعات الفلسطينيين في البلديات، توجه اللاجئون الفلسطينيون نحو أشقائهم العرب طلبا للسلامة والأمان، فتوجهوا إلى الحدود العربية لعلهم يجدوا نصيرا يؤمن لهم السلامة، إلا أن البلدان العربية أغلقت الحدود في وجوههم وألقتهم في الصحراء ينظرون المجهول. وبهذا تكونت مخيمات جديدة في الصحراء العربية المجاورة للحدود الأردنية والسورية والعراقية. وهي: مخيمي الرويشد والكرامة على الحدود الأردنية، ومخيم طريبيل على الحدود العراقية الأردنية، ومخيم الهول في داخل الحدود السورية، ومخيم التنف على الحدود العراقية السورية، ومخيم الوليد على الحدود العراقية. ويعيش اللاجئون الفلسطينيون في مخيمات الحدود العربية في ظروف بالغة القسوة في كل مناحي الحياة.(١٠٠)

بالإضافة إلى ذلك، فقد دفعت الأوضاع المأساوية التي يعيشها اللاجئون الفلسطينيون في العراق، الكثير منهم، في محاولات فردية، الهرب باتجاه الدول الأوروبية والآسيوية رغم ما لهذه الرحلة من مخاطر تهدد حياتهم، إلا أنهم عندما وجدوا أنفسهم مخيرين بين الاغتيال أو التعذيب حتى الموت في العراق، وبين الموت جوعا أو عطشا أو غرقا، فقد اختاروا الثانية على أمل أن يكون فيها نجاة. فقد شكل اللاجئون الفلسطينيون مخيمات جديدة في الهند واليونان وتركيا، ويعيشون ظروفا إنسانية بالغة الصعوبة.(١٠١)

*****

## أدوات ووسائل القتل والتحريض

**فرق الموت في العراق :**

بعد أن شكل الاحتلال الأمريكي وزارة الداخلية العراقية، انضمت إليها كل المليشيات المسلحة التي تنتمي إلى الأحزاب الشيعة والكردية التي تعاونت مع الاحتلال على غزو العراق، وأطلقت على نفسها أسماء متعددة تعمل من خلالها، مثل: كتائب القيامة، جيش المهدي، فيلق بدر، لواء الذئب، لواء الحسين، لواء الصقر، لواء الكرار، قوات تحرير العراق من العرب، سرايا يوم الحساب، لواء الأسد، قوات البركان، كتائب أحرار العراق، وغيرها. وقد شكل عناصر هذه المليشيات فرق الموت تحت غطاء وزارة الداخلية، واستخدموا سياراتها وملابسها في تنفيذ مهماتها القذرة، وهذا ما منحها البعد عن الرقابة أو التجريم، حيث أنها تقتل وتعتقل وتخطف في وضح النهار لكل ما هو عربي وفلسطيني، ضاربة بعرض الحائط بكل القيم والمبادئ الإنسانية والفتاوي التي صدرت عن المرجعيات الدينية العراقية، والتي حرمت فيها سفك الدم الفلسطيني في العراق، واعتبرت أن الفلسطينيين ضيوفا لاجئين على أرض العراق.(١٠٢)

وحول حقيقة فرق الموت العاملة على مساحة العراق، يقول فاضل الربيعي في دراسته الهامة "المهدي وبدر": "لقد دار لغط كثير في معظم الأوساط الحكومية والسياسية في العراق والعالم العربي، حول الحقيقة وراء أعمال القتل اليومي التي ارتفعت معدلاتها بشكل مخيف خلال عامي ٢٠٠٥ـ ٢٠٠٦. إن الكثير من التقولات حول علاقة المقاومة الوطنية بأعمال تفخيخ السيارات، أو الخطف، أو الاعتداء على المساجد، لم تعد ذات مصداقية مع تكشف الحقائق حول فرق الموت هذه. وفي الواقع تدار فرق الموت مباشرة من جانب الأمريكيين، وهناك معلومات موثوق بها عن تجربة جنرالين بارزين لهما خبرة واسعة في الأعمال القذرة تم استلهامها بالكامل من فترة خدمتهما في أمريكا اللاتينية، يقومان بالإشراف التام والكامل على هذه الفرق، وهما: "ستيفن كاستيل"، و"جيمس سيتل" عميلا المخابرات الأمريكية (رسميا يحتل الجنرالان منصبي

مستشار في وزارة الداخلية والدفاع في العراق الجديد)، ومن الواضح أن هذا المنصب هو توفير غطاء من أجل العمل القذر. ومصدر الإثارة في لغز فرق الموت أن القتل يطاول أبناء المذهبين اللذين ينتسب إليهما هؤلاء (السنة والشيعة)؟ بما يدعم حقيقة أن القتل الطائفي ليس تماما لأسباب أو لأغراض طائفية، بل لأهداف ودوافع سياسية وإستراتيجية أبعد بكثير حتى من تطلعات هؤلاء".(١٠٣)

ومن فرق الموت العاملة في العراق والتي تمارس أعمالها الإجرامية ضد اللاجئين الفلسطينيين:

**منظمة (فيلق بدر) :**

وهي منظمة شبه عسكرية تابعة للمجلس الإسلامي الأعلى (سابقا المجلس الأعلى للثورة الإسلامية) بقيادة "عبد العزيز الحكيم"، وقد أشرفت على تكوينه وتدريبه المخابرات الإيرانية. وبعد الاحتلال وقدوم عناصر الفيلق وقيادته على ظهور الدبابات الأمريكية شكل الفيلق مجموعة من الأذرع العسكرية التابعة له ضمت بعضها إلى وزارة الداخلية، والبعض الآخر يعمل منفردا، وأهم هذه الأذرع لواء الذئب وهو أحد ألوية المغاوير التابعة لوزارة الداخلية، جرى تشكيله بإشراف أمريكي وقوامه بين ١٠٠٠ ـ ١٥٠٠ عنصر من عناصر فيلق بدر الشيعي، وهدفه ملاحقة رجال المقاومة في بغداد والمناطق السنية، وكذلك الفلسطينيين.(١٠٤) وقد ارتكب العديد من الجرائم البشعة ضد اللاجئين الفلسطينيين.(١٠٥)

**جيش المهدي :**

هو جناح شبه عسكري تابع للتيار الشيعي الصدري في العراق، وتشكل في يوليو/ تموز ٢٠٠٣ أي بعد احتلال القوات الأمريكية للعراق على يد "مقتدي الصدر" وهو ابن الإمام الشيعي "موسى الصدر" الذي أعدمه الرئيس صدام حسين لتعاونه مع المخابرات الإيرانية، حسب لائحة الاتهام. وقد استمد اسمه من الأمام المهدي المنتظر الأمام الثاني عشر عند الشيعة، وضم إليه آلاف المتطوعين من الشيعة، ويقدر عددهم ما بين ١٠ ـ ١٥ ألف عنصر، وهؤلاء لا يتمتعون بأي ضوابط عسكرية ولا يخضعون لأوامر صارمة، بل يستجيبون لأوامر صادرة فقط عن مقتدى الصدر أو ممثليه في بغداد والمحافظات. وتتركز قوات جيش المهدي، الذين يرتدون في العادة الملابس السوداء، في مدينة الصدر ببغداد، وفي النجف وكربلاء، وفي المحافظات الجنوبية كالبصرة. وتربطها علاقات قوية مع (حزب الدعوة الإسلامي)، وهدفها استباحة دماء وأموال أهل السنة عموما ومن ضمنهم الفلسطينيين، وأحيانا يقتلون شيعة لأنهم ليسوا من تيارهم.(١٠٦)

ويصف مسؤول من جماعة الأزمات الدولية في بروكسل هذه الفرقة، "بان الشخص الذي يقبض عليه أتباع جيش المهدي معروف مصيره، التعذيب ثم القتل. وينقل عن مسؤول في جيش المهدي قوله: إذا قبضنا على شخص من الوهابيين أو الصداميين أو التكفيريين فأننا لا نسلمه للشرطة، لأننا لو سلمناه للشرطة فإنها ستطلق سراحه في اليوم التالي ... وبعد الحصول على اعتراف كامل منه فأننا نعرف ماذا سنفعل به".(١٠٧)

وقد ارتكب جيش المهدي عشرات الأعمال الإجرامية بحق الفلسطينيين في العراق تراوحت ما بين ترحيل الأهالي عن بيوتهم والاستيلاء عليها، إلى القتل والاختطاف والابتزاز وقتل الضحية بعد دفع الفدية، وغيرها.(١٠٨)

هذه بعض النماذج الإجرامية التي مارستها وتمارسها مليشيات فيلق بدر وجيش المهدي ضد الفلسطينيين في العراق. وقد وصل بهم الحقد الطائفي الصفوي إلى قتل عراقيين شيعة لأنهم ليسوا من أتباعهم، وكذلك الاعتداء عليهم بالضرب واهانتهم. وقد أكد تقرير لمنظمة (هيومن رايتس) بعنوان "ينبغي وضع حد لفرق الموت التابعة لوزارة الداخلية": "أن وزارة الداخلية العراقية مسؤولة عن القوات الأمنية التي يرتبط بعضها بعلاقات وثيقة باثنين من مليشيات الشيعة الرئيسية، جيش المهدي وفيلق بدر. ويعتقد أن قوات الأمن هذه مسؤولة عن كثير من حوادث القتل الطائفية، وأنها تعمل في بعض الحالات كفرق موت في بغداد وبعض المحافظات".(١٠٩)

**قوات تحرير العراق من العرب :**

كشف "موقع الملف نت" في تقرير مفصل حقيقة فرق الموت في العراق، وركز التقرير على فرق الموت التابعة لقوات تحرير العراق من العرب، والتي يتزعمها رئيس المؤتمر الوطني العراقي "أحمد الجلبي". وجاء في التقرير: "أشارت مصادر أمنية عراقية إلى زعيم المؤتمر الوطني العراقي أحمد الجلبي بأصابع الاتهام في قيادة فرق الموت. وطرح التقرير سؤالا للعراقيين، قائلا: نطلب من العراقيين أن يسألوا الجلبي: أين ذهب أفراد (قوات تحرير العراق FIF) والتي يبلغ تعداده أكثر من ٨٠٠ عنصر، تدربوا في إسرائيل والولايات المتحدة وبولندا وهنغاريا، ونزلوا قبل احتلال العراق في شمال العراق، ومن ثم نقلوا بالطائرات الأمريكية إلى مدينة الناصرية ومنها إلى بغداد".(١١٠) ويعتبر "أحمد الجلبي" أحد المحركين الأساسيين لما يجري في الساحة العراقية من فتنة طائفية، ومن تصفيات وإرهاب لجميع القيادات العراقية السنية والشيعية الوطنية، وكذلك إشرافه على اغتيال علماء العراق وشخصياته الوطنية، والحث على تهجير جميع النخب العربية من الشيعة والسنة خارج العراق.(١١١)

إن فرق الموت التابعة للجلبي تسمى رسميا بـ"القوات الخاصة العراقية" أو "تنظيم أحرار العراق" ومقرها الرئيسي في مطار بغداد الدولي، ولديها مقرات أخرى في بغداد والمحافظات الأخرى. ويضم التنظيم نحو (٢٤) فرقة موت موزعة في أنحاء العراق، ويتكون معظم ضباط هذه الفرق من أعضاء حزب "المؤتمر الوطني العراقي" بالدرجة الرئيسية، والمليشيات التي جاءت إلى العراق بعد الاحتلال، وهي مندمجة في الأجهزة الأمنية العراقية المستحدثة من قبل الموساد والأمريكان والمدعومة من إيران. ومن بين هؤلاء فرقة موت تتكون من (٦٧) عنصرا ينفذون عمليات إجرامية ضد اللاجئين الفلسطينيين مستخدمين سيارات مدنية وحكومية رسمية.(١١٢)

**الإعلام العراقي ... تحريض منظم :**

بعد أشهر قليلة من الاحتلال الأمريكي للعراق، انتشرت كالنار في الهشيم، الصحف والمجلات والإذاعات والتلفزيونات المحلية والفضائيات التابعة للقوى والأحزاب العراقية التي جاءت على ظهور الدبابات الأمريكية، وأخذت في بث سمومها التحريضية ضد العرب بشكل عام والفلسطينيين بشكل خاص.(١١٣) وقد رفعت هذه القوى والأحزاب المرتبطة بالاحتلال عبر وسائلها الإعلامية شعار "العراق للعراقيين"، تجد كذلك في ساحات بغداد لافتات تحث على طرد العرب، ومن ذلك مثلا لافتة مكتوب عليها "من أجل عراق حر مزدهر مستقل خال من الإرهاب نؤيد قرار الحكومة بترحيل العرب كافة"، وغيرها من العبارات التي تحرض ضد البعد العربي للعراق والتواجد العربي فيه.(١١٤) وقد علق الشيخ الخالصي على هذه الشعارات بقوله: "إن مقولة اطردوا العرب من العراق يعني نعم للصهاينة في العراق". ولم ينتظر الشيخ طويلا ليكتشف صدق مقولته، فقد صرح "نبيل الموسوي" المسؤول البارز في حزب المؤتمر الوطني العراقي والساعد الأيمن لأحمد الجلبي، في لقاء مع صحيفة الجروزاليم بوست الإسرائيلية في (٢٠٠٣/٤/١١) أي بعد احتلال بغداد بيومين، قال: "إن العراق الجديد سيقيم علاقات جيدة مع إسرائيل، ولن يكون هناك مكان فيه للفلسطينيين".(١١٥) وهذا ما يتم الآن على أرض العراق إذ يستقبل اليهود بكل ترحاب من أمثال الموسوي والجعفري والجلبي والمالكي والطالباني وغيرهم من رضوا الدنية في وطنيتهم وعروبتهم.

يدرك المحتل دور الإعلام في خدمة أهدافه وإستراتيجيته في المنطقة العربية عامة والعراق خاصة. لهذا بدأ في تجنيد إعلاميين وصحافيين، وإنشاء محطات إذاعية وفضائية يبث من خلالها، وبمساعدة أعوانه، كل أشكال التحريض ضد كل من يعتبرونه عائق في طريق المشروع الأمريكي الصهيوني في المنطقة العربية. وكان للوجود الفلسطيني النصيب الأكبر من التحريض، فقد ساهم الإعلام الطائفي المقروء والمسموع والمرئي في تأليب الرأي العام العراقي على الوجود الفلسطيني، أمثال: قنوات العراقية، والفرات، والفيحاء، والزهراء. وصحف

الصباح، والفتح. والمواقع الالكترونية كشبكة العراق الأخضر، وشبكة الإعلام العراقية، ومركز العراق الجديد للإعلام وللدراسات، وغيرها. وذلك بدعوى أنهم: إرهابيون، وهابيون، بعثيون، وتارة يوصفون بفلسطينيي صدام، وتارة بأنهم باعوا بلادهم، وتارة أخرى بأنهم سبب الخراب والدمار، وتارة ثالثة بأنهم سبب الاضطرابات وتردي الوضع الأمني والاقتصادي. فقد جعلت هذه الأبواق المشبوهة من الفلسطيني العدو الأول للشعب العراقي.

وقد بدأت القنوات الفضائية العراقية في بث برامج تحريضية، مثل برنامج "الإرهاب في قبضة العدالة" على قناة العراقية، الهدف منها زعزعة وتخلخل أواصر المودة والمحبة بين أبناء الشعب الواحد، وذلك بنشر روح الطائفية والفئوية والكراهية بينهم، وتعتمد أسلوب التحريض ضد فئات معينة بدوافع سياسية وعنصرية. فهذا البرنامج لا يظهر فيه إلا أهل السنة والفلسطينيون كممثلين للإرهاب في العراق، وتتعمد القناة إبراز هذا الجانب في أغلب نشراتها الإخبارية أو على شريطها الإخباري وتكرر النشر أكثر من مرة للبرنامج في محاولة لتشكيل رأي عام ضد أهل السنة والفلسطينيين.(١١٦)

ومن أمثلة ما تبثه هذه القنوات من تحريض على الفلسطينيين في العراق: بعد انفجار سيارة مفخخة في سوق شعبي بمنطقة بغداد الجديدة، يوم ٢٠٠٥/٥/١٢ وعلى أثرها قامت قوات من فيلق بدر باقتحام مجمع الفلسطينيين في البلديات واعتقال أربعة فلسطينيين واتهامهم بالوقوف وراء تفجيرات بغداد الجديدة، وهم: غزوان نور الدين الماضي (صاحب مقهى)، وفرج عبد الله ملحم (بائع متجول)، وأخويه عدنان ملحم (حلاق)، وعامر ملحم (سمكري سيارات)، وخامس عراقي متخلف عقليا يسكن قرب المجمع، وبناء على إفادته تم اعتقال الفلسطينيين. وبعد تسع ساعات من اعتقالهم، وبخطاب تحريضي واضح وبنفس عدائي مقيت تعرض قناة العراقية الفلسطينيين الأربعة، وهم يدلون باعترافاتهم بأنهم من قام بتفجير السوق الشعبي، وقد بدت عليهم آثار الضرب والتعذيب. وفي إطار تهويل دراماتيكي مقصود، ادعت "قناة العراقية" في شريطها أن عملية اعتقال الفلسطينيين الأربعة تمت بعد عملية مصادمة وقتال عنيف. وهو ما نفته جميع وسائل الإعلام العراقية والدولية المحايدة، كما نفاه شهود عيان تواجدوا لحظة الاعتقال. وكنوع من مشاركة الرأي العام في الحدث وتأليبه على الفلسطينيين، قامت القناة بإجراء بعض المقابلات المفبركة مع مواطنين عراقيين من منطقة بغداد الجديدة، طالبوا بإعدام المتهمين. وفي ٢٠٠٦/٥/٢١ تم الإفراج عنهم بقرار من المحكمة لعدم ثبوت أي دليل ضدهم وأطلق سراحهم.(١١٧)

ونتيجة لهذا التحريض من قناة العراقية على اللاجئين الفلسطينيين، قامت مجموعات طائفية بتعليق أوراق على أبواب المحال التجارية في البلديات تحمل تهديدا ووعيدا، وتطالبهم بالرحيل خلال شهر. كما هاجمت عدة سيارات تابعة لشرطة مركز الرشاد في وقت متأخر من الليل، مجمع البلديات، وقاموا بإطلاق كثيف للنيران على العمارات والشقق السكنية، لبث الخوف والرعب في قلوب ساكنيها ودفعهم إلى الرحيل.(١١٨)

وهذا ما ينشر في المواقع الالكترونية والصحف العراقية، وعلى لسان من يعتبر نفسه مسؤولا، والقنوات الفضائية العراقية، ضد الوجود الفلسطيني في العراق، فهذا الأسلوب الإعلامي الرخيص المشبوه يستهدف الفلسطيني بأشنع عبارات التشويه والتحريض وتأليب العراقيين ضده، أدت إلى تنامي الكراهية وتزايد العداء والمضايقات بشكل لم يسبق له مثيل إزاء اللاجئين الفلسطينيين.

*****

## المنظمات الدولية وحلول المشكلة

إن المواقف العربية الرافضة لاستيعاب هؤلاء اللاجئين في أراضيها وخصوصا الأردن وسورية، وهذا لا ينفي مسؤولية جامعة الدول العربية بأسرها عن مأساة هؤلاء اللاجئين، وبالإضافة إلى عجز السلطة الوطنية الفلسطينية أمام الرفض الإسرائيلي على استيعابهم في

الأراضي الفلسطينية. دفع المنظمات الدولية إلى أخذ زمام المبادرة بإيجاد حلول لمشكلة هؤلاء اللاجئين، وخصوصا العالقين على الحدود العربية، وقد سعت تلك المنظمات بكل جهودها من أجل إدخالهم للدول المجاورة للعراق كالأردن وسوريا على الخصوص، أو السعي لدى إسرائيل لدخولهم إلى الأراضي الفلسطينية، ولكن أمام المواقف السلبية من هاتين الدولتين في رفضهما القاطع، وكذلك إسرائيل، باستيعاب هؤلاء اللاجئين، لم يكن أمام تلك المؤسسات والمنظمات الدولية، وبعد أن بلغت مأساة اللاجئين الفلسطينيين العالقين على الحدود العربية ذروتها، ودون أمل في السماح لهم بدخول الأراضي الأردنية أو السورية أو الوصول إلى الأراضي الفلسطينية، إلا البحث عن أماكن أخرى تستوعب هؤلاء اللاجئين الفارين من الموت والاضطهاد في العراق. وقامت بهذا الفعل سواء بجهود فردية أو بتعاون مع الدول العربية المجاورة لحدود العراق، أو بالتعاون مع السلطة الوطنية الفلسطينية.(١١٩)

وقد دعت منظمة هيومن رايتس ووتش إلى إعادة توطينهم كحل مؤقت حفاظا على أرواحهم، وطالبت المجتمع الدولي بالمساهمة في تحمل العبء، عبر تقديم مساعدات مالية إلى البلدان التي تستقبل اللاجئين الفلسطينيين من العراق، وكذلك دراسة حالة أصحاب الأوضاع الهشة من اللاجئين لمنحهم إمكانية إعادة التوطين لأسبابٍ إنسانية. و"في حين يمكن أن تتردد مختلف الدول في عرض إعادة توطين اللاجئين بسبب موقف منظمة التحرير الفلسطينية والجامعة العربية الرافض لذلك فمن غير الممكن تجاهل الوضع الصعب للفلسطينيين الفارين من العراق. ويمكن استخدام برنامج الإجلاء الإنساني للكوسوفيين من مقدونيا عام ١٩٩٩ كنموذج لإعادة توطين لا تمثل حلاً دائماً بل وسيلة مؤقتة لتأمين اللجوء والحفاظ على الأرواح".(١٢٠)

وتشكل الأرقام المتوفرة عن أعداد اللاجئين الفلسطينيين الفارين من العراق وعالقين على الحدود العربية أو في الدول الأوروبية، خطرا على مستقبل القضية الفلسطينية عامة وقضية اللاجئين الفلسطينيين خاصة، من حيث المصير والأهداف المبيتة للقضية المصيرية للشعب الفلسطيني. فنتيجة لتزايد عمليات الاضطهاد والقتل ضد اللاجئين في العراق، فقد وصلت أعداد الفارين إلى مخيم الوليد إلى أكثر من (١٥٥٠) لاجئا، في حين ثمة (٤٠٠) لاجئ عالق في مخيم التنف بين الحدود العراقية السورية، و(٤٢٠) لاجئا عالقا في مخيم الحسكة (الهول) داخل الأراضي السورية، و(٢٥٠) لاجئا عالقا في مخيم الرويشد على الحدود العراقية الأردنية، و(١٨٠) لاجئا عالقا في مخيم بنيودلهي في الهند، و(٥٣) لاجئا عالقا في مخيم بايدن في تركيا، و(٢٦٨) لاجئا عالقا في مدينة لارنكا القبرصية. وهذا بالإضافة إلى نحو (١٥,٠٠٠) لاجئ يعيشون في العراق وجميعهم تقريبا يريدون مغادرة العراق بسبب الوضع الأمني المحفوف بالمخاطر.(١٢١)

وقد وجهت المنظمات الدولية وخصوصا المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة نداءات للعديد من الدول الأوروبية، بعد أن فقدت الأمل في الدول العربية، لاستيعاب اللاجئين الفلسطينيين العالقين في مخيمات الصحراء، والبحث لديها عن مكان لهؤلاء اللاجئين الذين تقطعت بهم السبل، وأصبح مصيرهم مجهولا ويتعرضون لخطر الموت يوميا على رمال الصحراء العربية. واستجابت العديد من الدول الأوروبية لهذا النداء،(١٢٢) وسوف نضع جدولا نوضح فيه أسماء الدول الأوروبية التي استجابت واستوعبت لاجئين فلسطينيين لديها وأعدادهم:

| التاريخ | اسم الدولة | عدد اللاجئين | المخيم |
|---|---|---|---|
| ٢٠٠٥ | كندا | ١٨ | الهول |
| ٢٠٠٦ | نيوزيلندا | ٢٢ | الرويشد |
| ١٢/ ٢٠٠٦ | كندا | ١٥٠ | الرويشد |
| ٧/ ٢٠٠٧ | البرازيل | ١٥٠ | الرويشد |
| ٩/ ٢٠٠٧ | تشيلي | ١١٧ | الرويشد |
| ٧/ ٢٠٠٨ | الدنمارك | ٤ عائلات | الوليد |
| ٩/ ٢٠٠٨ | أيسلندا | ٣٠ | التنف |

| | | | |
|---|---|---|---|
| ٢٠٠٨ /٩ | السويد | ١٥٥ | التنف |
| ٢٠٠٩ /٢ | بريطانيا | ٣٠ مطلقة | الوليد |
| ٢٠٠٩ /٧ | الولايات المتحدة | ١٣٥٠ | الوليد |
| ٢٠٠٩ /٧ | سلوفاكيا | ١٠١ | الوليد |
| ٢٠٠٩ /٨ | النرويج | ١٤١ | التنف |

ومن الدول التي استوعبت لاجئين فلسطينيين كذلك، استراليا، وماليزيا. وهذا بالإضافة إلى الذين دخلوا إلى الأردن كحالة إنسانية وبقرار ملكي، إذ استوعبت الأردن نحو (٣٨٦) لاجئا من هم متزوجون من أردنيات أو متزوجة من أردني، وكذلك سوريا استقبلت (٣٢٠) لاجئا داخل حدودها في مخيم عرف باسم "الهول" في منطقة الحسكة الحدودية، ولم يسمح لهم بالتوغل داخل الأراضي السورية (١٢٣)، كما وصل إلى قطاع غزة نحو (١٦) عائلة فقط ،(١٢٤) وأعلنت إسرائيل عن سماحها بدخول نحو (٤١) لاجئا فلسطينيا إلى الضفة الغربية (١٢٥). ورغم كل المحاولات التي بذلتها المنظمات الدولية في إيجاد أماكن لاستيعاب اللاجئين الفلسطينيين في الدول الأوروبية، إلا انه مازال ثمة (١٨٠٠) لاجئا فلسطينيا عالقا في مخيم الوليد على الحدود العراقية، وهم في تزايد مستمر.

ولم تألوا السلطة الوطنية والقيادة الفلسطينية جهدا في إيجاد حل لازمة اللاجئين الفلسطينيين سواء العالقين على رمال الصحراء أو في داخل العراق، ولكنها كانت تقف عاجزة أمام المواقف العربية المتشنجة والرافضة لإدخالهم إلى أراضيها، أو أمام الموقف الإسرائيلي المصر على رفض دخولهم إلى أراضي السلطة. وقد أجرت السلطة الوطنية الفلسطينية عدة اتصالات مع الحكومة السودانية، بهدف إيجاد أماكن عربية توافق على استيعاب ما تبقى من هؤلاء اللاجئين على الحدود العراقية السورية. وقد استجاب حكومة السودان وقبلت استيعاب ما تبقى من اللاجئين الفلسطينيين في مخيم الوليد،(١٢٦) إلا أنها مازالت وعود دون نتائج عملية، فمازال اللاجئون على الحدود ينتظرون أملا عربيا أو أملا غربيا ينقذهم من الموت البطئ.

---

* كاتب وباحث، مدير عام المركز القومي للدراسات والتوثيق ـ غزة.
nahedhzaqqut@hotmail.com

**هذه الدراسة ملخص لدراسة موسعة للكاتب بعنوان "اللجوء والاضطهاد: اللاجئون الفلسطينيون في العراق ١٩٤٨ ـ ٢٠٠٩" وتقع في (٥٠٠) صفحة، وهي غير منشورة.**

*****

## مراجع الدراسة

**١ـ اليوسف، أحمد (د. ت). فلسطينيو العراق بين الشتات والموت، لجنة الدفاع عن عقيدة أهل السنة في فلسطين.**

**٢ـ التميمي، أبو سعيد (٢٠٠٦/٢/٢٢). لماذا الحملة الإعلامية والتحريضية ضد الوجود الفلسطيني في العراق، مفكرة الإسلام، www.islammemo.cc**

**٣ـ سليم، إيهاب (٢٠٠٨/٤/٢٧): ٨٠ لاجئا فلسطينيا من العراق عالقين في تركيا، شبكة البصرة، www.albasrah.net**

**٤ـ سليم، إيهاب (٢٠٠٨/٥/٢١): بعد رفض ٢٢ بلد عربي احتضان اللاجئين الفلسطينيين في العراق، رئيس جمهورية تشيلي تعانق الفلسطينيين، شبكة البصرة، www.albasrah.net**

**٥ـ سعدي، إسراء، والركابي، نجاح (٢٠٠٥/١٠/١١): وزارة الهجرة والمهجرين تطالب بطرد الفلسطينيين من العراق، جريدة المشرق، بغداد.**

٦ـ باركر، ألبسون (٢٠٠٣/٤/٢٣): يجب على الولايات المتحدة وحلفائها حماية اللاجئين، لا يجوز للأردن منع اللاجئين الفارين إلى الحدود من دخول أراضيها (تقرير)، منظمة هيومن رايتس ووتش، نيويورك، www.hrw.org

٧ـ انتفاضة فلسطين، موقع (٢٠٠٧/٦/١١): انتهاكات أيار ٢٠٠٧ للفلسطينيين في العراق (تقرير)، www.palintefada.com

٨ـ انتفاضة فلسطين، موقع (٢٠٠٧/٦/٢٢): وضع الفلسطينيين في العراق (تقرير)، www.palintefada.com

٩ـ فريليك، بيل (٢٠٠٦/٤/٧): على الأردن فتح حدوده أمام الفلسطينيين الفارين من العراق، وعلى المجتمع الدولي إعادة توطين اللاجئين (تقرير)، منظمة هيومن رايتس ووتش، نيويورك، www.hrw.org

١٠ـ فريليك، بيل (٢٠٠٦/٥/١٢): الترحيب بالمبادرة السورية تجاه فلسطينيين قادمين من العراق، يجب على الحكومات الأخرى أن تستقبل لاجئين (تصريح صحفي)، منظمة هيومن رايتس ووتش، نيويورك، www.hrw.org

١١ـ مصعب، جميل (٢٠٠٠): فلسطينيو الشتات في العراق، ورقة بحثية مقدمة إلى ندوة مركز دراسات الشرق الأوسط حول مستقبل فلسطينيي الشتات، عمان.

١٢ـ باجونيس، جينيفر (٢٠٠٦/٣/٢١): المفوضية قلقة بشأن الفلسطينيين المرتحلين إلى الحدود العراقية ـ الأردنية (تصريح صحفي)، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، جنيف، www.unhcr.eg

١٣ـ باجونيس، جينيفر (٢٠٠٦/٥/١٢): الفلسطينيون العالقون عند الحدود يدخلون إلى سوريا (تصريح صحفي)، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، جنيف، www.unhcr.eg

١٤ـ باجونيس، جينيفر (٢٠٠٦/٣/١٠): مزيد من الفلسطينيون يغادرون بغداد متجهين إلى الحدود (تصريح صحفي)، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، جنيف، www.unhcr.eg

١٥ـ باجونيس، جينيفر (٢٠٠٦/١٠/٣): المفوضية يساورها قلق بالغ إزاء محنة اللاجئين الفلسطينيين في العراق والمنطقة (تصريح صحفي)، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، جنيف، www.unhcr.eg

١٦ـ باجونيس، جينيفر (٢٠٠٧/٧/٣): العراق/ البرازيل، انفراجة لإعادة توطين الفلسطينيين من مخيم بالصحراء (تصريح صحفي)، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، جنيف، www.unhcr.eg

١٧ـ ريفورد، جي. (٢٠٠٧/١٠/١٥): المفوضية تساعد الفلسطينيين على الاحتفال بالعيد في بغداد (تصريح صحفي)، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بغداد، www.unhcr.eg

١٨ـ الدول العربية، جامعة (٢٠٠٠): التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٠، القاهرة.

١٩ـ الأخوة الفلسطينية العراقية، جمعية (٢٠٠٦): أهم الانتهاكات التي تعرض لها الفلسطينيون في العراق بين عامي ٢٠٠٣ـ ٢٠٠٦، (تقرير)، غزة.

٢٠ـ الأخوة الفلسطينية العراقية، جمعية (٢٠٠٧): ملخص شهر أيلول ٢٠٠٧ للانتهاكات ضد اللاجئين الفلسطينيين في العراق، (تقرير)، غزة.

٢١ـ الأخوة الفلسطينية العراقية، جمعية (٢٠٠٨): وضع اللاجئين الفلسطينيين في العراق عام ٢٠٠٨(تقرير)، غزة.

٢٢ـ الأخوة الفلسطينية العراقية، جمعية (د. ت): بيان حول الصعوبات التي يواجهها الطلبة الفلسطينيون في العراق، غزة.

٢٣ـ الأخوة الفلسطينية العراقية، جمعية (٢٠٠٨): وزارة التربية والتعليم العراقية تصدر قرار بمنع طلبة اللاجئين الفلسطينيين في العراق من أداء الامتحانات ما لم يثبت انه من لاجئي عام ١٩٤٨، غزة.

٢٤ـ الفلسطينية لحقوق الإنسان، الجمعية (٢٠٠٦/١٠/٦): الفلسطينيون يتعرضون للهجمات دون أن يستطيعوا الفرار (بيان)، شبكة البصرة، العراق، www.albasrah.net

٢٥ـ الحياة الجديدة، جريدة (٢٠٠٧/٤/٤): رئيس المفوضية العليا للاجئين، ٦٠٠ فلسطيني قتلوا في العراق، رام الله.

٢٦ـ الحياة الجديدة، جريدة (٢٠٠٦/٣/٢٧): نكبة الفلسطينيين الجديدة في العراق تدفعهم للحلم بحصول على خيمة في الصحراء، رام الله.
٢٧ـ الحياة اللندنية، جريدة (٢٠٠٦/٣/٢٧): يفضلون مخيمات الحدود على مخيمات بغداد، لندن.
٢٨ـ طالب، خالد (٢٠٠٦/٦/٨): استثناء الفلسطينيين من تعليمات الإقامة للرعايا العرب، جريدة الزمان، لندن.
٢٩ـ دائرة شؤون اللاجئين/ منظمة التحرير الفلسطينية (يوليو ٢٠٠٦): اللاجئون في العراق (تقرير).
٣٠ـ سكاربورا، روان (٢٠٠٦/٧/١): مليشيات الشيعة الصفوية تتحول إلى مجموعات مخربة (تقرير)، جريدة الواشنطن تايمز ٢٠٠٦/٦/٢٨، ترجمة شبكة البصرة، www.albasrah.net
٣١ـ ردموند، رون (٢٠٠٦/١١/٣): حركات النزوح في العراق (تصريح صحفي)، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، جنيف، www.unhcr.eg
٣٢ـ ردموند، رون (٢٠٠٦/٥/١٦): فلسطينيون على الحدود السورية ـ العراقية (تصريح صحفي)، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، جنيف، www.unhcr.eg
٣٣ـ ردموند، رون (٢٠٠٦/٤/٢٥): المفوضية ترحب بالعرض السوري باستقبال اللاجئين الفلسطينيين على الحدود العراقية ـ الأردنية (تصريح صحفي)، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، جنيف، www.unhcr.eg
٣٤ـ ردموند، رون (٢٠٠٧/١/٢٣): انزعاج المفوضية البالغ بسبب تقارير حول اختطاف فلسطينيين في العراق (تصريح صحفي)، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، جنيف، www.unhcr.eg
٣٥ـ ردموند، رون (٢٠٠٦/١٠/٢٠): هجمات بقذائف الهاون تستهدف الفلسطينيين المقيمين ببغداد (تصريح صحفي)، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، جنيف، www.unhcr.eg
٣٦ـ الرابطة العراقية، موقع (٢٠٠٧/٢/٩): مستشفى الزهراء في الحبيبية قد تحولت إلى معتقل للتعذيب والتصفية الجسدية والابادة الجماعية (بيات تحذير)، بغداد، www.iraqirabita.org
٣٧ـ مفوضية العراق، رابطة اللاجئين الفلسطينيين في أوربا (٢٠٠٦/٤/٢٠): تقرير عن اللاجئين الفلسطينيين في العراق، شبكة البصرة، بغداد، www.albasrah.net
٣٨ـ الأغا، زكريا (٢٠٠٦/١١/١٦): كلمة في المهرجان الذي نظمه التجمع الشعبي الفلسطيني للدفاع عن حق العودة، غزة.
٣٩ـ ستروك، دوغ (٢٠٠٥/١٢/٣١): الفلسطينيون في العراق يدفعون ثمن الانطباع بأنهم أنصار صدام، جريدة الشرق الأوسط، لندن.
٤٠ـ دنيا الوطن، موقع (٢٠٠٦/٤/٢٠): الفلسطينيون في العراق يهربون من لواء الذئب وفرق الموت إلى الصحراء، www.alwatanvoice.com
٤١ـ دنيا الوطن، موقع (٢٠٠٦/١/٢): مسؤول بالسفارة الفلسطينية في بغداد: مقتل فلسطيني كل ٢٤ ساعة في العراق، www.alwatanvoice.com
٤٢ـ ويتسن، سارة ليا (٢٠٠٦/٩/١٠): في العراق، الفلسطينيون يتعرضون للهجمات دون أن يستطيعوا الفرار، على دول المنطقة فتح الحدود أمام الفلسطينيين الفارين من العراق (تصريح صحفي)، منظمة هيومن رايتس ووتش، القاهرة، www.hrw.org
٤٣ـ بغداد، شمس (٢٠٠٧/١١/٨): هذا ما يحصل في سجون العراق، شبكة البصرة، بغداد، www.albasrah.net
٤٤ـ الكوفية برس، شبكة (٢٠٠٨/٥/١٠): ٢٠٠٠ لاجئ فلسطيني ينقلون إلى السودان، www.kofiapress.com
٤٥ـ البصرة، شبكة (٢٠٠٧/١٠/١٧): من الانتهاكات التي تحدث للفلسطينيين في العراق، www.albasrah.net
٤٦ـ البصرة، شبكة (٢٠٠٦/١٠/١١): التهجير الطائفي يستهدف اللاجئين الفلسطينيين في العراق، www.albasrah.net

٤٧ـ البصرة، شبكة (٢٠٠٦/١٠/٦): مجموعة إرهابية ـ انتقام آل البيت- تمهل الفلسطينيين ٧٢ ساعة لمغادرة بغداد، www.albasrah.net

٤٨ـ البصرة، شبكة (٢٠٠٦/١٠/٨): عصابات ما يسمى بجيش المهدي الصفوي الإجرامي يطوقون ويداهمون التجمع الفلسطيني في مدينة الحرية في العراق، www.albasrah.net

٤٩ـ البصرة، شبكة (٢٠٠٦/١/١٣): للسنة الثالثة على التوالي يمنع فلسطينيو العراق من أداء مناسك الحج، www.albasrah.net

٥٠ـ البصرة، شبكة (٢٠٠٦/١٠/١٦): تفاصل خطيرة عن مقر فرق الموت التابعة لأحمد الجلبي في بغداد، www.albasrah.net

٥١ـ البصرة، شبكة (٢٠٠٦/١/٣٠): تحريضات جديدة لقناة العراقية ضد الفلسطينيين في العراق، www.albasrah.net

٥٢ـ البصرة، شبكة (٢٠٠٧/٧/١٦): جيش المهدي يهجم على إحدى عمارات الفلسطينيين السكنية، www.albasrah.net

٥٣ـ بويصير، صالح مسعود (١٩٨٧): جهاد شعب فلسطين خلال نصف قرن، دار البيادر، القاهرة.

٥٤ـ العارف، عارف (د. ت): نكبة فلسطين والفردوس المفقود (الجزء الثالث)، دار الهدى، كفر قرع.

٥٥ـ شبلاق، عباس (١٩٩٧): قرارات جامعة الدول العربية الخاصة بإقامة الفلسطينيين في الدول العربية، مركز اللاجئين والشتات الفلسطيني (شمل). رام الله.

٥٦ـ الحوراني، عبد الله (٢٠٠٦/١١/١٦): كلمة في المهرجان الذي نظمه التجمع الشعبي الفلسطيني للدفاع عن حق العودة، غزة.

٥٧ـ عمار، عبد الله (٢٠٠٦/٦/٨): ما هو دور الموساد في استهداف الفلسطينيين في العراق، موقع المسلم، www.almoslim.net

٥٨ـ شعبان، عبد الحسين (٢٠٠٧/٤/٢٨): الفلسطينيون في العراق ـ الحماية المفقودة، الحوار المتمدن www.ahewar.org

٥٩ـ سخنيني، عصام (أيلول ١٩٧٢): الفلسطينيون في العراق، مجلة شؤون فلسطينية، العدد ١٣، بيروت.

٦٠ـ العراقي، عصام (٢٠٠٦/١٢/١٨): الفلسطينيون في العراق، صحيفة دنيا الوطن الالكترونية، غزة، www.alwatanvoice.com

٦١ـ عيسى، عصام احمد (٢٠٠٨/٨/٢٦): تحية إلى البرازيل، جريدة القدس العربي، لندن.

٦٢ـ الربيعي، فاضل (٢٠٠٧/٧/٢٧): المهدي والبدر، جريدة القدس العربي، لندن.

٦٣ـ القدس العربي، جريدة (٢٠٠٦/٨/٢٦): زعماء مليشيات يبررون قتل أهل السنة بأنه دفاع عن النفس، لندن.

٦٤ـ القدس العربي، جريدة (٢٠٠٦/١٠/٣): تصاعد موجة التهديدات لطرد الفلسطينيين في بغداد، لندن.

٦٥ـ القدس العربي، جريدة (٢٠٠٧/٢/٦): محنة الفلسطينيين في العراق ـ هل بقي العراق عربيا مسلما؟، لندن.

٦٦ـ قدسية، لبيب (١٩٩٧): اللاجئون الفلسطينيون في العراق، مركز اللاجئين والشتات الفلسطيني (شمل). رام الله.

٦٧ـ حجازي، ماهر (٢٠٠٧/٨/١٥): موقف اليونان تجاه لاجئي العراق الفلسطينيين أفضل من مواقف الدول العربية، موقع فلسطين الآن، غزة، www.paltimes.net

٦٨ـ درويش، محمود فهمي (١٩٤٩): كارثة فلسطين، جمعية إنقاذ فلسطين، ومطبعة الرابطة، بغداد.

٦٩ـ حمادة، معتصم (١٩٩٩/٩/١٤): اللاجئون الفلسطينيون في العراق، أطواق ثلاثة من الحصار حرمتهم حق العودة وحقوق الإقامة، جريدة الحياة اللندنية، لندن.

٧٠ـ الجاغوب، منير (٢٠٠٧/٢/١٣): مأساة الفلسطينيين في العراق... إلى متى، صحيفة دنيا الوطن الالكترونية، غزة، www.alwatanvoice.com

٧١ـ مشير، محمد (٢٠٠٦/٥/٢٤): حكومات العراق ما بعد صدام، الحوار المتمدن.

٧٢ـ مقابلة الباحث مع أبي أيمن أحد اللاجئين العائدين من العراق إلى قطاع غزة، في ٢٠٠٧/٦/٢٣.

٧٣ـ المركز القومي للدراسات والتوثيق: ذاكرة فلسطين ٢٠٠٦، غزة.

٧٤ـ المركز الفلسطيني للإعلام، موقع (٢٠٠٦/٥/٢٦): مخيم الهول في سورية فصل من فصول النكبة الفلسطينية، دمشق، www.palestine.info.info

٧٥ـ المركز الفلسطيني للإعلام، موقع (٢٠٠٦/١٠/١٥): معسكر الهول في سورية يشهد على مأساة اللاجئين الفلسطينيين في العراق، دمشق، www.palestine.info.info

٧٦ـ هيومن رايتس ووتش، منظمة (سبتمبر ٢٠٠٦): لا مفر، الوضع الخطير للفلسطينيين في العراق (تقرير)، نيويورك، www.hrw.org

٧٧ـ هيومن رايتس ووتش، منظمة (أكتوبر ٢٠٠٦): ينبغي وضع حد لفرق الموت التابعة لوزارة الداخلية (تقرير)، نيويورك، www.hrw.org

٧٨ـ العفو الدولية، منظمة (أكتوبر ٢٠٠٧): ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان ضد اللاجئين الفلسطينيين (تقرير)، www.amnesty.org

٧٩ـ الملف نت (٢٠٠٦/١٠/٧): تكشف حقيقة فرق الموت في العراق (تقرير)، لندن. www.almalf.net

٨٠ـ فلسطين المسلمة، مجلة (٢٠٠٦): أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في العراق (تقرير)، لندن.

٨١ـ البصائر، مجلة (٢٠٠٥/٧/٧): القصة الكاملة لتفجيرات بغداد الجديدة يرويها شهود عيان، العدد ٩٨، بغداد، www.basaernews.com

٨٢ـ مفكرة الإسلام، موقع (٢٠٠٦/٣/٣٠): انعكاس الصراع الطائفي على التواجد الفلسطيني في العراق، بغداد، www.islammemo.cc

٨٣ـ مفكرة الإسلام، موقع (٢٠٠٥/٤/٢٠): اللاجئون الفلسطينيون بين عهدين (تقرير)، بغداد، www.islammemo.cc

٨٤ـ الحارثي، ناصر (٢٠٠٧/١/٦): اللاجئون الفلسطينيون في العراق بين خيار القتل المتعمد والتهجير القسري، القدس العربي، لندن.

٨٥ـ السهلي، نبيل (٢٠٠٢): اللاجئون الفلسطينيون في العراق ـ معطيات أساسية، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٤٩، بيروت.

٨٦ـ البصرة، شبكة (٢٠٠٨/٥/٧): نداء من اللاجئين الفلسطينيين في الهند، www.albasrah.net

٨٧ـ مناع، هيثم (٢٠٠٣): الفلسطينيون في العراق (تقرير)، اللجنة العربية لحقوق الإنسان، باريس.

٨٨ـ الفلسطينية، وكالة وفا (٢٠٠٦/٥/٢٧): منشورات تطالب الفلسطينيين في العراق بالرحيل، رام الله، www.wafa.ps

٨٩ـ الإخبارية، وكالة معا (٢٠٠٧/٧/٤): البرازيل توافق على استقبال ١٠٠ فلسطيني مشردين من العراق، بيت لحم، www.maannews.net

٩٠ـ الإخبارية، وكالة معا (٢٠٠٩/٨/٥): اللاجئون الفلسطينيون في طريقهم من العراق إلى أيسلندا والسويد، بيت لحم، www.maannews.net

٩١ـ الإخبارية، وكالة معا (٢٠٠٧/١/٢٦): جمعيات فلسطينية في لبنان تطالب بإطلاق سراح المعتقلين الفلسطينيين في العراق، بيت لحم. وقد نشرت هذه الجمعيات أسماء (٤٢) معتقلا فلسطينيا في السجون العراقية والأمريكية. www.maannews.net

٩٢ـ الإخبارية، وكالة معا (٢٠٠٧/٧/٣١٢): المالكي (رياض) .. عودة ٤٠ لاجئا من العراق خطوة تمهيدية لعودة بقية اللاجئين، بيت لحم، www.maannews.net

٩٣ـ فلسطين برس، وكالة (٢٠٠٧/٩/٢٤): البرازيل تستقبل لاجئين فلسطينيين عالقين بمخيم الرويشد، رام الله، www.palpress.ps

٩٤ـ فلسطين برس، وكالة (٢٠٠٧/٨/٢٩): السودان تعلن عن موافقتها على استضافة اللاجئين الفلسطينيين العالقين على الحدود السورية والأردنية، رام الله، www.palpress.ps

٩٥ـ فلسطين برس، وكالة (٢٠٠٧/٣/١٤): قوات الداخلية تهاجم الفلسطينيين والقسوس يطالب بالتدخل لوقفها، رام الله، www.palpress.ps

٩٦ـ فلسطين برس، وكالة (٢٠٠٧/٧/٣٠): إسرائيل ستسمح لـ ٤١ لاجئ فلسطيني فروا من العراق بدخول الضفة الغربية، رام الله، www.palpress.ps

٩٧ـ حق، وكالة (٢٠٠٧/١/٣١): فلسطينيو العراق شتات جديد وهجرة متكررة، بغداد، www.76news.net

٩٨ـ حق، وكالة (٢٠٠٦/١/٢٧): إجحاف الإجراءات القانونية لإقامة الفلسطينيين في العراق، بغداد، www.76news.net

٩٩ـ حق، وكالة (٢٠٠٦/١٠/٧): هيومن رايتس تتهم مليشيات شيعية بتهديد فلسطينيي العراق، بغداد، www.76news.net

١٠٠ـ حق، وكالة (٢٠٠٦/١٢/٢٠): المليشيات تلاحق الجرحى الفلسطينيين في المستشفيات، بغداد، www.76news.net

١٠١ـ حق، وكالة (٢٠٠٦/١٢/١٨): فلسطينيو العراق أهداف سهلة للمليشيات وفرق الموت، بغداد، www.76news.net

١٠٢ـ حق، وكالة (٢٠٠٧/١/٢٧): أحوال مؤلمة من المعاناة الفلسطينيين في المستشفيات الحكومية، بغداد، www.76news.net

١٠٣ـ حق، وكالة (٢٠٠٧/١/٢٦): اعتقال واختطاف ٣٠ فلسطينيا وتهجير عشرات العوائل من مساكنهم في بغداد، بغداد، www.76news.net

١٠٤ـ الاونروا، وكالة الغوث الدولية (٢٠٠٣): دليل الاونروا لعام ٢٠٠٣، منشورات الاونروا، غزة.

١٠٥ـ الأخبار الإسلامية ـ نبأ، وكالة (٢٠٠٧/٣/١٢): مقتل ١١٧ فلسطينيا في العراق بعد تعرضهم لتنكيل طائفي، www.islmicnews.net

١٠٦ـ الأخبار الإسلامية ـ نبأ، وكالة (٢٠٠٧/٥/١١): فضيحة أمريكية جديدة .. الكشف عن وثيقة سرية للسيطرة على الإعلام العراقي، www.islmicnews.net

*****

# هوامش الدراسة

١ـ للمزيد انظر: العارف (د. ت)، و درويش (١٩٤٩)، وبويصير (١٩٨٧).

٢ـ قدسية (١٩٩٧). ص ٢ـ ٣.

٣ـ العراقي (٢٠٠٦)، وقدسية، مرجع سابق. ص ٣ـ ٤.

٤ـ قدسية، مرجع سابق. ص ٤.

٥ـ السهلي (٢٠٠٢). ص ١٠٢ ـ ١٠٣.

٦ـ قدسية، مرجع سابق. ص ٥.

٧ـ قدسية، السابق. ص ٧، والعراقي، مرجع سابق.

٨ـ ذاكرة فلسطين ٢٠٠٦.

٩ـ قدسية، مرجع سابق. ص ٧.

١٠ـ العراقي، مرجع سابق، وقدسية، مرجع سابق، ص ٦ ـ ٧.

١١ـ قدسية، مرجع سابق. ص ٧.

١٢ـ شبلاق (١٩٩٧)، ص ٢١، وسخنيني (١٩٧٢). ص ٩١.

١٣ـ للمزيد حول قرارات الجامعة العربية والخاصة بعدم منح الإقامة الدائمة للاجئين الفلسطينيين في الدول العربية، راجع: شبلاق، مرجع سابق.

١٤ـ قدسية، مرجع سابق. ص ٧، وسخنيني، مرجع سابق. ص ٩١ـ ٩٣.

١٥ـ دائرة شؤون اللاجئين (٢٠٠٦)، ص ٤، والجاغوب (٢٠٠٧).

١٦ـ سخنيني، مرجع سابق. ص ٩٨.

١٧ـ دائرة شؤون اللاجئين، مرجع سابق. ص ٤.

١٨ـ (الاونروا)، دليل الاونروا لعام ٢٠٠٣، ص ٨.

١٩ـ سخنيني، مرجع سابق. ص ٩٢.

٢٠ـ المرجع السابق، ص ٩١.

٢١ـ سخنيني، مرجع سابق. ص ٩٢، وقدسية، مرجع سابق. ص ١٢.

٢٢ـ دائرة شؤون اللاجئين، مرجع سابق، ص ٤.

٢٣ـ السهلي، مرجع سابق. ص ١٠٦.

٢٤ـ للمزيد حول الملاجئ وأماكن سكن اللاجئين في العراق، انظر: سخنيني، مرجع سابق. ص ٩٣ـ ٩٥، وقدسية، مرجع سابق. ص ١٤ـ ١٦، ومناع (٢٠٠٣)، ص ٣ـ ٥.

٢٥ـ سخنيني، مرجع سابق. ص ٩٤.

٢٦ـ مناع، مرجع سابق. ص ٥ـ ٦.

٢٧ـ مصعب، (٢٠٠٠).

٢٨ـ سخنيني، مرجع سابق. ص ٩٥ـ ٩٨.

٢٩ـ قدسية، مرجع سابق. ص ١٩.

٣٠ـ اليوسف (د. ت)، ص ١٤٠ـ ١٤١.

٣١ـ سخنيني، مرجع سابق. ص ٩٩.

٣٢ـ المرجع السابق. ص ١٠٠.

٣٣ـ السهلي، مرجع سابق. ص ١٠٦.

٣٤- المرجع السابق، ص ١٠٧.

٣٥- قدسية، مرجع سابق. ص ٢٤- ٢٧، سخنيني، مرجع سابق. ص ١٠٥.

٣٦- مقابلة الباحث مع أبي أيمن احد اللاجئين العائدين من العراق إلى قطاع غزة (٢٠٠٧).

٣٧- السهلي. مرجع سابق. ص ١٠٧، وسخنيني، مرجع سابق. ص ١٠٥.

٣٨- سخنيني، مرجع سابق. ص ١٠٥، وقدسية، مرجع سابق. ص ٢٨.

٣٩- قدسية، مرجع سابق. ص ٣٣.

٤٠- جامعة الدول العربية (٢٠٠٠)، ص ٢٥٣- ٢٥٥.

٤١- حمادة (١٩٩٩).

٤٢- مقابلة الباحث مع أبي أيمن، مرجع سابق.

٤٣- سخنيني، مرجع سابق. ص ١١١- ١١٢.

٤٤- المرجع السابق، ص ١١٢.

٤٥- العراقي، مرجع سابق، والجاغوب، مرجع سابق.

٤٦- قدسية، مرجع سابق. ص ٣٥، وسخنيني، مرجع سابق. ص ١١٢- ١١٣.

٤٧- العراقي، مرجع سابق.

٤٨- للمزيد حول المؤسسات والاتحادات الفلسطينية العاملة في العراق، انظر: الجاغوب، مرجع سابق، وسخنيني، مرجع سابق. ص ١١٢- ١١٤، وقدسية، مرجع سابق. ص ٣٦.

٤٩- مشير، (٢٠٠٦/٥/٢٤).

٥٠- ستروك، (٢٠٠٥/١٢/٣١).

٥١- مفكرة الإسلام (٢٠٠٥/٤/٢٠).

٥٢- ويتسن، (٢٠٠٦/٩/١٠).

٥٣- وكالة حق، (٢٠٠٧/١/٣١).

٥٤- مفكرة الإسلام، (٢٠٠٥/٤/٢٠)، مرجع سابق.

٥٥- الحوراني: (٢٠٠٦/١١/١٦).

٥٦- الأغا: (٢٠٠٦/١١/١٦).

٥٧- تقرير لا مفر (٢٠٠٦)، ص ١٨ - ١٩.

٥٨- المرجع السابق، ص ١٩، وكذلك، وكالة حق (٢٠٠٦/١/٢٧).

٥٩- وكالة حق: (٢٠٠٦/١/٢٧).

٦٠- المرجع السابق، وكذلك، الحارثي (القدس العربي ٢٠٠٧/١/٦).

٦١- طالب: (صحيفة الزمان ٢٠٠٦/٦/٨).

٦٢- شبكة البصرة ٢٠٠٧/٧/١٦، وأيضا، تقرير لا مفر، مرجع سابق، ص ١٩.

٦٣- سعدي، والركابي (٢٠٠٥/١٠/١١).

٦٤- شعبان (الحوار المتمدن ٢٠٠٧/٤/٢٨).

٦٥- العراقي، مرجع سابق.

٦٦- ويتسن، مرجع سابق.

٦٧- تقرير لا مفر، مرجع سابق، ص ٥، وانظر كذلك إلى هامش التقرير نفسه رقم (٢) حيث يورد تقديرات مختلفة لعدد اللاجئين في العراق، ص ٢٥.

٦٨- مناع: مرجع سابق، ص ٤ - ٥.

٦٩ـ جمعية الأخوة الفلسطينية العراقية (د. ت).

٧٠ـ مفكرة الإسلام (٢٠٠٦/٣/٣٠).

٧١ـ جمعية الأخوة الفلسطينية العراقية (٢٠٠٦).

٧٢ـ رابطة اللاجئين الفلسطينيين في أوربا ـ مفوضية العراق: (٢٠٠٦/٤/٢٠)، ص ٣.

٧٣ـ جمعية الأخوة الفلسطينية العراقية، (٢٠٠٨/٥/١٨).

٧٤ـ المرجع السابق.

٧٥ـ رابطة اللاجئين في أوربا: مرجع سابق، ص ٣.

٧٦ـ انظر: الرابطة العراقية، بيان تحذير (٢٠٠٧/٢/٩)، ووكالة حق (٢٠٠٦/١٢/٢٠).

٧٧ـ وكالة حق (٢٠٠٧/١/٢٧).

٧٨ـ رابطة اللاجئين في أوربا: مرجع سابق، ص ٢.

٧٩ـ جي.: (١٥ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٧).

٨٠ـ شبكة البصرة (٢٠٠٦/١/١٣).

٨١ـ المرجع السابق.

٨٢ـ للمزيد حول الممارسات والأفعال العدوانية التي تمارس ضد اللاجئين الفلسطينيين في العراق، انظر: فلسطينيو العراق بين الشتات والموت، مرجع سابق. وتقرير لا مفر، مرجع سابق. وتقرير منظمة العفو الدولية (٢٠٠٧)، وانتفاضة فلسطين (٢٠٠٧/٦/١١). وانتفاضة فلسطين (٢٠٠٧/٦/٢٢). وجمعية الأخوة الفلسطينية العراقية (٢٠٠٨). وجمعية الأخوة الفلسطينية العراقية (٢٠٠٧). وشبكة البصرة (٢٠٠٧/١٠/١٧).

٨٣ـ حول تهجير الفلسطينيين من بيوتهم في العراق، انظر: شبكة البصرة (٢٠٠٦/١٠/١١). والقدس العربي (٢٠٠٦/١٠/٣). ووكالة وفا الفلسطينية (٢٠٠٦/٥/٢٧). وتقرير لا مفر، مرجع سابق. وتقرير منظمة العفو الدولية، مرجع سابق. وشبكة البصرة (٢٠٠٦/١٠/٦). وشبكة البصرة (٢٠٠٦/١٠/٨). ووكالة حق (٢٠٠٦/١٠/٧).

٨٤ـ تقرير لا مفر (٢٠٠٦)، مرجع سابق، ص ٨ ـ ١٠. وقدم قدم التقرير أمثلة كثيرة لفلسطينيين طردوا من بيوتهم بهدف الاستيلاء عليها.

٨٥ـ انظر: تقرير منظمة العفو الدولية (٢٠٠٧)، مرجع سابق. وتقرير لا مفر (٢٠٠٦)، مرجع سابق. وتقارير المفوضية السامية لشؤون اللاجئين على موقعها على الانترنت.

٨٦ـ للمزيد انظر: فلسطين المسلمة (٢٠٠٦/٢/١)، ووكالة حق (٢٠٠٦/١٢/١٨)، وردموند (٢٠٠٦/١٠/٢٠٢٠)، وتقرير العفو الدولية، مرجع سابق، ص ٧ـ ٨.

٨٧ـ الحياة الجديدة (٢٠٠٧/٤/٤).

٨٨ـ ويتسن، مرجع سابق.

٨٩ـ للمزيد انظر: دنيا الوطن (٢٠٠٦/١/٢)، ووكالة حق (٢٠٠٧/١/٢٦)، والقدس العربي (٢٠٠٧/٢/٦)، والحارثي (القدس العربي ٢٠٠٧/١/٦)، وردموند (٢٠٠٧/١/٢٣٢٣).

٩٠ـ وكالة معا (٢٠٠٧/١/٢٦)، وقد نشرت هذه الجمعيات أسماء (٤٢) معتقلا فلسطينيا في السجون العراقية والأمريكية.

٩١ـ الحياة اللندنية (٢٠٠٦/٣/٢٧).

٩٢ـ تقرير منظمة العفو الدولية (٢٠٠٧)، مرجع سابق.

٩٣ـ رابطة اللاجئين في أوربا، مرجع سابق (٢٠٠٦/٤/٢٠).

٩٤ـ شبكة البصرة، (٢٠٠٧/١٠/١٧)، مرجع سابق.

٩٥ـ تقرير لا مفر، مرجع سابق، ص ١٧. وردموند (٢٠٠٧/١/٢٣)، مرجع سابق.

٩٦ـ للمزيد حول هروب اللاجئين الفلسطينيين إلى الصحراء، انظر: تقرير لا مفر، مرجع سابق. ص ١٠ـ ١٢. وتقرير العفو الدولية، مرجع سابق ص ١١ـ ١٣. دنيا الوطن (٢٠٠٦/٤/٢٠)، والحياة الجديدة (٢٠٠٦/٣/٢٧). والحياة اللندنية (٢٠٠٦/٣/٢٧).

٩٧ـ تقرير لا مفر، مرجع سابق، ص ١٠.

٩٨ـ مناع، مرجع سابق، ص ٥، والجاغوب (٢٠٠٧/٢/١٣)، مرجع سابق

٩٩ـ دائرة شؤون اللاجئين، مرجع سابق. وردموند، مرجع سابق.

١٠٠ـ حول مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الصحراء وأوضاعهم المأساوية، انظر: تقرير لا مفر، مرجع سابق. وتقرير العفو الدولية، مرجع سابق. والمركز الفلسطيني للإعلام (٢٠٠٦/١٠/١٥). والمركز الفلسطيني للإعلام (٢٠٠٦/٥/٢٦)، وباخونيس (٢٠٠٦/٣/١٠)، وباخونيس (٢٠٠٦/١٠/٢٣).

١٠١ـ انظر: سليم (٢٠٠٨/٤/٢٧). وحجازي (٢٠٠٧/٨/١٥). وشبكة البصرة (٢٠٠٨/٥/٧).

١٠٢ـ حول الموضوع انظر: الملف نت (٢٠٠٦/١٠/٧). وشبكة البصرة (٢٠٠٦/١٠/١٦). الجمعية الفلسطينية لحقوق الإنسان (٢٠٠٦/١٠/٦). وهيومن رايتس (٢٠٠٦/١٠/٢٩). وبغداد (٢٠٠٧/١١/٨).

١٠٣ـ الربيعي (القدس العربي ٢٠٠٧/٧/٢٧).

١٠٤ـ المرجع السابق.

١٠٥ـ للمزيد انظر: دنيا الوطن (٢٠٠٦/٤/٢٠)، مرجع سابق. ووكالة فلسطين برس (٢٠٠٧/٣/١٤). وكالة الأخبار الإسلامية ـ نبأ (٢٠٠٧/٣/١٢). وجمعية الأخوة الفلسطينية العراقية (٢٠٠٦).

١٠٦ـ سكاربورا (٢٠٠٦/٦/٢٨). والربيعي، مرجع سابق.

١٠٧ـ القدس العربي (٢٠٠٩/٨/٢٦).

١٠٨ـ للمزيد انظر: شبكة البصرة (٢٠٠٦/١٠/٨)، مرجع سابق. وشبكة البصرة (٢٠٠٧/٧/١٦). وكالة الأخبار الإسلامية ـ نبأ، مرجع سابق. وجمعية الأخوة الفلسطينية العراقية (٢٠٠٦)، مرجع سابق.

١٠٩ـ هيومن رايتس، (٢٩ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٠٦).

١١٠ـ الملف نت، مرجع سابق.

١١١ـ المرجع السابق.

١١٢ـ انظر: الجمعية الفلسطينية لحقوق الإنسان، مرجع سابق. وشبكة البصرة (٢٠٠٦/١٠/١٦).

١١٣ـ الحارثي، مرجع سابق، ووكالة الأخبار الإسلامية (٢٠٠٧/٥/١١).

١١٤ـ التميمي (مفكرة الإسلام ٢٠٠٦/٢/٢٢).

١١٥ـ المرجع السابق.

١١٦ـ شبكة البصرة (٢٠٠٦/١/٣٠). عمار (٢٠٠٦/٦/٨).

١١٧ـ مجلة البصائر (٢٠٠٥/٧/٧).

١١٨ـ المرجع السابق.

١١٩ـ للمزيد حول المواقف العربية من اللاجئين الفلسطينيين العالقين على الحدود، انظر: تقرير لا مفر، مرجع سابق. وتقرير منظمة العفو الدولية، مرجع سابق. وتقارير المفوضية السامية لشؤون اللاجئين: ردموند (٢٠٠٦/١١/٣)، وردموند (٢٠٠٦/٥/١٦)، باخونيس (٢٠٠٦/٣/٢١). وتقارير منظمة هيومن رايتس: فريليك (٢٠٠٦/٤/٧)، وويتسن (٢٠٠٦/٩/١٠)، وباركر (٢٠٠٣/٤/٢٣).

١٢٠ـ تقرير لا مفر، ص ٢٤.

١٢١ـ تقرير منظمة العفو الدولية، مرجع سابق، ص ٤ـ ٥.

١٢٢ـ حول موضوع استيعاب اللاجئين الفلسطينيين في الدول الأوروبية، انظر: عيسى (٢٠٠٨/٨/٢٦)، وسليم (٢٠٠٨/٥/٢١)، ووكالة معا (٢٠٠٧/٧/٤)، ووكالة معا (٢٠٠٨/٨/٥)، وباخونيس (٢٠٠٧/٧/٣)، وفلسطين برس (٢٠٠٧/٩/٢٤).

١٢٣ـ للمزيد انظر: تقرير منظمة العفو الدولية، مرجع سابق، ص ١١. وتقرير لا مفر، مرجع سابق، ص ١٢وص ٢٣. وفريليك (٢٠٠٦/٥/١٢)، وردموند (٢٠٠٦/٤/٢٥)، وباخونيس (٢٠٠٦/٥/١٢).

١٢٤ـ مقابلة الباحث مع أبي ايمن، مرجع سابق.

١٢٥ـ فلسطين برس (٢٠٠٧/٧/٣٠)، ووكالة معا (٢٠٠٧/٧/٣١).

١٢٦ـ فلسطين برس (٢٠٠٧/٨/٢٩)، والكوفية برس (٢٠٠٨/٥/١٠).

*****

This document was created with Win2PDF available at http://www.daneprairie.com.
The unregistered version of Win2PDF is for evaluation or non-commercial use only.